

the 1990s, the incidence of *S. flexneri* has increased in the United Kingdom [10]. In the United States, *S. flexneri* has been reported as the most common serotype in children with acute bacterial dysentery [11].

There is a paucity of data on the epidemiology of *S. flexneri* in the United Kingdom. In the 1980s, *S. flexneri* was the most commonly isolated serotype from patients with acute bacterial dysentery in the United Kingdom [12]. In the 1990s, *S. flexneri* was the most commonly isolated serotype from patients with acute bacterial dysentery in the United Kingdom [13]. In the 1990s, *S. flexneri* was the most commonly isolated serotype from patients with acute bacterial dysentery in the United Kingdom [13]. In the 1990s, *S. flexneri* was the most commonly isolated serotype from patients with acute bacterial dysentery in the United Kingdom [13].

The aim of this study was to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom.

The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom.

The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom.

The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom.

The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom.

The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom.

The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom.

The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was designed to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom.

قد صلوات من مملكات اقل اسلاف
والج والقد بانيه عالي سدر اسيد غني
عنه نقر المسير البرد في يوم السبت سابع عشر
ذيقنة الحرام من شهر ١٢٢٢



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه اجمعين محمد وآله الطاهرين انا بعد فنقول
العبد المسكين أحمد بن زين الدين الاصل الى اني لما رايت كثرة الاختلاف بين علمائنا في اكثر
طرق الاستدلال وكيفية استنباط الملام والملال وكثرة العقيل والغال بين الاجاريين والملايين
وكثرة وقوع كل واحد في الآخرة حتى انتهى بهم الحال الى اشنع المقال من نسبة بعضهم الى بعض الكفر
والضلال واصل الاختلاف اختلاف الطباع والاطوار وتباين المقاصد والانظار وداظر
التكليف استبطنوا واضمروا لان الحق لم يخلص ولم يخلص لم يفت على ذي حجب ولكن اخذ من هذا
ضعف ومن هذا صنعت فمرجا امتنانا في التكليف فضلا منه سبحانه بالترغيب والترهيب
في التعريف ليهلك من هلك عن بينة ويكفر من كفر عن بينة والاصل في ذلك ما قيل ان كتاب
التدويني طبق الكتاب السكوني فكما ان الكتاب السكوني فيه الحكم والظاهر والاثبات والمحل
والماضي والعام والناسخ والمنسوخ وعرف مكان عريف والتاخير والتقديم الى غير ذلك كذلك
هذه في الكتاب السكوني ففي الناس الحكم وهذا لا يستغفروا له الا على الحكم وفيهم الظاهر وهذا
ليكن فليعلم على الظاهر من الكتاب وان كان يمكن ادراك الحكم وتحصيله وفيهم اثباته وهذا لا يمكن
نفسه الا بالاثبات به من الحجج والكلام الا ان الله الحجة البالغة فلا يترك احدا الا ويعرف الحق
في نفسه قبل اول يقبل وبالجملة فمضى للاختلاف المذاتي على الاختلاف التكليفي وكان مما وقع فيه

الاختلاف باعتبار المختلفين وكثير الاختلاف فيه مسئلة الاجماع حتى ملأ الاسماع وطبق الاصغاء
 واكثر مكره لتفرض الابرار حتى دخلت الحيرة على كثير من العالمين به لكثرة آراءهم للاجماعات
 المتعارضة في المواضع المتكاثرة من كلام العلماء ممن يحتاج به شغل العالمون بنقض ما روي عليهم من
 الزمان بالناس فنسوا الاساس وقنع عليهم الالتباس حتى وجدنا من يحتاج به لا يعرف كثير منهم
 الاجماع ولما اراد العلماء به ولا يرفع ما روي عليه وكلما طال الزمان طغت الشبهات مدخله
 لان من تأخر لا يعرف من التمكن به الا ما قد يستفيدة من كلام الخصم ولم تنقحوا معالم الاصول
 ولم يلخصوا بزبدة المحصول الى زماننا هذا هو التسعة الحاشية عشرة بعد المائتين والالف حتى
 بلغ باهل زماننا الى انهم في ذلك اذ كانوا ينظرون الى من قال لا الى ما قال وقد سري هذا
 الداء العصال في كثير من الفرقين ولقد كنت اسمع بعض اهل الاخبار يناقض خصمه لا بما يعقل
 بل بما ينقده وكذلك بعض اهل الاصول يجيبونهم باليس فيه وصول الى اصول وربما خاطبت
 بعض الفرقين فوجدته لا يفهم ما يقول ولما اقول فاجبت ان اكتب كلاما في الاجماع وفي
 اقسامه وحجته ووقوعه وامكان العلم به يكون دليل لا ولي الاستنبصار وعمود ميزان ضبط
 ليس فيه انكسار وطريق قصد واضح ليس عليه غبار وضياء نير غشبي يرقه بصائر الاغيار بكار
 سنا بركة نبيه بالابصار فكثرت هذه الرسالة على ثلثت بال من جل وارتمال وتقسيم فكر
 لا يسع فيه المقال في ذلك المنوال واودعتها صبح الاستدلال على ذلك لادلة العقلية والتجلية
 مقتضا على البعض خوف اللطالة والمحال وانما كتبتها لما كان الجدال بالمقال لا يكا وتطلع العذر
 لان الطالب لا يثبت بعناء عند الطالب اذا كانت شبهة قد سبقت اليه فكيفها ولا يدرك ان شاماته

مثل ما يكون من الكتب لانه يمكن المراجعة والتأمل في خلواته فليستقر المعنى الذي يستفاده فذهب
 الشبهة بخلاف الخطاب لانه قد يذهب قبل ان يدرك معناه ويعنى قبل ان يفهم مراده وموداه وقيل
 من الكلام مع غيبة صاحبه لا يقبل مع حضوره ولا اورد في ازالة تلك الشبهة في اكثر الموارد
 ما اوردوا العلماء لانهم تعمد بهم التدبر وضوانه وان كان عرفوا الاساس لانهم كانوا في زمان
 ليس فيه على ما وصلوا التباس فادروا في كتبهم تلك الاصول ولم يقرروا ما هذا لعدم الحاجة
 في ذلك الزمان الى ذلك ولانهم سلكوا في الاستدلال طريق المجادلة بالتي هي احسن لا البناء
 بيانهم على الظاهر لاجل التبيين والوضوح وهي لا تقطع العذر الا اذا كانت مشتملة على مقتضا
 الضرورة او المستلزمة وهي في هذه المسئلة ليست موجودة في جميع انماها فلا تحتاج لقطع العذر
 بخلاف طريق الحكمة والموعظة لانه لا طرق الاستدلال ثلثة قال تعالى ادع الى سبيل
 ربك بالحكمة وهو الدليل العقلي الذوقي والموعظة لانه وهو الا لزام بما فيه سلامة كلامه
 فان كنت كاذبا فعليه كذبه وان كنت صادقا فصبركم بعض الذي بعدكم وجادلهم بالتي هي احسن
 وهو معروف وهذه الثلثة الطرق هي المشارة اليها في قوله تعالى ايضا ومن الناس من يجادل
 في الدين بغیر علم ولا هدى ولا كتاب منیر فالعلم هي المجادلة بالتي هي احسن اذا كانت بالضرورة
 والمستلمات والهدى هي الحكمة والكتاب المنیر هي الموعظة لانه والعلماء رحمهم الله يذكرون
 دليل المجادلة للوضوح لانه لا يحتاج الى عزم كالموعظة لانه ولا الى عقل مستنير كالحكمة فاني
 من بعدهم ولم يعرف ما فهم فعارض بعض غير عارف بالماخذ واجاب عن لا يعرف
 الجواب لان الجواب المستوفى لم يذكره الا صاحب كل في كتاب وان ذكروا البعض لم يكن كافيا

لكل اقتراض وهذا المجيب لا يعرف الكلمة ولهذا قلت لا اورد في اكثر الموارد ما اوردوه العلماء
 يعني من الاقتصار على طريق المجادلة الاثني عشر من كلامهم جازيا في البيان على سبيل
 التثنية او مراد به بعض التفهيم وجعلتها شتملة على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة فيها ترتيب
 فالقدمة في تعريف الابعاج وبيان المراد منه والفصل الاول في القسم الاول وهو الابعاج
 المحروري من المسلمين والفصل الثاني في القسم الثاني منه وهو الابعاج الفرقة المحقة
 والفصل الثالث في القسم الثالث منه وهو الابعاج المشهور والفصل الرابع في القسم
 الرابع منه وهو الابعاج المركب والفصل الخامس في القسم الخامس منه وهو الابعاج
 المفقول والفصل السادس في القسم السادس منه وهو الابعاج المحصل والفصل السابع
 في القسم السابع منه وهو الابعاج المتكوي والخاتمة في امكان وقوعه وامكان العلم به
 وحجية والتدليل في نقل ما ذكره الشيخ محمد المتعالي رحمه من حجج الثاني بحجية الابعاج
 وبخوابه له وكلامنا عليها بما ياسب ويكون فيه تصحيح حجية الابعاج فاقول بالندم لمتان
 المقدمة في تعريف الابعاج وبيان المراد منه اعلم ان الابعاج لغة يطلق على النظم كله
 قال الله تعالى فاجمعوا امركم ما خود اما من قولهم امرهم مجمع اي استورد مكنوم او من جمع
 اخلاف الناقة اي ضربا فكانهم ضموا آراءهم بعضها الى بعض او بستر وانى جمع آرائهم
 عن مقتضاها ومن الجمع وهو ما ليس المنفرد اي العوا آراءكم وعلى الاتفاق ما خود منه
 ايضا من قولهم اجمعوا اي صاروا ذوى جمع كما يقال البن الرجل وانما امرى صار البن
 وزائره ومطلا فان اتفاق جماعة اعدى لهم المعصوم قطعا غير معلوم بعينه على امر من الامور

وتولنا غير معلوم بعينه لمخرج حال تعيينه لانه اذا علم بعينه كان قوله خبراً ولم يكن اجماعاً دلالة
 بالاتفاق ما لم يكن احد المتفقين واما قوله منفرداً فهو خبر وان شاذاً به تهازل كلומר
 بشئ تعين العمل به عليه لم ينفعه والا كان حجة عليه بشروط منها الا بما لفظ الكتاب المجمع
 على ما دله ولا يستلزم التي لا اختلاف فيها والآيات رخصة خبر اخر اقوى منه او مساو له
 عند الترجيح والآيات وافق القوم والآية يشهد العقل المذهب ببرده والآيات مخالفة اصل
 اجماع او اصل متحقق لا يصلح ذلك المعارض للاخراج عنه الى غير ذلك من التراجع
 واما حكما بانه اذا كان في حجة قائلين قطعاً غير معلوم للبينة كان ذلك حجة بقوله
 مع اقوالهم اذا لم يتعين لوجود مقتضى للحجة وهو قول المصوم وانفاء المانع وهو
 احتمال التيقن على نفسه او على شيعته واحتمال ارادة احد تبين المخرج كل رواه
 المعينه رة في الاختصاص والصفار في البصائر وغيرهما من قوله عم ان اكلم بكلمة
 واريد بها احد سبعين وجهاً الى من كل منها المخرج وقوله عم انتم افقه الناس ما عرفتم
 معارض كلامنا انا لتكلم بكلمة لها سبعون وجهاً ان شئت اخذت هذا وان شئت
 اخذت هذا وقوله عم والله انا لانغة الرجل من شيعتنا فيها حتى يلحن له ويعرف
 اللحن وفي آخر حتى يكون محدثاً وهي واثنا لها وآلة على ان المراد من كلامهم عم ليس
 مشقة لكل خاص وانما كناية لاشخاص مخصوصة كل هو معلوم لكثرة الاحتمالات فيه
 فاذا كان بكذا اسبيلهم لا يكاد يقطع بمبرادهم عم اذا انفرد قولهم عم ولهذا اختلفت الروايات
 عنهم كما يراى بل وقع منهم ذلك في مسألة الواحدة في المكان الواحد واجتنب في فهمه

الى التراجع والتوصل اليه بكل وسيلة ولو علم مرادهم من قولهم بدون دليل لاكتفى بكل احد بكل
رواية حصل اليقين او الظن الذي لم يحصل اقوى منه بصريح ورودها عنهم ان اختلفت
او اتفقت والواقع ان مرادهم اذا انفرد قولهم لا يعرف الا بما دلوا عليه وشاروا اليه و
الدلالة والاشارة معلومة عند اهل العلم بخلاف اذا كان كلام المعصوم في جملة كلام غيره
فانه يكون بكلام غيره فلا يرد غير ما شره الجماعة التي هو من جملة لم يعدم المانع الموجب
لما لقه الظاهر كقولنا وجود مقتضى وهو قول الحق وحفظه على اهل البيت لا يترفع عنهم والآن
لما كان مغزيا بالباطل والخطا ولو اراد غير ما ارادوا لما ادخل قوله في جملة اقوالهم لما
قلنا وقولنا انه لو علم بعينه قوله لم يكن حجة الا بتلك الشرط وادخل من توهم ذلك
من اهل الاصول ممن لم يكن فيه قدم راسخ وعلى من اعترض من اهل الاخبار على قول
العلماء بان قالوا اذا علم انه فيهم كان قوله هو الحجة لا الاجماع والجواب عما قلنا
من ان قوله اذا علم بعينه كان حجة لا يرد على قوله الذي عندها وقد اتفقنا على
لاستيعين العمل به الا بتلك الشروط بخلاف اذا كان في جملة غير متعين لا يقال انه
اذا كان قوله مطابقا لقول متفقين كان قوله هو الحجة وان علم بعينه لا تكمل الاقوال
المذكورة لموافقة اولئك المتفقين فلا معنى لاشارة الحكم عدم شخصه لاننا نقول انما يتم
ما ذكرتم اذا لم يوجد مخالف او وجد مخالف وقد نص صراحة على بطلان قول ذلك المخالف
ولكنه حينئذ امر ضروري لا يكره احدا ما اذا وجد مخالف ولم يظهر نص على نفيه فان
قوله لا يكون حجة فاطمة لا قائل الا بشرط التراجع فان قيل واذا كان الامر كذلك

من عدم اليقين فلا يخلو أما ان ينص على نفي الخلاف أو لا فان نص فالجته في نصه وقوله والحق
ينص لم يكن حجة فلا تثبت للإجماع حجة قلنا إنما قلنا اذا لم يظهر نص على نفي قول المخالف
لا يكون حجة الأثر وط التراجع اذا كان قوله ظاهراً مستقناً للاقتضات السابقة أما اذا
لم يكن ظاهراً مستقناً فإنه يكون في ضمن اقوال من يخالفونهم حجة لعدم الاقناعات والموافقة
المذكورة الموجبة لتوافق الظاهر للباطن والموجبة لنفي الاقناعات فتفهم ما ذكرناه وما
نذكره فهذا معنى ما نريده من الإجماع حيث يطلق سواء كان طرفي اثباته في المسئلة
المستدل به عليها اليقين أم الظن ويأتي بيان ما يحتاج اليه فيما سرد منه زائداً على ما ذكر
فتأمل فيه والمحدث وحده الفصل الأول في القسم الأول من الإجماع وهو الإجماع لفرد
من المسلمين الفصل الثاني في القسم الثاني منه وهو إجماع الفرقة لمحنة وهذا انقسام
من الإجماع لا خلاف في حجتها عندنا لتحقيق دخول قول المصوم في جملة اقوالهم وكلها
هذا مع بعض منافع فلا يحتاج الى تصحيح إجماع الفرقة لمحنة وإثبات حجتها اذ ليس كل منافع العامة
فهذا لم شكلم عليه الفصل الثالث في القسم الثالث منه وهو الإجماع المشهور وهو ان
يعلم كون قول المصوم في جملة القول المشهور وذلك اذا لم يوجد قرينة من آثارهم عليهم السلام
صارفة عن المشهور بعبارة أو إشارة كالموتساوي القولان أو الروايتان في جميع مراتب
التأجيل المعتبرة ولم يكن للقول المشهور أو الخبر المشهور أو الآثار مرجح يصار اليه الا
ان احدهما مشهور بين الأصحاب والآخرة مشهور فان الاخذ بالمشهور متعين لأن الآثار
قد نص على الاخذ بالمشهور اذا لم يكن مرجحاً لاحدهما واذا قلنا بتعين الاخذ بالمشهور اذا لم يكن

ذلك التعيين لنصته على الاخذ بذلك المشهور وكم يمكن ان ينقض منه على ذلك الالذخول قوله في
جملة اقوال المشهور وعلامته تعيين ذلك عدم المرجح ولهذا امر به وسماء اجماعا كما في مقبولة
عمر بن حنبله حيث قال ينظر ما كان من روايتهما في ذلك الذي حكاه به المجمع عليه بن صاحب
فيؤخذ من حكما ويشرك الثاني الذي ليس مشهور عند اصحابنا ان المجمع عليه لا يرب فيه
وكذلك في مرفوعة زرارة من قوله هذا مشهور بين اصحابك وروى الثاني النار
فان المجمع عليه لا يرب فيه والمراد به المشهور فسمى المشهور مجتمعا عليه وانه لا يرب فيه ولا يكون
كذلك مع كونه خروج قول المعصوم وانفراد عنهم ولا يمكن العلم بذلك بمجرد الشهادة اذ ثبت
مشهور ولا حصل له ما لم يكن على النحو الذي ذكرنا لا يقال الفرق بين المشهور والمحجوز المشهور الذي
لا اصل له وكل منهما مشهور مع انكم قلتم انه لا مرجح للمشهور المحجة الا انه مشهور وهذا معنى محجوز الشهادة
لانا نقول الفرق بينهما ان المشهور المحجة لم يغير مستنبط بعد استيفاع وسوء على صارف عنه خلاف الاخر
فانه اذا استيفع وسوء وجب في الكلمة ان يقع على الصارف عنه والالكان حجة كالاول ولا يقال
لعل المراد بقوله هذا مشهور بين اصحابنا ان هذا المشهور الذي سماه مجتمعا عليه انه متفق عليه
في الرواية لان الراوى للنار ايضا راوا للمشهور وهذا الاشكال في كونه اجماعا وهو غير ما مر
لانا نقول انه ياتي ان شاء الله تعالى ان الرواية اذا خالفها على الراوى فان كان ذلك لانيها
لم نصنع عنده اما لعدم صحة الواسطة او لان عنده بما هو اصح منها او لعدم معرفته الحكم منها فلا عبرة
بروايته لها ولا يكون ذلك مرجحا وان كانت عنده صحيحة ولا معارضة لها اقوى منها فلا عبرة
بروايته لانه فاسق فيلزم على ما ياتي تفصيله ان شاء الله تعالى صحة ما بيننا عليه كلامنا من ان المراد به

المشهور في العلم لا يقال ان قولكم انكم من مروج بخلاف في الرواية فانه ثم بعد النص على المشهور
جعل اهل الكنا مشهورين العرض على الكتاب والشيء وخلاف الجماعة لا نأخذ بقول انما قلنا اذا
كان احدهما مشهورا والا اذا كانا مشهورين فانها اذا كانا مشهورين لا بد من الترجيح بينهما كما لو تعارض
اجماعان اذ لا تزيد الشهرة على الاجماع وانما قلنا بنعتين الاخذ بالمشهور اذا لم يصب الاجماع
العالم بدخول قوله في المشهور وفروجه عنه قرينة تدل المكلف بالاستنباط على خروج قوله عن المشهور
فانتم قد اكلوا الدين لاهل الاستيفاح والبتين فهما كان في المسئلة قولان او اكثر فلهذا ان
يصبوا دليل في اخبارهم وارث رايهم ويأثم خبركما اذ لو كانا تدل على ان كلهم وقولهم المتقين
الذي هو دينهم في قولهم نفقده من اهل الاستنباط وجد البتة ان لم يكن الكل فالنقص فمن
يستخرج وهو من اهل الاستيفاح والاستنباط في كسب ذلك كالدليل المعين لدخول قول المعصوم في
جملة قولنا الاقوال والمعين لخروجه بالبتين الذي لا يحتمل النقص عنه في ذلك الوقت لا مطلقا
ولا في نفس الامر بل هو ظهور ذلك الدليل المعين لغيره اذ لو في غير ذلك الوقت فمن غير على
ذلك الدليل صرح له دعوى الاجماع بقول مطلق وهذا هو الفرق بين قولنا بحجة الاجماع المشهور
وبين قولنا نقول بان مجرد الشهرة اجماع من حيث درور الاخذ بالشهرة لما قلنا ودوررت
شهور ولا اصل له وان لم يشر على ذلك الدليل فسيكون الحكم على حسب نصن له من الظن
فيحكم بالقوى لظنونه ان تعددت وان اتحد الحق بالاقول والاصل للظن فهو المشرود الذي
يقف مع عدم الاحتيا الى العمل به او مقلده وتباط مع الحاجة كذلك ويلزم الطاق والمشرود
ما قلنا لتعين ذلك عليه لان الظاهر والكن من حيث هما يستبان علما بل العلم هو المانع

من النقيض ولو مطلقاً ولا يكون للمحكم حج إلا بتعيين العمل على اللاحق الذي لا يبلغى العدد ولا عنه كما
 ثبتت للآثار وشهد له صحيح الاعتبار الذي ليس عليه غير ثم إذا صح له دعوى الإجماع لتعين
 الدليل على دخول قوله ثم أو غرضه فمنها بيان وهو أنه إن كان ذلك بين مشهورين وأما
 ولم يكبد قرينة ولا دليلاً يدل على دخول قوله ثم في النار أو غرضه من المشهور بل كان الدليل على
 ذلك معدوماً كما بيناه كان المشهور هو الجمع عليه لكثرة عن دخول قول المعصوم ثم لأنه كما قال
 خدام أشهر من أصحابك لدخول قوله في جملة أقوالهم ولعلهم يأتون الحق به وهو قوله ثم ولأنه لم
 يدخل في ذلك المشهور الذي جرت عادة العلوب في الجملة على تعويته والميل إليه لم يكن
 صارف لقوى من ذلك لأن الأكثر في الغالب البعد عن الظاهر من الأقل إذا عرى
 الكل عن الأمانة بل ربما وجد في بعض النصوص لاشارة إلى ذلك ولم يتعين في ذلك
 المشهور المذكور دخوله ثم وجب عليه السلام نصب التصاريف عن المشهور وأما لكان أمراً
 بغير قوله لأنه كما قال خذ بما يشتر إلى آخره وهو في الواقع خارج عما يشتر فيكون مغرباً
 بالباطل ووقع ذلك منه حالاً لأن التدسية أنه انصب عنهم الرجس ولهم طهارة وأيضاً
 يكون الدين ناقصاً إذا كان الدين نصب القرينة الصارفة إذا لم يكن دخولاً في المشهور
 ولا سيما بعد أمره بالاختصاص إذا عدم الترجيح بدون تعييد وهذا هو الإجماع المشهور
 ولا يكون منه إجماعان في وقت واحد ومكان واحد نعم قد يتعاقب وتعاكس
 مع اختلاف الزمان والمكان والتصرفية بينهما كما عليه من أن الدليل القاطع الدال على
 دخول قوله ثم في المشهور إنما هو باعتبار يتيقن المستوفح للجملة لا باعتبار نفس الأمر أو الشر

في هذا السبب ان التكليف في الغالب طارئة بالافتقار الى مقتضى صحتها فكيف في
مكان دون آخر او في زمان دون آخر حكماً غير ما تقتضيه الوصف في ذلك الزمان وذلك
المكان واما محكم الله الواحد الذي لا يتغير بزمانه فانه قد يطابق حكم الله هذا المستند لكثير
وقد يخالفه والامام عنده المكان اما الاول الواقع الذي لا يتغير بزمانه عن نفسه
لا يلزمه العمل به في كل حال مادامت دولته لظلال الا اذا انقضت لامة على خلاف الحكم
الذي لا يتغير فانه يتعين عليه حينئذ العمل به او لم تقتض الحكمة عمله بخلافه والا عمل
بالحكم المتغير اذا انقضت الوقت ذلك بشرط ان يكون عامل بالواقع من الغرض المحقق
لئلا يرتفع الموت عن اهله لان تكليفهم مشترك لنا في اكثر الاحوال وذلك كبرى منه
على حسب الصلح الرعية كما قال الصادق ع واندنا ما لا ندرككم الا فيما يصلحكم واما الثاني
المستند فالعلماء الذين هم ابواب الحجة ووسائط بينية وبين غنمة الذين امر الله بغيره
بالاخذ عنهم والافتقار اليهم كما اشار اليه سبحانه بقوله كره وجعلنا بينهم وبين القرى التي
باركنا فيها قرى ظاهرة والغري الظاهرة هم العلماء اشراليهم وقد رنا فيها اسير بان
ياخذ شملهم والذين هم غنم الامام ع عنهم ما يحتاجون اليهم الاحكام وان خالفوا
لان الاختلاف وقتها الامام بينهم اتقاء لهم فهم مكلفون به وهو كما قلنا قد يلحق الاول
وقد يخالفه فان لم يحصل مانع من العمل بالحكم الاول الواقعي لذي لا يتغير في وقت او
مكان وجب عليه العمل به ووجب عليه هداية الناس لطا اليه بوقوع الاتفاق او الابعاع
وذلك بسبب المكان ويكتب الحكمة اصحابه بعض العلماء من ابواب الامام ع ووسائط

فانقضى الوقت بالواقع من الغرض المحقق

له ولو من عالم يعتبر بعلمه لنلا يخرج الحق عن الفرقه المحقة الذين لا يزالون على الحق حتى تترسم
 وان حصل مانع من العمل بذلك فكلم الواقعي بحيث يلزم منه استحالة الفرقه المحقة الذين
 كان تكليفهم فيما فيه النجاة وكان على الامام نعم ان يكبري في ذلك في الظاهر ان كان ظاهرا
 مع شيعة بان يكون في جملة الثقلين بذلك فكلم ويلزمه العمل بذلك فكلم الواقعي لنفسه
 بالظن او كان مستترا حفظا لوجود النوع المتوقف على وقوع الحق فيه في الجملة ولا بد
 في شيعة من موافق له في ذلك فكلم الواقعي ويكون بذلك مستترا كما مائة او مئتين
 القول بالنسبة الى المشهور لوجوب اتصافه بشي مما اتصف به المستوع ولو فرجه
 من ذلك النوع للتحقق استوعبه ويكون كما يظهر عمله الذي لا يمنع من ظهوره مانع المشهور
 من شيعة وعليه نصب الجاريت والارشادت الى ذلك المشهور بحيث يحصل له اهل الانباط
 تحقق دخول قوله الظاهر في جملة احوال المشهور بحيث يتجه دعوى لاجماع من المشهور لكشفه
 عن دخول قوله ثم اذ ليس جائزا ان يخلو قول المشهور من قوله والآن نصب الفاروق عنه
 ولكن عليه السلام في سلوكه على كلم الظاهري ما دام المانع العمل باقرب الجاريت الى الحق
 اي باقرب الاحكام الى الحكم الواقعي الاولي فيكون ما دام المانع ظاهر القول مع اهل العمل
 الظاهر مستترا العمل بالكلم الواقعي الذي لا يخلف مع بعض من شيعة مستترا ومتركة القول
 وربما زال المانع او حصل بمنع اخر معاير لذلك المانع في وقت آخر فيتغير الوضع الى
 هذا المعنى شرعا بما يتولنا في المشهورين اللذين يمكن في كل منهما دعوى الاجماع
 فاتها لا يكونان في وقت واحد في مكان واحد او مكانين يمكن اتصافهما فاتها قلنا

قد يتماثل وتماثل مع خلاف الزمان والمكان ولا يرد علينا منع التماثل المذكور في الاجتماع
 المركب لما بيناه وعلى الامام ع ارشاد العلماء من فرقة وشيعة على الماليتين على المصلحة التي
 يعلمها الى سلوك طريقة واصابة بعض منهم ولو واحدا لتوله على الفرضين بنصب دليل يدل
 على مراده منهم في الاختلاف والاصابة كما قاله جعفر بن محمد عن الزرارة لعبيد بن زرارة
 على ما رواه الكشي قال سمعته والذي خالف عليكم هو راعكم الذي ستره عاه الله امر غمته فان
 شاء فرق بينها لتسلم او يجمع بينها لتسلم وفي الكافي عنه قال ان الارض لا تخلو
 الا وفيها امام كي ما ان زاد المؤمنون ردهم وان نقصوا شيئا اثمهم هم فاسمع لما
 اخفناك به وكن ضئيلا فان من اسرار الحق والكبريت الاحمر واوكتها ذكرناه يطول
 فيها الكلام الا انها مذكورة فلتطلب مظاهرها فاذا عرفت ما شرنا اليه ظهر لك انه
 قد تمتحق الاجتماع المشهور في المهتدين ويحسب المفاخرين بل في مكائين لا يتصلان فاذا
 رايت ذلك في كتب العلماء فلا تسارع الى تخليط احداهم او تنسبه الى الاخر ولا تسهر
 وعدم الضبط او الى المجازفة وكأني بناظر في كلامي هذا هزوء به ونصحت منه وانا اقول
 له كما قال الشاعر على تحت المعاني من مواضعها وما على اذا لم تفهم لغير والوجه
 في ذلك واقول له كما قال الشاعر فهدني الى قول الصبح ليل ايمن الناظرون
 عن الضياء هذا اذا كان في قولين مشهورين وما دروا لا يمكن كذلك بل كان بين
 قولين مشهورين وان لم يتباينا وحصل المستوضح الدليل القاطع على دخول قول المعصوم
 في اصداصه له ان يدور الاجتماع كسفة عن دخول قول المعصوم ع وهذا هو الاجتماع المتصل

كما يأتي وهو حق المستوعب والحقه بتعين العمل عليه الا انه لا يكون حجة على من لا يعتد على ذلك الميل
 وهذا الاجماع كثير بين الاصحاب حتى ان منهم من يدعي الاجماع في كتاب يدعي الاجماع على العكس
 في كتاب آخر فيطعن عليه من لا يعلم ذلك جهلاً منه بالامر واستهجالاً وقولاً بما لا يعلم وتكذيباً بما
 لم يكتب بعلمه ولما يات تأويله وقد يكون اجماعاً العالم المختلفان ليسا مفضلين بل قد يكون احدهما
 مفضل والآخر منقولاً او مشهوراً ببناء على حقيقته وياتي ايضا كتحقيق ذلك وتتمثل بعض
 الفضلاء قلت هذا الاجماع المتخلف بان قال ما معناه كتمل انهم رحمهم الله تعالى انما يعلموا الاجماع
 المختلفة عن قبلهم فيما اذا كان الحكم مستنده خبراً ثابته فيها جميع التراجع بحيث كان حكم
 عندهم الاخذ بما تهاشت من باب التسليم فاذا اخذ قوم بخبر من باب التسليم كان حكمهم لا ازالهم
 ما دام لست ادى من جميع الوجوه موجوداً ودم حاكمون بصحة الآخر مجموعون على صحة كل منهما وكذلك
 القوم الآخرون الآخذون بالخبر الآخر مجموعون على صحة ما اخذ به الاولون فاذا نزل المسافر عنهما
 قول احدهما وادعى الاجماع على ذلك فهو حق واذا ادعى الاجماع على القول الآخر كان محالاً ان كل قول
 مجمع على صحته ولا يفتى ما فيه لان الخبرين لهما لست ادى من جميع الوجوه في جميع التراجع
 لا يكاد يوجدان فضلاً عن ان يبلغا في الكثرة الى هذا الحد بحيث يكسر نقل العلماء الاجماع
 اقوال المتأخرين الآخذين بهما من باب التسليم واعتذر لهم شهيد في الذكرى باحتمال تسميتهم
 المشهور اجماعاً او بعدم الظفر حين دعوى الاجماع بالمخالفة او بتأويل الخلاف على وجه ممكن
 مجامعة لدعوى الاجماع وان بعد اوارادتهم الاجماع على رواية بمعنى تدوينهم في كتبهم غشواً
 الى الائمة واما نال ذلك وهو اعتذار رواه يعين المصوم على معارضة الاجماع وابطاله

كما لا يفتى على من تتبع كل رهم فاتهم كثيرا ما يسكون بمثل هذه العبارات فان الاعمال اذا احتمل انهم
 يسكنون الشهرة اجماعا كان اعتمادهم في اجماعهم على مجرد الشهرة لا غير مع ان المعروف من
 مذهبهم انهم يطعنون على اهل الكوفة حيث لم يشترطوا دخول معصوم في الاجماع وانما يقولون
 انه يتحقق باتفاق المجتهدين فهم على هذا حسن طريقتهم من طريقتهم الفارقة المحقة لانهم انما يدعون
 الاجماع مع دعوى الاتفاق لابع الشهرة واصحابنا انما يريدون بالاجماع ما يتحقق باتفاق
 جماعه يعلم دخول قول المعصوم في قولهم قطعا ويكون غير معلوم بعينه ونسبه ولا بد عند علمان يكون
 في جملة المتفقين بمحول التثبت بوزان يكون هو الامام نعم فلا تكون الشهرة عندهم اجماعا الا
 على النحو الذي سمع منا واما قوله او بعدم الظفر بالمخالفة الى اخره فيأتي في خلال كلنا جوابه
 وبيان من انه قد يكون ذلك كما شاع لدخول قول المجتهد في بعض الاحوال فيتحقق الاجماع حينئذ
 فنقول ذلك المحتمل وان امكن في بعض الافراد النادرة لكنه لا يكمل عليه ما هو كثير الوقوع بل
 الاولى كما مر وياتي ان يكمل ذلك على كون احد الاجماعين محققا سلبا والآخر منقولا ولم
 يثبت عند غير المحققين كبر القواد المتصل بفتح الصاد ولعل المنقول ايضا محقق في نفسه كـ
 ياتي اولم يثبت المنقول عند غير المجتهد به فلا عتب على اجماع بعد تحقق الاحتياج به
 مع وجود المخالف ومع قيام الاحتمال المتنافي عند غيره بل قد يدعيه على خلاف المشهور في الموارد
 كما وقع من المنة الهدى واعلام تنقي صلوته الله عليهم اجمعين كل هو معروف فله كثير من آثارهم عما
 من دعوى الاجماع والاحتياج به مع وجود المخالف اذا قام الدليل القاطع على المدعى وان كان من
 الاولى الثلاثة اثباتها سائغا ومن ذلك ما ثبت رايها الهادي نعم في رسالة الى الامام

واحتجاجه بالاجماع كما يظهر لمن تتبع كلامه بناكت فان قيل انما كان ذلك بها كذا فقصه
 بيان الرد على العامة الذين يعتمدون الاجماع فلا يكون الاحتجاج به دليلا على حجية قولنا انما
 ارادنا ليس لصلواتنا قاعدة شيعية الذين طلبوا منه الدليل فبين لهم ولهمنا نراه يستدل به فيما يتعلق
 له مع العامة بوجه كافى رواته الاجماع الاثنية قبا لها وذكره لاجماع الامة لايتا في ما قلنا ان
 المراد منه حجية الاجماع غايه ما في الباب انهم يعتمدون اجماع الامة ونحن نعتمد الاجماع الكماثف
 عن قول المعصوم ولهذا لو حصل اتفاق كثير من معلومين ليس فيهم محبور ان يكون الالمام
 لا يكون ذلك حجة عندنا فقرر الاستدلال بالاجماع لمعتبر وهو دليل على حجية الاجماع لمعتبر
 ولجلال ما خالفه ومن تدبر كلامه عرف ما قلنا وكذلك كلام الحجة ثم لمحمد بن عبد الله بن
 جعفر الحميري على ما رواه ابو طالب الطبرسي في احتجاجه حين كتب اليه رسالة عن دعا الهوثة
 الى ان قال نعم وبسته الموكدة التي هي كالاجماع الذي لا خلاف فيه وجهت وجهي للذي
 فطر السموات والارض الى آفوه وفيها ومدى مير المؤمنين نعم وفي آفوه وانما من المسلمين
 اللهم اجعلني من المسلمين ولم يوجد في غير هذه الرواية هذه الالفاظ بل ما رواه اصحابنا انما
 هو ومنها ج علي بن ابي طالب وردوا وانما من المسلمين وليس بعد ذلك ما مع انه عليه السلام
 قال التي هي كالاجماع الذي لا خلاف فيه فعمل الاجماع حجة يستدل به كل تری وشبهه ما لم يكن
 معروفا بالاجماع لظهور قوله بعينه ونحن نشترط عدم معلومية قوله بعينه لما ذكرنا سابقا فلما
 كان بشرط الذي شيرنا اليه سابقا صلا بالمفهوم والاشارة واللازم شبه ذلك بالاجماع
 لا قلنا ان ظهور كلامه مظنة للتقية واقتال الصديقين الوجه كما ذكرنا فاذا كان قوله في قوله تعالى

لم يرد المراد منه على مرادهم من كلامهم فالتظان المشهورى حجة على قررناه واجماع حقيقة على ما قلنا
 وبقينا من ان اجماع انما نعتمد اذا كشف عن دخول قول المعصوم ع والا فليس من مذهبنا
 وقول كثير من علماءنا ان المشهورى ليس باجماعا حقيقة بل مجازا كما قال الشهيد فى الذرى المقتضى
 بعقدهم المشهورى بالجمع عليه فان ارادوا فى الاجماع فممنوع وان ارادوا فى المجتهه فقريب واحتج
 على المجتهه بقوة الظن فى جانب الشهرة روايته وفتوى وغيره من اصحابنا عليه على ما خطه الشئمة
 وما شاة مع المتألفين فى تلك الدعوى والافانما لا نتعالاه ولا نطلقه خفيفة الا على قول
 من كان المعصوم ع من علمهم بلا فرق بين حصول ذلك فى جميع المسلمين وفى غفلة رجال لاننا
 لا نعتمد الا على قوله الداخل فى الجملة الغير المنقضى كما ذكرناه مكررا مرارا ليتذكر من ذكر
 فهو اجماع وحجة كما جعله كذلك فلا حظا تقدم وما ياتى من الاخبار من اطلاق الاجماع عليه
 والاصل فى الاستعمال الحقيقة الا ان يكون المراد من الاجماع ما ذهب اليه المتألفون ولا دلالة
 فى الوضع اللغوى على ارادة من لم تعبيرا ارادة والاما تحقق فى اتفاق اهل المال ولعمدة علمهم
 فى سائر الخلق واما قول الشهيد فى احتجابه على المجتهه بقوة الظن فى جانب الشهرة فغير متجه
 لان ان اراد المجتهه الشهرة بدون اعتبار قول المعصوم ع فيهم ففي حيز المنع اذ ثبت مشهور ولا اصل له
 على ان كلامه كلامه ان الظن الاصل من الدالة اذا وافق الشهرة قوى وهذا ليس من المجتهه فى
 شئ بل ليس كلاما وافق الدليل الشهرة قوى وان حصلت القوة لم تستقل فى ثبوتها لضعف ولا
 ترجيح اصلها وبين دائما ولا عبرة بالاتفاق فى بعض الاحوال كما مراد منه كونه صكلا والاه
 اراد بالمجتهه مع اعتبار قول المعصوم ع فلا يعيد الظن شيئا بل لا بد من التطلع على نحو ما مر مكررا

وما يعتبر من الظن في الإجماع المنقول فإنا هو في ثبوته في نفسه لا في حجته وبإني بيان هذا ان شاء الله تعالى
ولأني في كل ما هنا كل ما يناسب بقا من الأكثر بعد من الظاهر لا قل لأن قولنا هناك ليس المراد إلا إجماع
على حجة الأكثر كما هنا فاعرف ما ذكرنا فاعلم أنه قد بقي شيء ينبغي التنبه عليه وهو أنه قد خلفت
العلماء في المراد من قوله في مرفوعة زائدة فذهبما أشهر بين أصحابك هل المراد به ما أشهر في المعنى
والعمل أو في الرواية أو فيهما فمن نظر إلى ما ظهر من الروايات وقطع النظر عن المراد منها قال بأنه
ما أشهر في الرواية وعليه جتمع رأي الأخباريين ومن قصر النظر إلى المراد منها العمل قال كما
قاله شرح الأصول وغيره من أن المراد به المشهور فتوى قطعا أو احتمالا قال وهو حجة من حيث
من الأصوليتين والفقهاء إلى أن الشهرة مرتجة عند تناقض الدليلين ويستدل به بعض العلماء
على حجة الإجماع ثم نظريته وذكر ما حاصله أن التبريد على أن الإجماع مرجح لأحد الخبرين على
الأخر لا أنه حجة برهنة انتهى والذي عطان النظر بعد أن عطية حجة قطعا للأنفاس إلى
القولين هو إرادة المعنيين أما أن المراد به ما أشهر في الرواية فخطوا به إجماعا جازما مذهبهم والمراد
أن شهرة الخبرين الأصحاب كثره في الأصول من المرجحات التي ينبغي إحصاؤها إذا لم يعارضه
مرجح أقوى منه ولم يحصل التيقن الأعلى لهو الذي ذكرناه سابقا وأما أن المراد به ما أشهر
في الفتوى فلأنه لا يخلو ذلك المشتهر من أن يكون فتوى أو رواية فإن كانت فتوى وكان
غير المشتهر لم يحصل له في مسنده ما يقابل ذلك المشهور من قوة الاعتبار مع عدم تعاقب إجماع
مشهور أو متصل ولو محتمل أصلا مسويا بعد تمام التفتيش فإن ذلك المشهور من الفتوى
حجة إذا لم تكن من معلوم التنبه وليس ذلك بحجة مجردة الشهرة كما ذكره بعضهم فإن مجرد

الشهادة ليس بحجة بل اذا كانت الامارات والقرائن حاكمة لعدم خروج مذهب الحجة عليه السلام عنها
 بكم قطع مفضل من قوله فما ضد باشتهر من صوابك فان ذلك صادق عليه لا يشتر بين
 الاصحاب ومن ايهال الامام على الدليل الصارف عنه عند الحاجة الى العمل الذي امر عليه السلام به
 مع امره بالافذ بذلك المشهور ولولا علمه والحال هذه بدخول قوله في جملة ذلك المشهور لو وضع
 الدليل الصارف ولما امر به والآن لكان مغرأ بالباطل وان كان ذلك المشتهر رواية فلا يخلو
 اما ان يكون قد شتهر العمل بها او قبلها او لم يعلم العمل بمقتضاها ومذلولها ولا تركه وانما يشتهر
 كثرهما في الاصول فان كان الاول فقد ثبت الشهادة واتخذ الدليل وقدموا وان خالفها العمل
 بان عمل الرواة قبلها فلا يرب في ردنا لان عمل الراوي قبله فروايتا مارة وآلة على عدم
 صحتهما او عدم صحة العمل بها عنده والمفروض انه لا دليل مرجح الا ذلك لا يشتهر فلا يعتمد على
 شهارة عندهم اذا تركوا العمل بها ولا يلتفت الى قول من قال من اهل الاخبار من ان تركهم
 العمل بما روه مشتهرا ان علم سبيل تركه وكان منصوفا قبل ذلك منهم وان لم يعلم او علم
 ولم يكن منصوفا فلا يلتفت الى علمهم بل ترك عملهم وثبوته روايتهم لانهم ان لم يثبت
 عندهم ما نيا في العمل بها وتركوا العمل بها كما توافقتا فيجب التثبت عندهم فترك روايتهم
 ولا يرد علينا ما رواه جابر بن زيد الجعفي قال سمعت ابا جعفر ع يقول ان لنا اوجية عملاء
 على وكلنا وليت لها باهل وما عملاء الا لنقل الى شعبتنا فانظروا الى ما في الاوجية فخذوها
 ثم صغونها من الكدورة تاخذونها بيضاء نعتية صافية وآياكم والاوجية فانها وهاهنا وسوء فتشكرونها
 لان اولئك اكثرهم ثقات وان كانوا فاسدى المذهب وولت القرائن على صحة روايتهم

وان كان على بعض الوجوه من اقبال التخصيص والتقييد وغيرهما بخلاف هؤلاء ولا سيما مع عدم الالتماس
والقرائن كانه هو المفروض وان ثبت عندهم ان المانع من العمل ثبت ما قلنا على انه لا يلزم من عدم
الاطلاع على المانع عدم وجوده ولا يحتاج الى سلبه ذلك بعد قيام الدليل على المقبول في ذلك
والمرود وان لم يعلم علمهم بها ولا عدمه فمختصة لاداة الاستدلال في الرواية وحسب فان قالوا
عمل غيرهم من اهل عصرهم تركت ورجح العمل نحو ما ترفى مخالفتها لعمل رواتها وكذا من غير اهل عصرهم
لان شهرتها مع مخالفتهم لها تدل على عدم صحتها بما ذكرنا لان المفروض انهم من اهل الاستصحاب
واهل الاستصحاب لا يكفي عليهم الدليل ولا يضيق عليهم المنهج لما سبقنا ان شاء الله تعالى وان
وافقوا عمل بعض مخالفتها عمل بعض فبذلك لا يفرق في رجوع حكمها الى التراجع وان كان مقتضاها
حكما مسكوتا عنه نظر فان لم يبارضها ما هو اقوى منها من كتاب سنة او اجماع او دليل
عقل على نحو ما قرره العلما اشكر الله سبحانه وحب العمل بمقتضاها والآقا لا قوى منها اولى منها
واقوى وجميع ما قلنا رضى في محمل قولنا قبل ذلك ان المشهور مطلقا اذا قدمت الزاوية وجب
الاخذ لانه علم امرنا لا خذبه ولا يامر به على سبيل التعيين الا لدخول قوله في ذلك لانه
يعلم قوله وان لم يدخل حيزه صافيا فلا حظا ما تروى بقى شيئا اخر هو انه قد يقال كيف
يكون المشهور محتما واجبا عا ولا يكون ذلك الا بجمع شيئين في قول المصنف ثم لو قلتم ان
ذلك انما يحصل اذا لم يكن مرجح في الظاهر الا الشهرة وقلتم ان مجرد الشهرة لا يكون دليلا
ولا محتما واجبا حتى ينقض الامام على الاخذ بها ولا ينقض على الاخذ بكل شهرة لان ذلك
معلوم البطلان بل على شهرة معينة ولا يعرفها الا بان لا ينصب على هذا دليلا صارفا عنها فاذا

و جدي مقتضى وهو امره وعدم المانع وهو الصارف عنها وجب الاخذ بها وكانت اجماعا كاشفها عن دخول
كيفية تحقق هذا ونحن نجد في كثير من احوال الشهرة لمقتضى والمانع اما المقتضى فلعوم قوله نعم ضد ما
بين اصحابك وهو صادق على افرادها كلها ومن افرادها ما يوجد فيه المانع وهو انه قد يكون الشهرة
التي يتناولها الامر بالاخذ بها ولم يكذب زيد في ضدها المانع عنها ويكبره عمرو فان قلتم هذا متحقق في
حق زيد قلنا يكون هذا من افراد الابعاع المحتمل للمشهورى وانا لم يتحقق الابعاع المشهورى والجواب اننا
انما نقول بالمشهورى اذا لم يكن العنصر على المانع وليس به ومعنا كصيلة لانا لا نكلف بالاعذار عليه
وليس علينا التوقف اذا لم نعثر مع استغناء ومعنا على المانع لانا ما مورو بالاعض بالمشهور فانه
مجمع عليه ولا ريب فيه واما اذا وصل اليها المانع الا اننا لم نتحقق كونه مانعا فان ذلك الابعاع الذي نعني
بالشرط المذكور حينئذ محتمل للمشهورى وقد مر بيانه مكررا فلخط وياقي فارتقت الفصل الرابع من
اقسام الابعاع الابعاع المركب بهوان يستفرد به بل لعصر على قولين بان كان موضوع المسئلة
كلية فالكلم فيه بالاجاب الكللى او السلب الكللى او في بعض افراد الموضوع بالاجاب وبعض الآخر
بالسلب فحكم بعض بل لعصر مثل بالاجاب الكللى وبعضهم اما بالسلب الكللى او بالسلب في بعض
والاجاب في البعض الآخر فاذا استقر المذهب على احتمالين من الثلاثة المذكورة لم يكبر القول
بالاقوال الثالث لانا نجزم حينئذ ان المعصوم في احد التولين الاولين فيكون الثاني بالاطلاق
قلنا فبطلان القول بالثالث ثابت بالطريق الاول وهذا عندنا متحقق عليه الا انه بعد العلم بخيار
مذهب بل لعصر من الفرقة المحقة في قولين وبيان طريق العلم بذلك ياتي في بيان امكان وقوعه
فترقب ان شاء الله تعالى ثم ان كان هذا التولين معلوم السلب ولم يكن المعصوم احد منهم حسب

المصير الى اهل التوراة الآخر ويكون حينئذ اتفاق هؤلاء و هم من فهم مجهول النسب الذي يجوز ان يكون
هو المعصوم اجماعاً واحداً بسيطاً لا مركباً وان لم يكن كل احد من الطائفتين معلوم النسب بل كان في
كل منهما مجهول النسب يجوز ان يكون هو الامام ثم فان كان مع احد هاتين الدلالة على قوله تعينه القطع واليقين
وجب المصير اليه ويكون كما لا قول ان لم يكن كفضل تلك الدلالة لآخرين فان حصلت لكل قول منها
اجماعاً مطلقاً بالنسبة اليه ولكن حجته كل منهما لا تكون عامة الا في عصرين على جهة التعاقب كما
هنا الى سابعها فلخطواتنا في عصر واحد فتكون حجته خاصة بالمحصل كسر الصاد اللهم الا ان
يكونا في مكانين متباعدين بغير اطلاع كل منهما على قول الآخر فان كل منهما تكون حجته عامة في الجملة
لمحصل الدلالة القطعية فاقدر بل يكون كل منهما اجماعاً بسيطاً بالنسبة الى مكانه وان لم يكن معهما
دليل قاطع يوجب العلم كان فرض استدل عليه الدليل فان حصل دليل يرجح احد التولين تعين عليه العمل
بطبقة غير ترجيح لاجماع وما حكى عن الشيخ رحمه الله من التخيير بالعمل بايهما شاء افعالاً لاخبار التخيير
في البرين المتعارضين مع عدم الترجيح مطلقاً هنا لا شك ان الحكم ليس بحجة على طاعة بل انما يكون كونه
على صفة اذ ادل الدليل على كنهه الحق فيها وتعذر الترجيح من جميع الوجوه واضطر الى العمل بتعني
تكليفه باحد هاتين او بهما عندهن لم يعمل بالتوقف مطلقاً او مع عدم الحاجة والضرورة الى العمل
او في العبادات على انما استمر وقوع تعذر الترجيح مطلقاً اذ لو لم يجعل الله لنا سبيلاً الى الترجيح في
حال لوضع عنا التكليف به والتخيير بهما يتلزم كون نسبتى شديتين الى شيء واحد نسبة وهدية
جهة ومسافة ورثبة ووقفاً وقد برهن على امتناعه استلزام الترجيح من غير مرجح وما ثبت فيه
التخيير الاحكام فقد ثبت فيه الترجيح والتخيير توسعة وتخفيف وليس هذا منه لعدم الترجيح

والأمتنع التخيير وبأنه لا شئ استدعى تمام البيان فلا خيرة في التخيير وأما قول بعض الأصحاب
 بطرح القولين والثاس دليل من غيرهما فالظاهر أن المراد منه الثاس دليل كغير ترجيح أحد القولين لأنه
 إذا اقتصر على دليل أحدهما أداه ذلك إلى القول به وهو قد فرض تعادلهما والآل لو كان أحدهما راجح
 دليله وإن لم يكن قطعياً تعين العمل بالراجح فعلى هذا يكون تضعيف الشيخ لقول هذا القائل بأنه يلزم
 منه أطراح قول الإمام ضعيفاً وأما اعتراض المحقق على الشيخ بما اعترض به على ذلك القائل فليس
 بمشبه لأن قوله وبمثل هذا يخل ما ذكره يعني الشيخ لأن الإمامية إذا اختلفت على قولين فكلها لغة
 وجب العمل بقولها وتمنع من العمل بالقول الآخر فلو تخيرنا ما حظره المعصوم عنه غير تام إذا
 يلزم من التخيير ذلك لعدم تعين قول المعصوم فتخيير أحدهما تخير لقول المعصوم عنه لا تركه كما قيل في
 استنباط التماسه لا هل يشرق في القبلة على أن الشيخ له دليل في بادي الرأي على ما تيسر من كلامه
 ولا دليل للمحقق وقول صاحب المعالم بآلة كلام المحقق جدي ليس بجديد وإن كنا نمنع قول الشيخ كوجوب
 حصول الترجيح في كل حال والآلة لا تجوز مع التعادل من جميع الوجوه والضرورة إلى الحكم والعمل
 وذلك كله إذا تعين اتباع أحدهما بالآلة الدليل القطعي على انحصار الحق في أحدهما فلم
 يكن مع أحدهما دليل قاطع لم يتعين على مستوضع الحجة اتباع أحدهما بل لو أداه الدليل إلى قول
 ثالث تعين العمل عليه بظنه لا لأنه لم يكن مع إجماع مركب والآلة لمصل القطع بأحد القولين أو
 في القولين ولا يبعد عمل قول الثالين بطرح القولين والثاس دليل من غيرهما على ذلك إذ
 بعد من لا أدنى مسكة من العلم أن يتحقق له دليل قاطع على دخول قول المعصوم في الغريغين
 يعني في أحدهما لا على التعيين لعدم الدليل المنطقي المعين ثم يأمر بطرحهما والثاس دليل

من غيرهما الا على نحو ما ذكرنا سابقا او على نحو ما ذكرنا لاحقا من عدم تحقق انحصار الحق فيهما فتدبر من
 الادلة على جواز القول بغير القولين اذا لم يقيم الدليل القاطع على احدهما او فيهما احتمال كثر من الاكث
 في هذا المقام في كثير من الاحكام لغير القولين فانك ترى احدهما يقول ولو قيل كذا ان كان
 حسنا واثمال هذه العبارة التي تدل بصرحها على عدم سبق قابل به ثم تقطع به ويكون قول
 له بل وغيره كما نقله ابن ادريس عن اسرار عن السيد المرتضى في قوله بالفرق بين ورود الماء
 على النبات فلا يفعل وورود النبات على الماء فينفعل قال السيد في مسائل الناصريات قال
 لا اعرف نصا لا صحابيا ولا قولاً صريحاً والثاني يفرق بين ورود الماء على النبات وورود
 عليه فيعتبر القلتين في ورود النبات على الماء ولا يعتبر في ورود الماء على النبات وخالفه
 سائر الفقهاء في هذه المسئلة ويعتوي في نفسى عاجلاً الى ان يتبع التامل لذلك حتى ما ذهبت
 الشافعي والوضعية اما لو حكمنا بنبات الماء الغليل الوارد على النبات لا ذى ذلك الى ان
 التوابع لا يظهر من النبات الا بايراد كثر من الماء عليه وذلك يشق فدل على ان الماء اذا ورد
 على النبات لا يعتبر فيه القلة والكثرة كما يعتبر فيما ترده النبات عليه انتهى نعم حكم به وكان قولاً
 لمع اننا اقرباً لم يعرف لا صحابياً في ذلك نصاً ولا قولاً صريحاً بل هو مذهب الشافعي
 لما اداه الدليل اليه واثمال ذلك هذا مع ان المعروف من مذهب الفرقية هو اشتراط الكثرة
 عند الملاقات من غير تفصيل وعدم الاشتراط في الازالة كذلك وقد قال شيخنا الشهيد
 الثاني رحمه في شرح الشرائع في كتاب الوصايا عند قول المحقق قدس سره ولو اوصى له بابنه
 فقبل الوصية الغنى عليه اجمالاً ما معناه الاجماع انما يكون مجتمع تحقق دخول قول الموصي

في جملة اقوال المجعين ودخل قوله في جملة اقوالهم في هذه المسئلة ونحوها من مسائل النظرية غير معلوم
 ثم نقل قول المحقق في قول المعبر مستنداً به وبحثنا له ثم قال وبهذا يظهر جواز مخالفة الفقيه
 المتأخر لغيره من المتقدمين في مسائل التي ادعوا عليها الاجماع اذا قام له الدليل على خلافهم وقد
 اتفق ذلك لهم كثيراً الا ان نزلة المتقدم مسامحة بين الناس انتهى كلامه واما ما ذكرنا
 كثير في كلامه وكلام غيره وان كان اكثر اقوالهم مضطربة حيث لم يعشروا على العلة التي لا جملها
 جازت المخالفة او امكنعت وانما يقول بخلاف قول غيره اذا فقد الدليل القاطع على تعيين
 الرجوع الى احد القولين وقام له الدليل على ما يستحسنه ولهذا قد يكون من بعضهم غفلة عن هذا
 المأخذ فيسترع الى الرد على ذلك القائل بان ما ذهب اليه لا قائل به يريد بذلك
 ان هذا القائل قد نفرد بالتقول وخالف ما عليه الفرقة المحقة وليس كذلك الا اذا انفرد بعد
 ظهور الدليل القطعي على ان الحق في احد القولين وانه غير خارج عنهما اما اذا لم يحصل ذلك بل
 حصل له دليل على خلافها فانه اذا عمل بالدليل لم يكن مستفزاً بالتقول بل انما قال بمقتضى
 ما يتولون ولكن اكثر الناس لا يعلمون فان قلت كلام الشهيد صريح في جواز مخالفة الاصحاب
 مطلقاً لمن قام له الدليل لتو له وبهذا يظهر جواز مخالفة الفقيه المتأخر لغيره من المتقدمين من
 المسائل التي ادعوا عليها الاجماع الى آفوه وهذا يلزم منه مخالفة الاجماع المركب والبسيط
 قلنا انما قال ذلك في المواضع التي يدل الدليل فيها على عدم تحقق الاجماع المدعى يدل
 على خلاف حكمه واما اذا دل الدليل على خلاف حكمه ولم يدل على عدم تحققه فانه لا يتول به ولا
 احد من الاصحاب ولهذا قال في مسائل في شرح قول المحقق ما معناه ان المرأة المطلقة

اذا تزوجها الاجنبى ثم طلقها ونزوها الاول ان ذلك يهدم الطلاق لسابق قال بعد تقرير
 دليل عدم الهدم وتوقيته ولا يفي عليك قوة دليل هذا الجانب لضعف تمايله الا ان عمل الاصل
 عليه فلا سبيل الى الخروج عنه انتهى فمنع من مخالفة الاصحاب حيث لم يتم دليل صارف عنه
 وما منع منه كما قررناه وان وجد دليل على حكمه لانه حتماً لا ينهض به حجة الاتع له صارف
 فتدبر ثم اني اقول وليس ذلك في كل واحد من الاصحاب في جميع ما اختلفوا فيه فان المراء
 قد يكبو والصارف قد ينبو ولكن هذه طريقهم لا يطي المقصد منهم مستيقظ سمها وعلى الله
 بقصد التبيل وسها جائز ثم اذا استقر القولان وتحقق الاجتماع المركب قبل بوز اتفاتها على
 احد القولين بعد حملها الى ان يوز ذلك لان احيد ابداها والاخر مخط في نفس الامر
 فاذا اتفقا ظهر خطأ القول المشترك قطعاً ولا يجوز اتفاقهم على الخطاء ومنهم من يوجب على
 قوله بالتخيير ممنوع اما اولاً فلان قوله بالتخيير انما هو على تقدير عدم الترجيح والا لما جاز
 التخيير بين الرجوع والمرجوع قوله واحداً واتفاقهم على قول انما هو لم يرجع والا لما جاز لا يحدى
 الفرقتين شرك قولهم والقول بقول الفرق الثانية من غير مرجح بل يلزم من القول بالتخيير
 عدم جواز الاتفاق لا خلافاً فلما يتفقان في مادة واما ثانياً فلان التخيير انما هو
 بين قولين اخذ بهما في نفس الامر خطأ وانما قيل بالتخيير لعدم تعيين القول بصورة يملكه لكن لما
 لم يحصل الدليل المعين لما فيه الحق وتعدى الترجيح قيل بالتخيير والاتفاق في تعيين القول الحق
 وبطلان القول المردول عنه وان كان الاتفاق انما يكون بعد حصول الموجب فيجوز الاتفاق
 على القول بالتخيير لان التخيير شرط بعد حصول الاتفاق وقول الحق انما في الجواب عن قول

الشيخ على ما ذكره الشيخ حسن في المعالم ان قلنا بالتخيير لم يصح اتناقم بعد الخلاف لان ذلك يدل
 على ان القول الاخر باطل وقد قلنا انهم يخبرون بقوله وتعالى ان يقول لم لا يجوز ان يكون التخيير
 مشروطا بعدم الاتفاق فيما بعد ليس شيئا لما قلنا اولاً من ان التخيير انما هو بين قولين احدهما
 في نفس الامر خطأ وانما جاز التخيير حيث لم يحصل المبرج وليس في شروط جوازها شرط لصحة القول
 المحقق مشروطاً بعدم الاتفاق فيما بعد يلزم منه ان شرط التخيير اصابة الحق لان قوله فيما بعد
 يدل على ان التخيير في وقت شرطه ان لا يقع الاتفاق في وقت آخر بعد ذلك الوقت لانهم
 اذا اتفقوا كان القول المعدول عنه باطلاً فقد يكون هو المتعارفاً بما فيكون من التخيير اصابة
 الباطل فاذا ن شرط التخيير ان لا يكون الاتفاق بعده ولا يخفى ما في كلامه على انه مقامه
 اذ شرط التخيير عدم حصول الاتفاق حين التخيير لا بعده ولا شرطه غير ذلك الا عدم المبرج
 وذلك بعد وجود الدليل القاطع المعين للحق في احدهما لا على التبيين وقول صاحب المعالم
 ان كلامه لا يمتنع لهذا كالاتي في غاية الحسن والوصف متوافقة كقوله ونزول الاجماع المركب
 ما اذا لم يفضل الامة من مستثنين سواء نصت على المنع ام لا اذا كان بين المستثنين علاقة
 ترجح اليك والى والاختار بل لو لم توجد العلاقة اذا استقر العمل بالمستثنين عندنا لان الامام في
 احدي الجانبين بالتفصيل في فرق الاجماع المركب وهو باطل نعم لو لم يتفقد ولم توجد تلك
 العلاقة ولم يستقر العمل باليمين لم يضر وقت وادى قل على العمل بهما من دون التفصيل امكن
 التفصيل اذا تمام عليه الدليل ولم يتم على تعين احدي المستثنين او على حصر الحق فيهما كما مر
 فراجع ما مضى هنا الفصل الخامس من اقسام الاجماع المنقول وهو قسم

قال المنقول بالتواتر لا ريب في ثبوته وكذا المنقول بالكبر المحفوظ بالقرائن الموجبة للعلم وتلغوا في
 بؤوت الابعاع بكبر الواحد على القول بحجية خبر الواحد فنفاه قوم تحتين بان الابعاع اصل نفسه
 والاصل اذا لم يكن يقينيا لم يكبر بنا، الاحكام عليه وان كانت ظنية لانه الاصل اذا لم يكن
 الرجوع اليه لكونه يقينيا لم تكن الاحكام عليه ولم يصح خبر الواحد اذا عارضه والابعاع اذا
 ثبت صادم خبر الواحد اذا عارضه وخبر الواحد لا يعيد اليقين لكونه ما ثبت به يقينيا وانما
 اجزنا العمل بخبر الواحد في فروع المسائل مع انه لا يعيد اليقين لانه فرد من مجموع تبين الرجوع
 اليه وهو لستة فلو فرض ان لستة لا تبين الرجوع اليها بقول مطلق لما جاز العمل بخبر الواحد في حجتين
 فصحة العمل به بناء على تبين الرجوع الى صلبه وانتهى اخرون وهو الحق والجواب عما اورده النا
 انا نقول انما ثبتت حجية الخبر الواحد به من جميع شرائط المذكورة في كتب الدراية وصول لفظة
 لحجية من صحة النقل وعدالة الناقل وعدم معارضة اقوى اوساير وغير ذلك مما ثبتت بحجة
 خبر الواحد ثبت به الابعاع المنقول وليس الثابت بخبر الواحد حجية الابعاع التي هي ثمرة القطع
 بدخول قول المعصوم ليرزاق الاصل لا بد ان يكون يقينيا تبين الرجوع اليه وخبر الواحد لا يعيد
 القطع بل الثابت لنفس الابعاع في حضوره تلك المسئلة الفرعية المدعى بثبوته فيها بالنقل وهو خفي
 من كلى والاصل هو كونه حجة تبين الرجوع اليه حيث يتحقق وجوده في شئ وذلك لا يثبت
 كبر الواحد كما ان لستة لم يثبت كونها حجة بخبر الواحد قطعا بل بائيد العلم والقطع الذي تبين
 به الرد اليها كذلك ثبتت حجية الابعاع وكما ان لستة ثبتت في حضور مسئلة فرعية كبر الواحد
 كذلك الابعاع فلا يصح ظنية طريق ثبوته مع قطعنا بحجة على ان هذا مثل هذا الظن المشهور في قولنا

—

فلا تتركوا هؤلاء منكم

الى العالمين الحمل - وان المنة تدبت بالظن المعشبه كما ثبت بالعلم كما ثبت الشبه بالظن قلنا
 المعروف ان وجه شبه في اشبه به ببيان يكون اقوى من اشبه به وبها ليس كذلك لان القلاع على
 الاجتماع امر بعيد جدا من الحصول فالظن الاصل بوقوع شيء آخر غير ما در الواقع من اخبار
 الا حاد اقوى من الظن الاصل بوقوع شيء ما در الواقع وهو حصول الاجتماع وجوابه ان ندور
 وقوعه ليس للتعذر وهو لانه ليشتم هذا التقريب وانما ذلك لعلنا لم نعلم ان الظن يعمل فيها الاجتماع
 بالنسبة الى المسائل الدالة التي لم ينقل فيها فندور الواقع راجع الى متعلقه لا الى نفسه بل بما يتصل
 ان يثبت الاجتماع بغير الواحد اول من يثبت له به وذلك باعتبار صراحة دلالة على المدلول
 بحيث لا تشمل دلالة غالبا غير ما يفهم منها كدفع فلسفة وصراحة الدلالة اقوى التتمتع الذي يلزم منه
 المحجة فثبتت على الاحكام ويصارم خبر الواحد وان كان منقولا بغير الواحد وان كان منقول
 في المرجح لصرحة دلالة واحتمال دلالة خبر الواحد فالبا على ان الاجتماع عندنا انما كان تحت
 كشفه عن تحقق لهشة الواقعي وخبر الواحد انما يفيد كمن التمتع اذا لم تشمل غير ما يفهم منه فان قلت
 ان انما يكون متبولا اذا توقفت شروطه وخبر الواحد اذا توفرت شروط قبوله لا يجوز المدلول عنه
 فهو بعيد القطع قلت ان شرط قبوله انما يفيد القطع بتعين الحمل لانه اذا كان يكون زججا
 ولا يجوز ذلك الراجح والمصير الى ما بل المرجوح بخلاف ما لو كان متبولا للاجتماع فانه جليده وان
 كان لتي الدلالة الا انه بالقطع بتعين الحمل بمقتضاه لوجاهة كل قلنا يلزم حجية الاجتماع في تلك
 المسئلة المنقول عليها اذ ذلك لمتحقق هو يثبت الاجتماع يستلزم الدليل بالازم فخير الواحد يفيد
 الظن بنفسه واذا تعين الحمل به اثر العلم للتعين لا لانه واذا كان نافلا للاجتماع افاذا بالظن

باز:

بُيُوتِ الجَماعِ بنفسه ثم اذ اتعنت العمل به تعينت العمل بالجماع والعمل بالاجماع نصرت ما مرده
فان قلت خبر الواحد ما قل لا يصل قد ثبت بالدليل القاطع الرذالية وهو هشته واذا كان ناقلاً لا سيما
كان ناقلاً لا يصل كسبب اليه فما الفرق بينهما على ان الجماع انما وجب الرذالية لانه مُبْتَلِيَةٌ
فالذي ينبغي ان يقال ان المالكى للسنّة اولى بالمالكى للسنّة قلت ان خبر الواحد المالكى للسنّة
ليس انصافاً في نبوت صلها الواقعي لا يحتمل النقيض كلمة مكرراً بخلاف المالكى للجماع المالكى للسنّة لانه
يكلّي لنبوت الجماع المبدأ لا صلها الواقعي الذي لا يحتمل النقيض فهذا هو الفرق فيكون العمل به
اولى مع المعارضة بقى بها شيء هو ان الجماع المنقول خبر الواحد يحتمل ان يكون الجماع المشهور
او المركب وقد مر حكمها وانها حجة على ما سمعت ويحتمل ان يكون الجماع المحصل ويحتمل على بيان كونه
الاجماع استكوت والاجماع المحصل كما مر وبات قد يكون حجة خاصة لمن حصل له من نقله او نقل اليه
لحصول الدليل القاطع للمحصل على دخول قول الامام في جملة قول تالين ولا يحصل ذلك الدليل لنا قل
والا لكان محصلاً لا ناقلاً فلا يكون حجة لغير من حصله وان كان متوياً فلو عارض قول ذلك الغير
عن دليل عنده صريح للاستيضاح والاستنباط لم يكن ذلك الجماع المنقول حجة على ابطال دليله
فالمحصل له ما حصل لمن حصل له بل ربما لو اطلع على ما ضد ذلك المحصل لم يستفد منه ذلك اليقين كما
استفاد ذلك منه ولهذا ترى كثيراً منهم يكلم بكلم في مناقبة الجماع المنقول مع عدالة الناقل
واعتمادهم على خبره لما ذكرنا لانه ليس من نوع الخبر ليكتفى فيه بالتعلل وانما هو من نوع المسائل التي
ولهذا استرطاب حجة الخبر لا شراطة نقله فلا يكون حجة لنا قلنا بمجوز التعلل لا يقال انما حكم هذا في مناقبة
الاجماع المنقول لعدم ثبوته عنده لا اننا ننزل انما لم نقل بثبوته لما قلنا لا الطعن في التعلل من حيث التعلل

او غير ذلك وانما هو لعدم اطلاع على الاصل والقيام الاحتمال عنده لعدم توفر شروط الحقيقة في الأصل
وانما الإجماع السكوتي اذا تحقق بعد التفتيش كان اجماعاً لا شكاً له في الحقيقة على تقدير انحصار إمكانه
تحت أيضاً لذلك وما في تنمته الدليل ان شاء الله تعالى فلو علم ان الإجماع المبقول كان شكوتياً الآتية
وقرر عن كمال ما يمكن من التفتيش كان محجة لكنه فيه احتمال عدم الاستقصاء ولو جردنا في كلام كثير دعوى
الاتفاق مع وجود المخالف ودعواه الاتفاق كما يحتمل عدم اعتداده ببول المخالف فيحمل عدم اطلاع على
المخالف بل هذا هو الظاهر وهذا يكون ممن يتيسر على قول من سبق بالاتفاق فنقل الاتفاق من كتابه
والله اعلم بما لم يعتد ببول المخالف لمعلومية عنده وصفت دليله بخلاف هذا الا حق فربما اراد لمصلحة
عدم وجود مخالف لعدم اعتداده به كما اراد السابق فلو فتش لم يقل بالاتفاق كذلك دعوى
عدم الخلاف فانها مع احتمال المخالف لا تتم الا ان يكون ذلك بعد كمال التفتيش بحيث ينتفي
احتمال المخالف او يكون احتمالاً لا يعتد به على اننا نقول ان عدم الاعتداد ببول المخالف لمعلومية لا يضر
في الإجماع الصريح وانما في الإجماع السكوتي فانه مانع منه وان كان معلوم لنسب لما سيأتي ان شاء الله
تعالى فلا بد في السكوتي من كمال التفتيش ولا يرد علينا هنا ما اوردته الاخباريون من احتمال اطلاع
على جميع من يعتبر قوله من الشيعة لفرقتهم في افطار الارض لما سيأتي ان شاء الله تعالى فحقا في المكان
ثبوت الإجماع من المكان ما تقوم به المحجة من ذلك عند است فراغ الروع وبذل الجهد والاعتراف بالخلاف
بالحال او سقوط التكليف اذا استحال اذ مرادنا بكمال التفتيش عدم الافتقار على بعض الممكن لما فانه
لا يستفراغ الروع وبذل الجهد بل مثل هذا الاحتمال القائم في الإجماع المقتل والإجماع السكوتي يقوم في الإجماع
المشهور المراد من كلام كثير من اصحابنا الذين يتبعون فيه بالحق وبمجرد الشهادة كما قال شيخنا الشهيد في الدرر

قال الحق بعضهم مشهور بالجمع عليه فان ارادوا في الابعاج ممنوع وان ارادوا في الحق فغريب انتهى
واكثر الاصحاب انما يطلقون الابعاج على الشهرة على سبيل المجاز وانما يكتبون بها تنويه لا اجتماع وانما
لظاهر البعض فكون الشهرة اجماعا اخذوا من ظواهر الاخبار لا على التو الذي قررنا كل متر تحتين بقوة
الظن في جانب الشهرة فيكون ذلك اشارة على دخول المعصوم في المشهور سواء كان ذلك في الرواية
بكثرة ترويضها في الكتب او في التوى والحق انه ليس بالابعاج ولا نتيجة اما الاول فلدن الابعاج عندها
انما هو الخائف من قول المعصوم بوجود الشهرة لادالة فيها على ذلك بوجه من الوجوه بل بما عكست القضية
والا لزم ان كل واحد من الشهرة كتمن الابعاج وهو باطل اتفاقا لان مراد ذلك البعض ان يوجد الشهرة
يتوى الظن في جانبها واما الثاني فلانه منقطع على الاول ولان الظن لا يضمن من الحق شيئا وانما كتمن
بالظن مستند الى التعلل وبها ليس كذلك بل في التعلل رتب مشهور ولا يصلح له فان قلت فلو كتمت
الابعاج بخبر الواحد من هذا القبيل قلت انما قلنا ان الابعاج ثبتت بخبر الواحد فتشمل على شرط قبوله
التي يلزم منها تعين العمل بخبر الواحد وان لم يصلح بها الى حد العلم فاذا تعين قبوله تعين العمل بمقتضا
وهو ابيات الابعاج فلهذا لم يتحول لادالة الى السمع لعدم جواز العمل بالمرجوح بل لا يزالون للظنون
على هذا الظن العلم الذي لا يكتمل لغيره لذلك والظن الذي منشا به وجود الشهرة لا غير غير متقول
لان الظن لا مستند له لان مجرد الشهرة كلمة كبراً ليست حجة بخلاف ظنيته طرقي ثبوت الابعاج
فانها مقبولة لتعنيها ولطغيته حجة ولما قلنا سابقا ان الابعاج حجة فيثبت بالظن كل مثبت
بالعلم كالسنة فانها كل مثبت بالمتواتر ثبتت خبر الواحد فاذا تقرر ذلك لا ضال في المشهور
كان الابعاج المستعمل لا حد هذا السلسلة لم يتحمل لا يخلو من وبين اذ لا حجة في هذه الابعاجات المحتملة

لا مع عدم الاحتمال او مرجوحية على نحو ما قررنا في المشهور وياتي في اسكوتى واصل اذ حجة مثل
 هذه الاجماع لم تثبت ولا تثبت كبر الواحد لانه انما تثبت به نفس الاجماع لا حجة وسمية
 مثل ذلك جاعاً في الاصطلاح دائرة مدار برهوت الحجة فاذا لم تثبت الحجة لم تثبت التسمية في
 الحقيقة نعم في ذلك ان اصل عدم ذلك الاحتمال اذ من المعروف عند اهل الفقه انهم لا يطلعون
 الاجماع الا على ما ثبت بالحجة كسنة عن قول الحجة ولا يجازي عن عليهم ما يتخرج في الحجة مع
 اجتهادهم واستفراغ وسعهم في ذلك ولهذا كان مذهب لاكثر عدم سمية اسكوتى اجماعاً على
 الحقيقة لكن هذا على رأي من يشترط العلم بدخول قول المعصوم عم في حجة احوال المجعنين اما
 على رأي من يخلق الاجماع على مجرد الشهرة فالاعتراض عليه غير مردود الفصل الثاني عشر في القسم
 الابرار منه وهو الاجماع المحصل وهو ما يحصل بالاطلاع على كثير من اقوال العرفة المحقة واعمالهم
 ورواياتهم لطيف المعانيه وحسن السام شيئاً فشيئاً حتى حصل المطلع المتابع التلخيص بان
 هذه الطريقة التي توافقوا عليها قولاً وعملًا مع قصدهم عن طريقة امامهم ولازم الرضا اليه انها طريقة
 امامهم وقد وثقهم وان قوله داخل في حجة اقوالهم وعملهم مع علمهم بحيث اذا ورد عن امامهم خبر
 يخالف ذلك اتجه لذلك المطلع عليه محمل صريح عنده يصرفه اليه حيث يجمع حجة على اليقين
 الذي لا يتخرج فيه عروض مخالف له لزام القرآن ونظائرها وتكاد اقوالهم واعمالهم وتوافقها
 وهذا اقل دليل على ان مذهب المتبوع داخل في مذهب التابعين له في ذلك المذهب
 لشدة قصدهم وتفتيشهم عن مذهبه لياخذوا به كما يحصل لنا العلم النطقي بان مذهب الشافعية
 مذهب محمد بن ابراهيم بن هاشم وان قوله داخل في قولهم وكما نعلم ان اقوال الامامة الاربعة

داخل في اقوال تابعيهم ويعلم الجمهور ان اقوال المتقدمين دخلت في اقوال شيعتهم ولا يرد هذا الا
 مكابرة لعقله منكر لبداهته فان قلت هذا حاصل لنا اذا لم يكن مخالف وحصل الاتفاق
 باخبار كل قائل عن اختياره وعلم صدقه في اخباره لا يخالف ظاهره بالهنة ويكون ذلك
 في آن واحد وهذا مستعذر في الاتفاق والاخبار ومقالة الظاهر الباطن في وقت واحد
 قلت بذلك حاصل وهذا ايضا حاصل وان وجد للمخالف كل قرينة بائنا وانت كئيد
 بعض الاحكام كحصول كذا القطع باتها هي مذهب الامام ثم وان وجد مخالف فيه اذا كثرت على ثبوت
 القرائن كقوة الدلالة ومقبولية وكثرة الغالين به واستغراب خلافه وغير ذلك فراجع نفسك
 كبد ذلك وقول فخر الدين الرازي الانصاف انه لا طريق الى معرفة حصول الاجماع الا في زمن
 الصحابة حيث كان المؤمنون قليلين يمكن معرفتهم بسمهم على التفضيل جهلا بمعرفة موقع خلاف
 من اخس بل الانصاف لو كان يسمع او يعقل ان ما يكره به من احكام مذهبهم انما من احكام
 متبوعة لا يثبت فيها مع انه يكذب نفسه انه لم يخط بكمج من يعتبر قوله من اهل مذهبهم مع غفرتهم
 وانتشارهم في اقطار البلدان على انهم من اصحاب الراي والقياس والاستحسان ومن
 كانت هذه طريقة كثير ففهم الاختلاف وتعدد الاقوال وهو لم يدرك الصحابة والتابعين ولا
 تابع التابعين وانما هو من المتأخرين ثوب في سنة ريت وستمائة من الهجرة لكيف حصل له
 اليقين ببعض المسائل الذي هو اثر الاجماع لان اولتها كلها او جلها ظنية وانما حصل اليقين
 للاجماع الذي ثبت عنده بكثرة القرائن وطباق الامارت وان لم يحس به هو لمجوده على عدم
 حصوله فيما فرغ من زمن الصحابة الا من جهة النقل ولهذا اعترضه العلامة برفع التدا على مذهب

عنده تمامه وقال باننا نجزم بالمسائل المجمع عليها جزئاً قطعياً ونعلم انها في الامتة عليها علماً وهدائياً
 حصل بالتسليم ونظا فراه جبار وعتراضه عليه في غايته المتانة برفع التقديره ومكانه واما قول
 كذا قال اشاع اذا قالت خدام فصدقوا فان القول ما قالت خدام، ورد اعتراض العلامة
 من لا يعرف كلامه ولا يروم مرامه كما ذكره صاحب المعالم بقوله وانت بعد الاطالة بما قرراه
 خبير بوجه اندفاع هذا الاعتراض عن ذلك انما لاق ظاهراً كل ما من ان الوقوف على اجماع
 والعلم به ابتداء من غير جهة النقل غير ممكن عادة لا مطلقاً وكلام العلامة ربه انما يدل على حصول
 العلم به من طريق النقل كما يصح به قوله اخيراً على وهدائياً حصل بالتسليم ونظا فراه جبار انتهى
 ويريد باقره قوله الحق اشاع الاطلاع عادة على حصول اجماع في زماننا هذا وما صانه
 من غير جهة النقل اذ لا سبيل الى العلم بقول الامام كيف وهو موقوف على وجود المجتهدين للجهل
 ليدخل في علمهم ويكون قوله مستورا بين اقوالهم وهذا مما يطلع باشفاقه وكل اجماع يدعى في كتب
 الاصحاب مما يقرب من عصر الشيخ الى زماننا هذا وليس مستندا الى نقل تواتر او آحاد
 حيث يُعتبر او مع القرائن المعينة للعلم فلا بد من ان يراد بها ما ذكره الشهيد من شهرة واما
 من الزم من السابق على ما ذكرناه المتعارف عصر ظهور الامتة وامكان العلم باقوالهم فيمكن فيه حصول
 اجماع والعلم به بطريق التتابع انتهى اقول ولا يعني بطلان هذا الرد من وجود منها ان
 ما قرره من قوله الحق اشاع الاطلاع عادة الى اخره مصادرة فان هذا الدليل هو الدعوى
 مع انه يلزم منها ان اجماع ليس المراد به ما تعنى الخاصة بل المراد به ما تريد العامة من الاطالة
 باقوال الكل ونحن نريد به ما يكشف عن قول المجتهد في جملة اقوال مجابحة لا كل ذي قول وانه لا يتلغ

الاطلاع على دخول قول الحق مع الاطلاع على الكل لوصول اليقين لنا ببعض المسائل مع وجودها
 في مقابلها مع اننا في الحقيقة لم نخط بجميع المبالغين لاننا لم نطلع على جميع اقوال كل من يثبت قوله
 كقصة شعبهم وانتارهم في البلد ان كل هو معلوم هذا ولا يمتنع ان يكون منصف من اهل العلم
 حصول العلم واليقين ببعض المسائل في مثل هذه الحال بحيث يحرم ان هذا مذهب الامام ثم
 وليس ذلك الا لوصول الابعاد ولا يضره وجود المبالغ وان كان مجهول التسلل ذلك
 انما يضر بما يتوقف حصول اليقين منه على انتفاء مجهول التسلل عدم تحققه بالانفا ليس
 ذلك دائما ونحن نحيل في هذا على الوعد ان ممن لم يجد ذلك في بعض المسائل فليست التبدل
 ان يصلح وعدانه ان لا ينحط احد من يعتبر عن ذلك وانا اقول كذا لهما المنكر
 كما قال المتن في باب ان اقول القبح ليل: اي معنى التاخر في عن الضياء ومنها ان قوله كل
 اجماع يدعي في كتب الاصحاب ما يقرب من عطر الشيخ الى آخره ليس شيئا اذا الظاهر انها
 كلها محصلة او منقولة عن محصلة وليست منقولة عن الابعاد الذي هو عبارة عنده على ما تدل عليه
 عبارته عن اتفاق اهل المل والاعتد ظاهرا وباطنا في ان واحد يحصل العلم بدخول قول الامام
 في جملة اقوالهم وان لم يحصل الاتفاق لم يحصل العلم بل متردما او جلبا الى الابعادات المحملة
 كما ان يدعي شخص الابعاد على جواز مسئلة ويدعي الآخر الابعاد على كبرها مسئلة او مسئلة ذلك
 مع انها في عصر واحد فلو كان ذلك المدعى طريقا لاتفاق لوجب كذا بصددها واقراده اذ لا يخفى
 على اهل كل عصر الابعاد منهم الذي طريقه الاتفاق بل ولا على من بعدهم حتى يدعي اتفاق
 على خلاف مقتضى ما اتفقوا عليه فكل لا تصح دعوى اجماعين كذا كذا تملعين في الدلالة كذا كذا

الجازم بان ذلك من باب العلم كثره تراكم القرائن وتطابقها فبطل هذه التهمة بقية كصير الاجماع وانما ارادوا
 لا النقل كما يزعمون لزام وقد كصل الاجماع في هذا الزمان بالمعنى الذي يريدونه الاصحاب ايضا لمن نظر في
 الاخبار وعرف ما كنوا عليهم سمل في اخبارهم فعرف احكامهم فمطقت له عباراتها وبنوانها بكلم
 المسئلة ونظر الى الاخبار النخالة ظاهرة النكت التي هي مستند حكمه فيعرف المراد منها فحقها على ما اريد به
 ووضع الكلام مواضع بدلالة ما كنوا عليهم سمل حتى وصل بذلك الى حد اليقين بان قول الامام
 الذي هو دية كذا وكذا وان قوله كذا كذا انما اراد به مطابقة الشذوذ للمكثرين وللخلاف والاختلاف
 واستنطاق صامت لا يمكن ليتميمه من نجيء ملك من ملك الا ترى ان الاختلاف الواقع
 في اخبارنا اكثر من المذهب الحق ومن جميع مذاهبا اصحاب الباطل فلا تكتبه حقا ولا باطلا ال والاشارة
 وكتبه بعد ذلك اخبارا لا يصلح دليل المذهب من المذاهبا المعلومة وانما يصلح لما يتجدد على ممر الدهور
 اما لان يكون دليله لواقعة لم يكن بعدا ولنقيته تنبذ والحق واحد لا تعدد فيه ثم اذا عرفت المقصود
 ونقطة ما ذكرنا عرفت صحة حصول الاجماع في كل زمان والحالة في الاستشهاد على الضرورة و
 الوجدان لمن عرف طريق التحصيل وبقي شيء وهو انه قد يقال ان الاجماع بجميع انواعه في
 الحقيقة كله متصل فما الفرق بينها وما الفائدة في التقسيم والجواب ان الفرق بين انواع
 فاعتبار كيفية الاثبات حصل الفرق لا البتوت فان الضروري من المسلمين والضروري
 من الفرقة المحقة التي لا تختلف في مقتضاها اثنان في المعاني ككلم وجود العيان لا يحتاج
 بؤنة الى اثبات في الازمان والعيان اذ لا خلاف في مقتضاها ليجب اثباته بنفس مقتضى الخلف
 الا ان هذا الكلام مستمر على الاطلاق في الاول وانما الثاني فذلك عند الفرقة المحقة وانما سواهم

ففيحتاج اثبات في الاحتياج على غيرهم بما لا يمكنهم رده مما يلزمهم ولا يكرهه كما نرى لأصحاب وضوء الله
عليهم سيدلون على غيرهم في مثل هذا المقام بهذا الإجماع الذي هو عبارة عن إجماع أهل البيت
الذين أجمعهم حجة وتوابعهم حتى لا يهتكموا بغيره وصدقت لكس المتواتر معنى الثاني للاختلال والعموم
صدقت أصحابي كما لنجوم وغير ذلك على أن ذلك كله إنما هو لاثبات الحجية لاثبات نفس الإجماع
لأنه لا يمكن تجاهله فلا يحتاج إلى اثبات في نفسه كالاول وأما الاقسام الخمسة فالعاري منها
طرق اثباتها والآحاد لمعاد بعد التحقق واحد وأما الفائدة في التيسير فهي معرفة ما لا يحتاج كتحققه
في الاحتياج به إلى الترجيح والتوضيح المحتمل والصرح وما يحتاج في بعض الأحوال إلى ذلك لقيام الأعمال
كالمترس بقا وما ياتي ما يدل على ذلك وصل إليها الإجماع المنقول كبر الآحاد فاما تعلم أن
غير الإجماع المنقول لم يكن ضروريا فيما سبق بل ادعى مع وجود المخالف والآلة لنقلها بغير
التواتر لأن الضروري لا يكون مجهولا ولا يجوز تبذله ولا مخالفة لائق مقتضاه باق ببقا
التكليف وكذلك المركب المتحقق ظهوره لأنه لا يزال كذلك بما راجع التركيب فإن عقرنت
أحد الطائفتين كان كالأول في كل حواله فبعد أن يكونا معلومتين لا يكونا مجهولين
لا يعملان إلا بطريق نقل الآحاد فالمنقول بطريق الآحاد لا يكون في الحقيقة إلا الإجماع
المحصل وفيه ما تقدم من الاختلال نعم لو كان مقتضى الإجماع مسئلة ليست مما تعم بها البلوى
بميت تناط بها فعال المتكلمين وإنما اللاحقة لها من بعض الناس ما ذكره التوقيع فالمنقول
ح كالمحتمل المحصل كعمل الضروري وإنما لم ينقل التواتر لعدم عموم البلوى بها فلم يعتنوا بها
وأنما يكون حاجة لبعض الأشخاص في بعض الأحوال كالإجماع المنقول بنقل محمد بن عمر بن عبد العزيز

الكشي صاحب كتاب الرجال في الرجال الثمانية عشر المعلوم من أن العصاة أصبحت على تصحيح ما يصح عنهم وافرؤا لهم بالغة فاق مثل هذا كمثل الجامعين وليس اقبال وبن حبيته
ثانيا من أن مقتضاه ليس هنا صريح الدلالة في الجملة لأنه كمثل أن مقتضى الاجتماع أحد الوجوه
المذكورة أما صحة الارسال أو صحة العمل بالرواية أو صحة وزودنا عن المصوم أو صحة الوسيلة
بينهم وبين الإمام أو صحة في أنفسهم أو رجحان روايتهم على غيرهم مع تداوي المرجحات
بل هو ناشئ عن احتمال عدم التحقيق أما في نفسه أو في عمومها أو في خصوصه فمقتضى خاصا بالتحصيل
كلامه فلا حظ ولهذا كثيرا ما يطرح الشيخ قدس سره في كتابي الأخبار العمل بمقتضاه مع قربانه
وجوده اقله ولعلنا لمن قارب زمانه الدعوى وتبعه كثير ممن تافروا عنه فمثل هذا وكوه
يظهر فائدة التقييم ولهذا ترى كثيرا منهم يقولون الاجتماع لم يتناول خبر الواحد كحكم خبر الواحد في
المعاد حتى أن الجامعين إذا تعارضوا وجب الترجيح بينهما كالخبرين ولا يكفي عليك
أن هذا الكلام حسن في الجملة لأن التحقيق لأن دلالة الاجتماع كلاما أقوى من دلالة الخبر
ويستدعي لنا وأما الترجيح بين الجامعين فهو أصعب من الترجيح بين الخبرين لأننا نقول
أنه لا يجوز الاقتصار في الترجيح بينهما على صحة النقل واضرقة الدلالة كالخبرين بل
لا بد من اعتبار ما قد تناسا بقا لأن الاجتماع المنقول كمثل الاحتمالات المتقدمة فتحتاج
إلى مرجحات من الأخبار والاعتبار من عمل العلماء والخيار مثل مسألة الصلوة في فروق الشباب
فقد اختلف فيها أصحاب فذهب الشيخ في المبسوط وأكثر المتأخرين إلى الجواز حتى أنه قال
في كتابه ما استنبأه الموصلي فلا خلاف في أنه يجوز الصلوة فيها وظاهره دعوى الاجتماع

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

وأما قلت ظاهره لأن هذه العبارة حيث تطلق إنما يراد بها ذلك من دعوى الاتفاق الذي
 هو عبارة عن الإجماع ولو اراد به عدم الخلاف على المخالف لقال فلا عرف فيه خلافاً كما هو المعروف
 لديهم إلا أن في ذلك احتمال أن مدلول هذا الكلام بالنفي فكأن استعملها مشهور في الاتفاق
 كذلك لفظها هو ممنوع للدلالة ما هو من دعوى النفي والعلامة نسبة الجواز إلى الأكثر والشيخ في وقت
 وفي الطاعم من جهة ذهب إلى المنع وهو اختيار ابن البراء وابن ادریس وهو ظاهر ابن الكلب
 والمرضى وكذلك أبو الصلاح والظاهر من ابن زهرة في الغنية تعلل الإجماع عليه ونسبه
 الشهيد الثاني إلى الأكثر وذهب إلى عمدة إلى الكراهة والصدوق ذكر في الفقيه وقد روى
 فيه رخص بعد تعلل عن رسالة أبيه الجواز وقال لم يسنح بكاره لا نوار ولا خبر فيه مختلفه والجمع
 بينهما أن يحمل أخبار المنع على الكراهة أو يحمل أخبار الجواز على التقييد وتعلل الأول أرجح إذ يجب
 العامة جواز الصلوة في جلود ما لا يؤكل لحمه مطلقاً وأخبار الجواز مشتملة على المنع من غيره وإن
 كان الاحتياط في الاحتياط انتهى وعلى ظاهر المال تصادم الإجماع من الشيخ على جواز
 الصلوة فيه والإجماع من ابن زهرة على المنع فنقول أولاً لا يجوز أن يراد بها هنا معاً
 الاتفاق لأن التافلين في غير واحد كلاهما فراء على الشيخ المعتمد وكيف ينبغي على واحد
 منهما اتفاق أهل زمانه حتى يدعى الاتفاق على خلاف مع عدلتهما واجتهادهما وشدة خبرهما
 عما نيا في قولهما ولا أن يراد بها معاً الشهرة لأن عبارة الشيخ تآبى ذلك في حتى دعواه
 وفي دعوى شهيد ابن زهرة لنفسه الخلاف بقول مطلق ولا ينبغي أن يراد بنفي الخلاف نفي الخلاف
 المعتمد لأجل لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة وقوة الخلاف من الطرفين ولا يمكن أن

يحمل الآجل المحصل وذلك على نقل ابن زهرة متي لا على نقل الشيخ لمغية المذهب لأن يقال
أن الاستمال اعتمد من الحقيقة ولهذا السبيل العلامة إلى الأكثر بل قد خالفه هو في الخلاف وفي المطامع
من تيم وهو المعروف من مذهب من ذكرنا سابقا ولهذا السبيل الشهيد الثاني إلى الأكثر كقوله
فيتم اجتماع المحصل على نقل الشيخ أيضا فلم يكن لاصدهما ترجيح على الآخر لأن جهة الماتلين في الله
ولامن جهة العقلين لأنه كما أن الإجماع هو الظاهر من كلام الشيخ كذلك هو الظاهر
من كلام ابن زهرة على ما نقل عن عبارته ولامن جهة العموم لأن المحصل محبة خاصة بالمحصل
ولامن جهة التعمق فلم يبق ترجيح الآمن جهة الاستنداد والأخبار إذا تأملتها وجدت مستند
دعوى ابن زهرة عما مثل رواية ابن بكير قال سأل زرارَةَ أبا عبد الله عن الصلوة
في الثعالب والنفث والسنجاب وغيره من الوباء فخرج كتابا زعم أنه من أملاء
رسول الله أن الصلوة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلوة في وبره وشعره وحلده وولده
وروثه وكل شيء منه فاستدرك الصلوة حتى يغسل في غيره مما أحل الله أكله
ثم قال يا زرارَةَ والله هذا عن رسول الله فاحفظ ذلك يا زرارَةَ الحديث ورواية
أبراهيم بن محمد الهادي قال كتبت إليه يسقط على لولي لوبر وشعره مما لا يؤكل طمعه
من غير تقية ولا ضرورة فكتب لا يجوز الصلوة فيه ونحوها وكل يحمل خصوص الأولى في السبب
لذكره في السبب فيما سأل عنه كميل خصوص الجواب بما سواه لدلالة الأخبار المخبرية عنه
المنهي عنه وهذا الظاهر وأما مستند دعوى الشيخ فخاص كل في رواية تعالين بن متاعل قال
سألت أبا الحسن عم في الصلوة في السمور والسنجاب والثعالب فقال لا يضر في ذلك كله

ما خلا التسميات فإنه دابة لا تأكل اللحم وفي رواية أبي علي بن ربه عن أبي جعفر قال صلى في
 الغنم والتسميات السمور فله تصل فيه قلت فالتسميات يصل فيها قال ولكن ليس بعد
 الصلوة الخ وفي رواية بشر بن شبارصل في التسميات والمواصل الخوارزمية ولا تصل في
 التسميات السمور وبمثل رواية علي بن حمزة قال سألت أبا عبد الله عن لباس الفراء وصلها
 فيها فقال لا تصل فيها إلا ما كان منه ذكيا قال قلت أوليس الذكي ما ذكي بالبدن قال بل
 إذا كان مما يؤكل لحمه فقلت وما لا يؤكل لحمه من غير الغنم فقال لا بأس بالتسميات فإنها
 دابة لا تأكل اللحم وليس هو مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله من كل ذي ناب وقلب وبه
 وإنما لها كلها خاصة والخاص ككلمة على العام ولا سيما الحرة المبينة لكون التسميات ليس مما
 نهى عنه فيكون قول الشيخ في المبسوط أظهر وأبهر ولا تمل هذه على النقطة لما ذكرناه من صاحب
 البحار ولو جمع بينهما بأحمل على الكراهة كما اختاره ابن حمزة كان حسنا للدلالة النهى عنه
 إذ في الحقيقة لا نهى عنه صريح والعموم كما ذكرنا مختص وأعمال المدخل معارض بل احتمال الخرج
 بل شبهة اللذف ومع هذا فلا احتياط لا يخفى هذا حكم المسئلة وبيان ما نحن فيه من كيفية
 ترجيح اللاحقين المتعارضين إذا تخذل الترجيح من الناقل أو النقل والتحقق أو العموم
 أو غير ذلك رجعا إلى التمسك بفرع به كما رأيت لا يقال إن هذا مذهب من ذكرها بها
 كإين البراء وابن ادریس والمرضى والشيخ في اللذف وفيه معونة لما يظهر من قول ابن
 زهرة لانا نقول بل الظاهر أنها مضعفة لم يتمشى الترجيح إلى النقل أيضا لأن عبارة الشيخ
 في اللذف ليست صريحة في المنع بل ظاهرا على ما في المختلف الجواز فانه قال فيه كلما لا يؤكل

لحمه لا يكره الصلوة في جلده ولا وبره ولا شعره ذكي او لم يذبح ذبيح او لم يدبح وبروت رخصته
 في جواز الصلوة في الكنت والتمور واستنباط الحوط ما قلناه انتهى واما كلام ابن الجبلة
 فهو نصلي فيه وبر ما حلل الله من الحيوان دون ما لا ياكل لحمه ولا يعض في جلده ايضا ذكاه الذبح
 احم لم يذكه هـ وكلام ابن الجبل كذا يثبت التمسك بالمعصية والتمسك وان ذبيحت وجلودها
 يؤكل لحمه وان كان منه ما تبع عليه الذكاة هـ وقال المرتضى في الجبل يجوز الصلوة فيما لا يؤكل
 لحمه والاطح وقال العلامة في المختلف وكذا قال ابن زهرة يعني مثل قول المرتضى وهذه وانما لها
 عبارتها لما عيّن وغلبها من هذا القبيل مطلقا والمعتد بها اذا تأملت ما فنده وجدره مطلقا
 وهي مستند ابن زهرة وذلك مما يصف نكاح الاجماع بخلاف عبارتها المجوزين فانها مستندة
 مختصة ومستندة كذلك فيكون ذلك مرجحا لكم المبسوط فالنزل بالجواز لمن اطلب الضابط
 اوجب الله سبحانه اعلم وانما ذكرت هذه المسئلة دون غيرها مع ان غيرها اظهر في تحققها
 ونساردها لقائمين احدهما الدلالة على استنباط الاجماع وتصيله وكثرة تعارضها قال
 والثانية الاشارة الى معرفة حكم المسئلة لبعضها ليس حال جميع هذه الكلمات الفصل السابع
 في القسم السابع منه وهو الاجماع التكويني وتنفق فيما اذا قال قائل من اهل الحجة والاستصحاب
 بكم وكنت الباقون ممن علم بكم او تحقق ذلك لكم بان عمل به هو او معتقده ولم يكن راد ذلك
 ممن يعتبر قولهم صحت لا يعتبر اعتبارا لاتفاق بالاتفاق او بمن يحصل بهم الاجماع فيما
 سوى الضروري وتختلف العلماء في هذا فنقل هو اجماع ومحنة كصول شرائط ذلك فيه
 وفيل هو اجماع كالم هو الجارى على الحسن وليس محنة لجواز ان يكون مذهب السالك بالتصويب

واما لم يكر على ذلك الفاعل لانه يرى ان كل مجتهد مصيب ولا يجوز الا انكار عليه وان لم يرض به
 او ان اجتهاده اراه الى التوقف في المسئلة فيكون فرضه كلف وبتسكوت حتى يرجع احد
 الطرفين فيوافق او يكالف فينكر او للتمهل لينظر في فقه المسئلة او لزوم التثنية بالانكار
 او اعتمادا على ظن ان غيره يكر عليه وغير ذلك كما اذا احتمل انما ل ذلك لم يكن حجة وقيل
 هو حجة لان الاصل والظاهر خلاف ذلك كله ولان افعال المنصوب والتمهل والتوقف
 والاضلال بالحسنة والامال ذلك افعال مرجوع والاضلال اذا لم يكن مساويا لا يضر بالاستدلال
 اذ الحجة تقوم بالاستدلال الرابع والظاهر وليس باجماع اذا لا اجماع هو الاتفاق لا عدم
 الخلاف الذي هو سكوت وقيل ليس باجماع ولا حجة لما ذكر وقيل هو اجماع وحجة
 بعد انقراض اهل العصر تنظيرا لكون المراد من عدم الخلاف هو الاتفاق وقيل غير ذلك
 والحق المتيقن بالتحقيق هو الاول خلافا للاكثر اما ان اجماع فلا ان لها كثر لا بد وان اعتبر
 فيهم دخول المعصوم لا يعتبر في كل اجماع عندهما اذ بدون لا يكون الاجماع عندهما حجة
 اتفقوا او اختلفوا سكتوا او نطقوا كما هو معلوم وقد مر وعلمه والظاهر على قول الفاعل اذ
 بدون علمه بذلك والظاهر عليه لا يكون ذلك اجماعا لا فرق بين تسكوت وغيره اما
 ظاهرا فلا اعتبار بدخوله في تحقق اجماع وقوله بذلك القول كما سبق لا اعتبار بعدم اطلاع
 على خلافه واما باطنا فلما تواتر معنى من الاخبار وثبت في صحيح الاعتبار الذي ليس عليه غير
 انهم عليهم السلام لا يفتي عليهم شي من احوالنا واقوالنا وان لهم مع كل دين اذ ثاب معه وعينا
 ناظرة وروى ان الله سبحانه يعطي وليه عمودا من نور يرى فيه اعمال الملائق كما يرى

أحدكم استخرج المرأة فقال لا أعلم فقال له انظر أنت عمود من صديد إنما هو ملك
وذلك كله من قوله ثم دخلوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين وهذا مما لرب
وما ذكره بعض الأصحاب من أنهم لا يعلمون الغيب فهو جري منهم ضلال الله عليهم على الظاهر
المشروط بالأحكام وهذا الذي نحن فيه من الأصول فلا بد من تحقيقه ظاهراً وباطناً ونخص
بالغيب الواجب من ذات الله وصفاته الذاتية أو أن المراد أنهم لا يعلمون الغيب إلا بما علمهم الله
والآفاتهم إذا شاءوا وعندهم الاسم الأكبر وهو العلي والاعظم والكبير وهذه الثلاثة
المروف يعلمون بها ما شاءوا على أن الأنبياء استبقوا كرسى عيسى سليمان وسائر الأنبياء
آخره والكثير من المغيبات بواسطة الوحي وأنما هم والوحي الذي نزل عليهم حشمة حسنة
محمد وآل محمد صلوات الله عليهم أجمعين وقد نزل القرآن بالكمكم بذلك في جنتهم قال تعالى
وما كان الله ليطالعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من ربه من يشاء والمجتبي من محمد وآل محمد
وأهل بيته وقال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحد إلا من ارتضى من رسول وبلغني
من محمد وآل محمد وأهل بيته ولا نقول أنهم يعلمون ولكن الله يعلمهم ما شاء وهو أحوال
الخلق لأنهم شهداء على الملائكة ولا يشهدون إلا بما يشاءون ولتوكلوا على الله
أحصيناها في إمام حسين وقال محمد في كتابه ما كان حديثاً يغتري ولكن تصدق في الذي بين
يديه وتفضل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون فإذا كان القرآن فيه تفصيل كل شيء وهم
مخاطبون به وجب أن يعلموا ذلك فيجب خطاب الكليم لمن لا يعرف خطابه ولا يزد أيضاً عليه
قوله ثم وما يعلمنا ولا يعلمنا الله والرسول في العلم بتوكلوا أنسابه فأن أكثر القراء والعلماء يقولون

على الله ويبتدون والرسول لا جل ذلك ولما يعود ضمير قولون الى الراسخين والى الله لان الاشتراك
في العلم بها وبله وجب الاشتراك في القول ثانياً بالآ وذلك غير جائز او يعود الى بعض من بعض
مع اشتداد النسبة وهو ترجيح من غير مرجح لانما تقول الله كشر امهم وتقف على والرسول في العلم والى
الواو على لغة لما كان سبباً وسببهم شارح المسهل وغيره وتالوا الا يلزم عود ضمير الى الله بل يكون عائداً
الى الراسخين والفرس محضه كل في قوله ثم ووهنا له سبب في يعتوب فله فان الواو على لغة والى
من يعتوب فلم يلزم من الاشتراك في العلم الاشتراك في القول وبالملة فلا بد من علم الحق
ان حجة الله علينا وانما حجة الله شرعية عن الزيادة والافتقار بكل قول حق او باطل لينتد الحق و
يجل الباطل بنصب الله على نفسه وكان النبي سليمان عموه علم انما تكلم شخص باخفى كلمة في مشرق
الارض ومغربها اوصلت ذلك الروح الى اذنه والانبيا عليهم السلام كخبرون امهم بما ياكلون وما
يتفكرون في يومهم وابن ما اوتوا ما اوتى محمد وآله صلى الله عليه وآله وهذا الذي شير اليه ليس باقل
ما اشهر الله كذا قال الفاعل بكلم فلا بد ان يكون الحق قد اطلع عليه لما ذكرنا ولما ذكرنا سبباً
قوله ان الارض لا تكلوا فيها امامكم ما ان زارا المؤمنين رزهم وان نقصوا ائمة لهم
وهذا الحاكم لا بد ان يطلع عليه فان كان نائداً رده ولو بكلم يضع عليه رسلاً ظاهراً لا يكون ضده ظهراً
وان كان ناقصاً ائمة ذلك وان كان حقاً اقره عليه وتغير الامام ثم بكلم قوله لانه ثم لا يجوز
ان يكتفى بغير مثل هذه الحال وتكرم عليه النقية فلا يكتفى علمه عند ظهور البهتة وليس هو متراضى
بالضروب بكلمة تخطئة لمخل ولا يجوز عليه التوقف لسعة علمه لانه تحت الله وليس الله تحت
على جميع عباده تنع الواقعة او الحاكم بها لا يعلم حكمها ولا يعلم نقيها ولا ناعتها ولان التوقف

يشأ من الأدلة المستعدة لمختلفة ودليله ليس بمشعور ولا مختلف ولا محتمل بل هو حكم عدل وقول فصل كل
 قرينة في محله ولا يحسن انتظام الأمانة المطلقة التمثيل للنظر في فقه المسئلة لأن ذلك مرتبة صواب
 الاستنباط ولا يجوز له الإخلال بأمر السببية للعصمة ولأنه حجة الله والإخلال بها إخلال بالحجة
 التي هي أصل التكليف وفرعه واليه الإشارة بقوله أعرفوا الله بالله والرسول بالرسالة
 وأولى الأمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإنا كان أنما يعرف بالأمر بالمعروف
 والنهي عن المنكر كيف يجوز له السكوت إلا أن يكون مثقاله على ذلك لعدم المانع
 من الانكار بعينه أو بوسيلة أو كناية أو غير ذلك مع وجود المعترض ومن المعلوم أن قول
 الإمام هو فعله وتقريره سواء كان مذكور في كتب الأدب فلا يسكت عن قول القائل إلا أن يكون
 غير عالم به أو قائل بالتصويب أو خائف من فتنه أو يشبه للنظر في معرفة الحكم أو متوقفاً فلهذا
 بالمسبة أو لظن وقوع الانكار من غيره وإسأل ذلك من الموانع المفروضة ولا يمكن احتمال شيء
 منها للحكمة وإحتمال مكان صدور ما منه خلاف الأصل ومعارض بمثل ذلك في قوله فكما أن
 الاحتمال الثاني غير ملتفت إليه للاجتهاد والأصل فلهذا الأول لما قلنا فلم يبق إلا أنه قد قرأنا
 عليه وأما أنه حجة فلأن ذلك حجة لازم لتحقيق الإجماع المعبر فيه دخول قول الحجة وتقريره قوله
 سواء ثبت كونه اجاباً وحجة فإن قيل من أين تعلم سكوت الباقيين إذا وقفنا على قول
 شخص بعينه أو سكوت الإمام ثم لم يتحقق المدعى من التقرير ولعل الانكار وقع ولم نعلم عليه
 كثرة العباد وسعة البلاد على أنهم قلتم أن مجرد وجود المانع يجلل الإجماع السكوني علم أو
 جهل لأنه عدم الخلاف لا جاعات السابقة فاتها الوفاق لعدم الخلاف فلا يضر

هناك معلوم لهنسب كمانية بها لانه اذا فرض وجود مخالف جازكونه الامام عم او وليه منه بالهام
 او كتابة او ان الغاية في الاكتفاء بوجود قائل في الجملة لان القائل اذا فرض انه مبطل ولم يكن قائل
 بخلافه لم يصدق قوله لا تزال طائفة من امتي على الحق حتى تقوم الساعة ولا قوله هم كي ما ان زاد
 المؤمنون رزهم فاذا حصل قائل بخلافه ولو معلوم لهنسب انتقص الاجماع لسكوني اذ بوجوده يرتفع
 الحق عن الارض ولا من الطائفة المحقة فلما اتانا علم سكوت الامام يستفزع الوهم وبذل الجهد
 فان من كان من اهل الاستيضاع والحقبة والاستنباط على النحو المقرر اذ انزل جهده واستفزع
 وسعه في التفتيش والتفتيش لا يبرأ ان يقع من هذا الامر على ما يتبادر به ما يراهم منه ولا يطلب منه
 ما زاد عليه لانه لا يكلف الامام بدون الوهم والطاقة فاذا استفزع الوهم والطاقة فتدأى
 ما عليه والالزم تكليفه لا يطاق او سقوط التكليف ولا يلزم من قوله عم ما من شئ الا وفيه
 كتاب وسنة هو ان قول ذلك المتأمل ان كان حقا فلا يكتفى به معروفة حقيقة بذلك بل لا بد
 ان يوجد عليه دليل بعينه لانهم عم لم يملوا شيئا الا ونهوا عليه وان كان باطلا وضعوا دليلا
 يدل على بطلانه فلا يحتاج في تحقق المال الى سكوت الباقيين او عدمه لاننا نقول ان ذلك القول
 قد يكون ولا دليل عليه ظاهر انبغى ولا اثبات وانما يستدل على الدليل عليه بعدم العثور على قائل
 بخلافه بعد المخص الشديد حتى يصل ظن تناغم للعلم بالعدم فانه اذا كانت المال هذه كذلك فلا بد
 وان يوجد في كلامهم عم دليل يشهد من عموم اطلاق او غير ذلك ولا يكون ذلك صائلا الا اذا
 عدم المخصص الصالح بعد المخص جيله الشريد اذ بدون ذلك لا يقول عليه لا قائل وجود المخصص فاننا
 لم يوجد كان صائلا لذلك فيكون العموم مثلا مستندا لذلك سكوت المطابق لقول ذلك القائل

او يكون مستنداً للعادة فلا يتحقق الإجماع سكوتي لأن قول القائل إذا لم يكن له دليل يصح تخصيص ذلك
 العموم كان العموم المعمول عليه مخالفاً لقوله وكيفي ذلك في الأبحاث عليه كما إذا عمل الأصحاب على حكم
 عام أطلقوا عليه عباراتهم وعمموا فيه شأنهم وقال بعض بعد تحقق ذلك العمل على ذلك العموم بخلع
 فرد مما يشمله ذلك العموم والأطلاق يكيم مخالفتها في الأفراد الداخلة تحت العموم فان سكوتهم
 ليس في الحقيقة سكوتاً وإنما جاز التفرد بالقول في معاملة الإجماع وهو يدعي السطو وقول إذا
 لم يكن له دليل يصح تخصيص ذلك العموم بيان لا يصلح دهوراً له لو وجد لما عمل الأصحاب على العموم لأنهم
 لا يجوزونه قبل حصول القطع أو الظن المعتبرين للمل به بعدم المخصص لا يكملون هذا الأصل
 ولا يغفلون عنه وإن اختلفوا في توقف العمل على حصول القطع أو الظن التام بعد الفحص الشديد
 فملهم بالعموم ليس غفلة عن هذا الأصل ولا عدم اعتور على المخصص الصالح لأن الله سبحانه يقول والذين
 جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع الحسنيين من أجل جهده في طلب شدة باستعمال اللطيفة
 التي وهبها الله آياتاً من عنده لكما سبل ربه ذلكاً فانه حسن والله سبحانه منزه ولا بد
 ان يهديه سبل الحق الذي يطلب منه بحيث يخط منه التكليف بما زاد على ذلك وأما ما اختلف
 به لا يلاق ولعمري انهم شكر الله سبحانه فاستغفروا وسعهم ونزلوا جهدهم فلم يعلموا بعموم الآ
 بعد ان عجزوا عن تفصيل مخصص صالح لذلك لا مطلق وجوز لمخصص في الجملة بل وجوز كونهم
 مخصصاً فإنا الأصل وجوب طهره وعدم اعتباره ومن نوتهم في بعض المسائل تساهلهم في
 ذلك فانما كان ذلك التوهم منه لتساهله في معرفته ومعرفة كل منهم وما هذا حكاهم وانما ازن
 للعلم في هذه الكلمات المقصود في الجواب لبيان فإرسالية استدل بها بعض علماء أبناء المائة الأخيرة

شأن التفرقة على ذلك الحكم لا يبرر تأميمهم أو إخراجهم

من البرهنة بهذه الكلمات بنيناها ونهذبها اركانها وذلك لمن يفهم اذ لا حجة ممن لما يعلم ثم نرجع
 الى تمام البرهان فنقول اننا نعلم سكوت الباقيين اما غير الامام فلا من قعد بين كتبه التي صنفها
 العلماء من مشرق الارض وغربها من السابق واللاحق وكل منهم باحث ومنتش مستفزع
 وسعه في تصحيح ما يتوكل والاخر اذ عن الايراد على ما يورد معتنين بنقل الاقوال المعبرة مترجمين
 غاية التوجه الى تاييس النواهد المقررة موردين بجميع الآثار المسطرة وفي الحقيقة يتواعد
 بين العلماء اللغات من الاولين والآخرين كل منهم يورد عليه ما يورد عليه وينقل ما يورد عليه
 ويحترره ما صح لديه ويستهم في كتبهم له ناطقة بكل ما اطلعوا عليه كيف يحسن على هذا قول معتبر
 لان ذلك القول الثاني ان كان حقا فلا بد ان يظهر له لالة الاخبار المتقدمة وغيره لئلا يرتفع
 الحق بموت حامله اذا لم يصل الى غيره وان كان باطلا فلا يضر خفاؤه هذا في نفس الامر على اننا
 لا نكلف بكيم متوقف هل اكثر مما سمعت والا لازم الحال اذا تعذر الممكن واما الامام فهو لا يكل
 بالواجب واليسر عينا ثانيا حاكما على رعيته ويهمل ما يخلج اليه ويتوقف حكمه عليه من علمه وتمكنه
 وتكرير الدلالة على هذه الحقوق والمعاني مما يطول به الكلام ويخرج عن المرام وهذا وشبهه يرد قول
 المعترض بكثرة العباد وسعة البلاد فلا يكون المتألف في الحقيقة موجودا وان وجد لانه
 ان لم يؤل مره الى الظهور لتصل حكمه الى الدليل على نفيه كما قلنا ولا يكتفى بوجوده فائلا كما يمكن
 قوله كما ذكرنا والا لجاز فرق الجمع بسببه والمركب بعد تحققه لواز ان يباغضه قائل لكن الدليل
 دل على ان قوله باطل وقوله اذ بوجوده لا يرتفع القول عن الارض الا ان كان كالمقلنا وصل
 الى غيره ووصل المبدأ والا فلا يخبره لا يثبت اليه كذا اذا انقضت احدى الطائفتين من اهل

الاجماع المربى بقى بها شئ وهو ان اجماع السكونى كثير الاشتباه في التعميق وهذا كثيرا ما
 يثبتهم كشفه ولم يتحقق كما توهم كشفه بعض في مسئلة اجماع من اشترى بغيره حيث منع من اجماع
 بينهما ولم يجوز ذلك الاصحاب بل سكتوا عند قول المانع وهو دليل على اجماعهم على ذلك وهو انما
 سكتوا و مثل ذلك ليس باجماع ولا حجة لانه قد تناهانا انما نعرف ذلك بعد التخصيص
 بان يكون في كلامهم اثر الى تفرقه من عموم اذا اطلاق يشمله ويكون مستند الى التعميق او
 يكون ذلك مستند الى التعميق وفي هذه المسئلة بعد ان حصرنا المحرمات بجميع اسباب
 التزمهم مما لا يباحه فيما سوى ذلك واستندوا في التعميم الى قوله تعالى واصل لكم ما وراكم
 عاقلين بذلك كما يكتفون فيه غير فاعلم من هذا نزل من ابن عمر الزل في ذلك بالكرامة
 اعماله لرواية التذييل لرواية في العليل عن ابان بن عثمان حيث لم يجعلوا صالة لمخصص
 الآية بعد العمل بالعموم جبا بينهما اذا تناهات بين الكراهية والعمل بالعموم وذلك دليل على عدم
 فصلهم من ذلك الدليل المدعرات دليل صالح للتخصيص وانهم غفلوا عنه ويا نبي العجب كيف
 يقال غفل عنه من رواه وتعلم من صله ووضع في كتابه واستدلوا بان اغلب المحرمات
 مختصة باخبار الاحاد مردودا وليس كل خبر مختصا بل اذا كان ذلك بان يكون صريحا
 لذاته مقبولا عندهم او بالقرائن على ما قرره الشيخ في العدة وذلك كما قبل استقرار
 العمل على العموم ولا يلزم المثل المشهور ما من عام ولا وقد خص لان هذا ان اريد العموم
 كان محصورا بمقتضاه وان اريد الاملا غلب فلا يضر على ان العمل بالعام كثير الوقوع في الكلام
 ولا يضر في بعضها تخصيص العام بل يجوز بعض العمل بالعام قبل التخصيص كالعلامة

في نهذيب الأصول ونقل أن للعبادة قولاً بتعين التكبير للقيام بعد آلود لما روى من أنه إذا أُنقِل
 من صلاة إلى أخرى فعليه التكبير مع وجود ما يختص به غير هذا الموضع وورد التحجير بين العمل بآياتها من
 من باب التسليم ففي مكاتبة محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري إلى صاحب الأمان عليه السلام يسألني
 بعض الفقهاء عن كمال إذا قام من التشهد الأول إلى الركعة الثالثة هل يكسب عليها كبراً فإن
 حصل أصابنا قال لا يكسب عليه كبراً فيجزيه أن يقول بوالله وقوته أقوم واقعد الجواب ذلك
 بيان أما أحداهما فإنه إذا انتقل من صلاة إلى أخرى فعليه التكبير وأما الحديث الآخر فإنه
 روى إذا رفع رأسه من السجدة الثانية وكبر ثم جلس فليس عليه في القيام بعد السجدة وكبر وكنت
 التشهد الأول كبرى هذا الجري وبآياتها أخذت من باب التسليم كان صواباً انتهى
 والرواية وإن احتملت النسخة كما هو الظاهر إلا أن آخر ما يدل على جواز التحجير بآياتها من باب
 التسليم وهو دال على جواز العمل بالعام مع وجود المختص ونظائر هذا كثير يطول ذكرها
 من الكلام فليس يستدل بالمثل ما من عام إلا وقد خصت بما لا يقع من ذلك
 أغلبت الرواية التي هي مستند المنع من ركعة غير صالحة للتقصيص من أيضاً صفة السجدة على
 ما في باب وعلى ما في العلل فيها إبان بن عثمان وهو دال كان مما نقل الكشي إجماع العلماء
 على ما يقع عنهم أنه ما وسطي حديث لا يجوز القول على ما نورد به وكونه ممنوعة أصعب العناء
 لا بوجوب العمل بروايته لا حال أن منقضي الإجماع المستول إنما هو مجرد الترجيح بل هو الظاهر
 في صحة الرواية ولا صحة العمل ولا ثقة الراوي وغير ذلك لأننا وجدنا من كان قريباً منهم
 في الشيخ يزعمون روايتهم الثالثة لا يكلم به وليس لعدم ثبوت نقل الإجماع عنده كل واحد منهم

لتصريح بذلك في مواضع كثيرة من كتبه كالعدة وغيره بل المعرفة بان المراد من ذلك نرد البرج فإذا
 حصل ما هو ارجح منه طرعه مع ان جعفر بن محمد قال لا معناه ان لنا اوعيته فلما على لستناها الى
 شيعتنا فصفوا كبدوا نقيته وآياكم والاوعيته فلتكبروا فانها اوعيته سواء فقولهم فصفوا يدل
 على ان هذه الاوعية تغير العلم والحادثة لقبها فلا يقبل منها الا ما كان معتقدا بقرائن
 ومبرحات والآلة فما كملت بها اذا عارضتها القرائن وخالفتها المبرحات فعلى ما قررناه ينبغي
 المعرفة النامة للاجماع التكويني للاستنباط المذكور بل ينبغي ما يوجب كون فيه وقد يوجبها نظر
 التكويني فيه كما اذا كان المرافقون معلومين لتنب ودل الدليل على صحة قولهم فان من سواهم
 وهم لا يكونون فيهم المحجة ثم وسكونه تغزير لذلك القول كما مر والتداعلم بالمتوجب والى الموضع
 والمآب الخاتمة في المكان وقوعه ما كان العلم به وفي حجيته اما المكان وقوعه
 في زمن الشارح فالغائل فيه ممن سكره كثير زعماءهم ان من يغتبر قولهم يمكن ضبطهم والاطاعة
 بهم لفسادهم وانما في نيل هذا الزمان وما قبله مما تاتوا من زمن الشارح ثم فقد اختلف فيه
 فقيل بعدم مكان وقوعه لانه اذا كان عبارة عن الاتفاق وهو مع كثرتهم واختلف طلباتهم
 التي هي غرض الاختيار المتكثرة لا خلاف في الفهم والمذاقات باختلاف الطباع
 والاهمية والاطاليم والمطاعم وقرب الزمان والمكان وبعدهما الى غير ذلك من الاحوال الموصلة
 للاختلاف كان مستغذرا عادة بخلاف ما كان في الصدر الاول لان الطباع وان كانت
 كذلك هناك لكن لما تقاربت الموارض الواردة عليها اوتحدت كقرب المكان والاطاليم
 والزمان واتحدت الاهوية والمطاعم والشارب وتلا في اصحاب تلك الطباع لقرب مكانهم

ونما لطلوا في البحث والكلام لم توثق طباعهم بما يكون عنه الاتفاق وذلك لان شغلهم انما كان لظواهر
 وكثر لغاؤه له واجتماعه به والبحث معه حصل له لطخ من طبيعته ومسح من طينته حتى كتب من
 ذائقة ومشي على الطريقة وليس له في الطريقة تقليد له بل موافقة كانت منه عن استقلال
 ولكنه تخلق بخلق والطبع يرد في لتساقيهما نتائج افكارهما مشافهة حتى انهما لو اختلفا
 وتماثلت عليهما رايان ان التلبس جهود كل على رايه اذ لو مرضه برأي الآخر وطلبا طريق
 العصا جتمعا غالبا ولا يكون في غير المشافهة ما يكون فيها وهولا يمكن حصول الاتفاق بينهم
 بخلاف من تافروا عن ذلك الزمان ونكروا وتفرقوا في البلدان والاقاليم المملوكة الاهوتية
 والمطاعم واللغات فان الاتفاق منهم متعذر عادة وقيل بإمكان وقوعه وهو الحق لان
 المفروض ان رواعي من يعتبر قولهم لا تختلف لانهم طالبون للتيق وهو واحد لا يختلف واما
 اختلاف المطامع والامراض والاهوتية والاقاليم فهي وان كانت مؤثرة لكن تأثيرها ضعيف
 بالنسبة الى البرد الى مؤثرات الشرع لانهم انما ينظرون في كلام الحكيم الذي لا يختلف في
 نفس الامر وان اختلف ظاهرا فوجدوا جميع بينه والاختلاف ظاهر والحكيم كل اقله لا يختلف
 استس طريق التاليف كما في قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا انقضى
 اليه الشيطان في امسية فيفسح الله ما يلقي الشيطان ثم يكلم الله اياته والله عزيز حكيم
 ليعمل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وان الظالمين لفي شقاق
 بعينه وليعلم الذين اوتوا العلم انه الحق من ربهم فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وان الله لها ذي
 الذين آمنوا الى صراط مستقيم يعني من التاويل وقد اتفق المؤمنون او لو العلم ان قوله

اذا تمنى الفيلسوف ان في امنيته يراد وجهان لانه يحتمل اخذ وجهين فيكون حصول الحق منزها
 بل يراد به اذا تمنى بمعنى قرا وامنيتة قراءته كذا قال حسان تمنى كتاب الله اول ليله
 تمنى داود الزبور على رسل ومعنى الامنيته وهو لغة طلب المتعذرا ولمنعته وقد يستعمل هذا
 بمعنى الترتي ايضا ومعنى الاول انه اذا قرأ حصل الشيطان لاوليائه في تلك القراءة
 معنى غير مراد ولا تدل عليه المحكمات بل تروى رواه كافي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان
 ذلك لا احتمال لدى هو الفيلسوف ومعنى الثاني انه تمنى ان ياتيه كذا ما يحتمل
 الله فاحضر الشيطان لاوليائه عند تمنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يكرهه الله اعزاء لاوليائه فاتي
 بعد ذلك ما تمناه النبي صلى الله عليه وآله وسلم مما يحتمل الله وهو الهبات التي جمع الله عليها اوليائه وانما
 قلت انها مرادان معا لانها وقعوا جميعا باعتبار فيه شهاد لصحح الاخبار فيه وانما سطر
 هذا واثاله تماثلنا بصدده لغاية عندي وفيه تمثيل للدليل فاذا كان الكلمة قاصدا
 لتأليف المؤلف كذا بيناه وكلامه عند العلماء يقولون مذاقاتهم وانظارهم على ما يليق
 مراده ليس فوا حكمه كذا اشارت اليه مقبولة عبر من خطبة بقوله تعالى ونظر في صلاتنا وواثنا
 وعرف حكامنا لانهم يقولون كلامه على ما يليق مرادهم حاش بهم ان يقولوا على الله
 ما لا يعلمون فاذا كان كذلك كان اختلاف طبائعهم واما حكمهم واهوتهم لا يؤثر مع
 ضعف تفريغ المجتمع وهو الحق مع قوته لاحكام بيان طريقة الاتري ليل علماء العرب وعلماء
 البعجم من الفرس والروم والهند وغيرهم اقرب من اقرب من بعضا في الملايس والافلاق
 والمذاقات والطبائع في امور دنياهم مع اختلاف روايتهم فضلا عن امور دينهم وشغلهم

علوهم من عوام بعضهم بعض فكيف كلهم طالبون باحتوائهم عن طريق واحد حكم الكس
 والنواحد مضبوط الامارت وانشوا به فان قيل ان اجتماع الناس على ما كوله واحد
 في وقت واحد محال مع انه صالح لهم في كل حال كذا كنت اجتماعهم على قول واحد
 محال مع انه قد لا يكون صالحا في كل حال والا لما جاز التسخ في الشرائع والاحكام
 فلما ان الفرق ظاهرات الناس كانوا مختلفين في الدواعي لاختلاف الشهوات
 في الاوقات المتعددة بالنسبة الى الاكل ولعروض بعض الاسباب والموانع لبعض
 الاوقات وايضا لانتم ان الطعام الواحد صالح لكل الناس في وقت واحد لاختلاف
 الضول بالنسبة الى البلدان واختلاف الابدان ولان الاكل شئ واحد في وقت
 واحد لا مصلحة فيه اذ هو شئ ليس منهوفا بالخلق على سبيل الاجتماع والخاصة له ليست
 موقوفة اذ لو كانت كذلك لجاز اجتماع الناس على شئ واحد في وقت واحد كما لو فرض
 الصيام في شهر طار مثلاً او الاسد وانفق قرش يدوم فانه يجوز ان يتفق الناس
 على شرب الماء عند الافطار ويجوز الاتفاق على الوطى اول ليلة من شهر رمضان ولا مانع
 من اكمال ذلك وانما منعنا هذه عادة لما ذكرنا من اختلاف الدواعي والاسباب
 والموانع في الماكول الواحد وانما اتفاق الجميع على حكم واحد فليس فيه من موانع مسألة الاكل
 شئ من مسألة الاكل حكم طبيعة واضطرار وليس الطعام الواحد مراداً من الجميع ولا كان
 مراداً من الجميع في وقت واحد ولا كان كذلك مثل مسألة الاجتماع فان الحكم الواحد
 حكم شريعة واختيار ويجوز ان يكون مراداً من الجميع وصالحاً لهم في كل حال ولهذا لا يكون

التسخ فيه ولا يعرف الا بالتعريف المأثور من قبل الشرع فجاز اتفاقهم على ما هو حاله مضافاً
الى ما قلنا سابقاً من ان الحكم ليس له اثر مدار الشهوت وانما هو دائر مدار امر الشارع وملازمه
فليس لاصد ان يجرى مع الطبائع المختلفة والدواعي المتشعبة بخلاف الكل لا اختلاف وواحدة
اتفاق امارات الحكم ومع هذا كله فله اشكال في ثبوت وقوعه فانكار وقوعه ما وقع قطعاً قطعي
الفساد بل صرح العامة بان الشيعة متفقون على مكان وقوعه وامكان العلم بحقيقة
وانما الخلاف في هذه المسئلة عندهم واما بسبب وقوع الخلاف من بعض الشيعة في هذه المسئلة فمن
الامتناعات الى خلاف اهل الخلاف وذلك لان لصنوع اهل المصنوع شحنة بذكر الاجماع و
الاخبار بوقوعه والاحتجاج به فمن اقتصر على الاتباع لهم وجعل نظره تبعاً لنظرهم لا بدال
يقول بذلك وانما يتوقف فيها من نظر برأيه في توجيهات اهل الخلاف بناء على طريقتهم
ولاشك ان من بني اجماع ووقوعه على طريقة اهل الخلاف لا يكاد يتحقق عنده امر
الاجماع اذ لا يحصل عندهم الا بالاتفاق وهذا كما قالوه واما عندنا فمن تحقق دخول
قول المعصوم وهو حافظ لشرعهم عن الزينج والميل والباطل بان لا يخرج الحق عن
اهله ولا يدخل فيه ليس منه فان زاد المؤمنون ردهم وان نقضوا ائمة لهم فنقر مضيقهم
ويرد محظهم وينصب لهم امارات الصواب والخطا حتى لا يجهلهم امر دينهم ولا حظ بها
ما سبق تبينه لك وليا مرشداً واما امكان العلم به فاختلف فيه فقيل انه في عصر
الشارع ثم عند تاييس الحكم وابتداء يمكن الاطلاع عليه لانه محصور في مكان واحد
والاتفاق المعتبر من غير من حضر واما بعد ذلك العصر فقد انتشر ذلك الحكم في بلاد

واشتهر بين العباد فيتعذر الاطلاع عليه لان العلم باجماع المجتهدين على امر لا يمكن الا بعد معرفتهم
 ومعرفة ان كلامهم افق بذلك الحكم حسب الاعتقاد عن صميم قلبه وقد اجتمعوا على ذلك ومعرفة
 هذه الامور متعذرة لان انتشار المجتهدين في مشارق الارض ومغاربها وتمنع معرفتهم
 فان علماء الشرق لا يعرفون علماء الغرب وعلماء الشرق لا يعرفون علماء الشرق ولجواز
 خفاء بعض منهم في مطهرة لا علم لا حديد ولجواز حمل احد منهم بان يكون نازل الرتبة فهو
 التنب واما معرفة ان حكمه بذلك عن صميم القلب فتعذر ايضا لجواز كونه خوفا من ظالم او
 من سبب ذي منصب بذلك ولجواز رجوعه عن فتواه قبل الاخذ لا يقال انه لو اجتمعت الامة
 على قولين وتعاكسا في التمسك كان اجتماع وحصول اتفاق لقول الثاني حال رجوعه بالاجماع
 وبالعكس لانا اولاً نمنع امكان التعاكس لاستلزامه قول اهل الحق بالباطل واهل الباطل بالحق
 فيرتفع الحق من اهلهم وثانياً انا نمنع الاجتماع بعد التعاكس كل ممنوع قبله لان شرطه حصوله في وقت
 لافي وقتين قال بذلك جماعة من الجماعة وتبعهم جماعة ثالثة ان هذا لا يمكن الاطلاع عليه
 الا من جهة النقل وقال بعض ولا يمكن من جهة النقل ايضا اذا النقل ان اعتبر الانتهاء الى
 مبدأ الاطلاع لازم التعذر لتعذر الاطلاع ابتداءً فكذلك بالنقل وان لم يعتبر الاطلاع ابتداءً
 فيه لم يتحقق الاتفاق لاجتماعات لها توبة فاصحاب النقل الى الاطلاع ابتداءً مانع
 لعائده لان الاطلاع ابتداءً اذا لم يكن كان النقل اغتراباً اذا اطلع كان الموقوف عليه
 اول بالمنع فلا يمكن العلم به ايضا وقال قوم بإمكان العلم به وهو الحق لان الاضطرار الى
 معرفة جميع من يعتبر قولهم على النحو الذي ذكره المانعون انما يمتشي على مذهب اهل الخلاف

واما على مدعينا المبني فيه الاجماع على دخول قول الامام في جملة ما عين في حيث علم ذلك تحقق
 الاجماع فلا يحتاج فيه الى الاطالة بجميع احوال من يثبت قولهم مع معرفة ما انفقوا عليه عن صميم قلوبهم
 ومحض معتقداهم لان مدعينا دين الله الذي لا يطفا نوره ولا يبرقع عن اهل محفوظ من كل
 ما يحدشه اذ لا يكون جهة من جهات الباري ولا نحو من انوار الشمس ولا منصف من ارباب
 العقول الا وقد وضع لنا حكمة السمع عليهم السلام وليا يبينه من صحة او فساد واما
 توصيل الى ما فيه الهدى وحجة وضمة موضحة لسبيل الرشاد وذلك كيصل بالعبارة او بالشارة
 او بالالهام او بالتبيين او غير ذلك في نص وظاهر بخصوص وعموم او تعييدا او اطلاقا او
 ايمانا بعمل او تعزيرا او شل واما شبه ذلك ولهذا قال قدام من شئ الا وفيه كتاب الله
 فاذا استفرغ من له اهلية الاستيفاء والاستنباط وسعه في تحصيل معرفة حكم الامام
 وقع عليه وعرف قوله وحكمه فيه لانه عليه السلام منها طاب النحو الذي امر بطلبه منه وجد
 فان لم نجد بهناك وجدا حتى يوجدنا نفسه لانه هو القيم على هذه الفرقة وهم عليه
 وعليه تدبرهم كما اشارت اليه النصوص وبراهين هذه المعاني مما يطول به المقام
 وفيما تقدم مما قررناه ما ينفك عنها فلا حظ لا يقال لو كان كما تقولون انه حيث
 طيب وجد لما وقع الخطا من احد من اهل الاستنباط وانتم لا تقولون بذلك بل تقولون
 على كل واحد الخطا لانا نقول ان الاحكام التي يستقيم بها النظام ليست كلها يقينية
 حتى يتحقق في كل مسألة منها الاجماع بل نقول فيها مسائل اليقينية وفيها مسائل
 الخلافية فاما المسائل الخلافية فعلا منها ان يكون الدلالة فيها بالنظر الى المستبين

بل لا يكون الرجمان فيها مانعا من النقيض بل يحصل فيها ما يثبت بالظن لشخص ونقيضه
 بظن آخر لا غرو منها ما يبلغ به التكافؤ الى ان يكون اجماع مركب وهو ايضا من الظن
 بالنسبة الى كل واحد على الانفراد وان كان اليقين فيها مئة او لا يكون الاجماع
 المركب ومنها ما سبيله التوقف وحكمة الاحتياط الى غير ذلك وهذه امثالها كتحقيق
 الشارع عدم بوقوع التكليف بها ولا يرتفع الحث عن اهلها بذلك في ضمنها واما المعقنية
 فلا بد من حصول شرط اليقين كما قلنا ولا علامة لاحدهما الا حصوله عن الدليل للظن
 او اليقين والواقع لا يخلو منها وكل منهما حيث ما طلب وجب ولا يجوز الخطأ فيما حصل
 من الاجماع نعم ما يحصل من الاجماع لمحصل الخاص يجوز فيه لعدم عموم حجتيته ولهذا جاز
 لمن لم يحصله مخالفة للدليل فان قلت ان الاخباريين يمنعون ما ذكرت من مكان
 العلم به وان لم يخط بجميع من يعتبر قوله على ما ذكره ودعوى العلم بذلك يحتاج الى دليل
 قلت نعم الدليل حصول القطع لهم ببعض المسائل مع وجود بعض الاخبار المماثلة لها فان
 قالوا انما قطعنا للنقض فيها قلنا وان كان فيها نص لا يحصل منه القطع مع وجود نص
 على نقيضه الا اذا عرفتم بالقرائن وان ما حكمتم به مذهب الامام نعم فاذا حصل لكم
 ذلك مع وجود القائل بخلافها عن نص الامارات والقرائن التي افادكم اليقين
 بمعرفة ان ذلك مذهب الامام نعم قلنا لكم لان معنى بالاجماع الا هذا ولا نسلم لكم
 ان معرفة مذهب الامام من هذا اللفظ الذي عندكم لوجود المماثل لفظيا فيها
 وهذا ظاهر لمن كان قلبه القوي السمع وهو شهيد على اننا نعارضكم بانكم لا تعملون

بجود وجود حديث واحد وجد له منافيل لا او مقتيدا ومقتضاهم لا بل لا بد من الترتيب وانتم
تقرؤن بانتم لا تخطون جميع ما ورد عنهم ولا يجوزون العمل ببعض دون بعض فان كان
يجوز عندكم العمل ببعض الاخبار فان كان عا، لا يحتاجون الى الاطلاع على المختص وجد
اولم يوجد وان كان مطلقا او محلا مثلا لا يحتاجون الى المقتيد والمبين وجد اولم يوجد
فينبغي ان يكفي احكم بادي كتاب ولا يحتاج الى ترجيح ولا الى نظر ولا تفهم فيكون من
ادرك قيمة كتاب من كتب الاخبار بلغ غاية الاعتبار وان كنتم لا تدرك تفصيل المباحث
للعام والمقتيد المطلق والمبين للجهل والحكم للتشابه وهكذا وجب عليكم ان تكتفوا جميع
ما خرج عن اهل العصمة والامتنع عليكم الحكم وانتم تقرؤن بعدم حصول الجميع لكم فان
قلتم كيفينا ما نقتدر على تحصيله ونعرف حكم الامام ع ولا نختلف ما لا نقتدر عليه فحوزوا
بذا المعنى غيركم فكما انكم تقرؤون حكم الامام ببعض مع وجود المألف من الاخبار
وتجزمون بكثير من الاحكام في مثل هذه الحال كذلك غيركم مع انكم تقولون انه لا يجوز
القول بدون نص من جميع ما يعتبر قوله فان امكن لكم تحصيل اركانه جميع امكن غيركم معرفة
اقوالهم بطريق اولي لان القول كما مر سابقا لا بد ان يظهر او ينقطع فيسقط اما الدليل
فلا يجب ظاهره وان كان ذلك لثقل الدليل له او لا يعتبر قوله الا اذا ظهر وليه
والا كان عندكم مطرحة القول فليس ممن يعتبر قوله فلا يضر عندكم وجوز خلافه لانكم لا تشرطون
علينا ضبط الهنته جميع الملق وانما تشرطون ضبط من يعتبر قوله فجو ابكم لنا في هذا الحكم
بالاخبار مع عدم الاحاطة بكلها وفيها ما لا يجب ظاهره هو جوابنا لكم بما كان معرفة

فذهب الحجة في هذه اقوال معتبرين وان لم يكن الجميع مع ان قول من يعتبر قوله ان كسب
 الظاهر لانه حق ولا يرتفع الحق من اهل وجب الحكم بفساده بطريق اولي فافهم ولا حظ
 بامرنا به مشتمل على كثير مما يكفي من يفهم واحب نقل كلام الشيخ محمد بن الشيخ عبد النبي
 البجلي البجلي بلفظه واختصر منه بعضا واقتصر على بعض في مكان من كتابه فنبه اهل
 في حجة الابعاد وهو من كبار اهل الاخبار الذين يعتبر صنون على الاصحاب في هذا الباب
 قال ربه ان خواص ائمة الدين لا يُعْتَنُونَ الابعاد من ائمتهم و هذه هي العلة
 في اثبات حقيقة اجماعهم ولا ريب ان من تتبع احوالهم علم انهم لا يُعْتَنُونَ بالرأي
 ولا بالتباس والاستحسان ولا بتشابهات القرآن ولا بروايات الاحاد وانما يعاينون
 بما طبق الاخبار المنقولة عن الائمة الاظهار متواترة كانت او مخوفة بقرائن القطع
 او مستقيمة مشهورة فالاولان هما من اجماعاتهم لعدم جواز معارضتها بشي من
 الادلة والاخر هو الخبر المشهور ان كان غير معارض او معارضه خبر اذا فهو
 ايضا من اجماعاتهم والخبر الثاني الذي تغزبه الراوي لا يعملون به وان عارضه
 خبر مشهور مثله كان ذلك من احوالهم لقوله ثم اخذت بائها شئت من باب
 التسليم وسكن ال ان قال واذا كان هذا شأن الخواص كان قولهم مطابقا لقول
 ائمتهم ثم قطعنا الى ان قال وشمل هؤلاء الا صدم اذا كان هذا شأنهم كخبر اللبيب
 المنصف ان قولهم يكون مطابقا لقول ائمتهم ومن هنا امرت الائمة بما بعثهم و
 اخذ معالم الدين منهم خصوصا وعموما وصحروا بائهم حجة على سائر العباد والروايات

في ذلك اكثر من ان تحصى منها قوله انظر واالي جل منكم قد روي حديثنا ونظر في حالنا
 ورواينا وعرف احكامنا فاجعلوه حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما والراي عليه كالراي
 علي والراي علي كالراي علي الله وفي مكاتبة الامام ع رجعوا الى رواية حديثنا فانهم
 حجتي عليكم وانا حجة الله عليهم الى ان قال وهذه هي العدة في حقيقة هذا الاجتماع وكما
 ذلك من تافري بعض اصحابنا بكابرة صرفة لا ينبغي ان لا تنفك اليها ومعلوم ان
 تتبع الشيخين والقدرتين وثقة الاسلام وعلم الهدى لاجل الرواية عن الائمة العاديات
 اشد من تتبع متاخر بينة وبينهم اكثر من الف شتم مع عدم اكلانهم على شي من مذهبهم
 ولا فناء لهم الا بسماع ممن لا يكدى نفعاً فلو رات لكى الاعلام اخلاقاً في ان
 لما ساع لهم الاجتماع باجتماعهم التي ملوا بها بالافعين مع انها لا تحاد تخرج عن
 الشهادة فيما بينهم بل هم يقطعون بانها مطابقة لاقوال ائمتهم لشدة حسن ظنهم بهم وجرمهم
 بانهم لا يجمعون على باطل مع وجود الامام بين اهلهم ولو جوزوا عليهم القول بالزي من غير
 سماع عن الامام عما ساع لهم نقل اجاباتهم في الاجتماع بها على الاحكام الشرعية بل قد
 يردون بها الاحاديث المروية عن الذرية النبوية مما يعلم ذلك من تدبيرهم وبخلاف قضاوتهم
 بل لو جوزنا عليهم العمل بالراي لزم اكل الروايات الواردة في الامر بالرجوع اليهم والاخذ
 عنهم ولم يجر الاخذ عنهم الا اقول يريد بهذا الجمع ان الاجتماع حق فانه حجة ولكن المراد بالاجتماع
 اصحاب الائمة الذين لا يقولون الا بالخبر واقرهم الى الشيخ وانما من بعده فانهم لا يقولون
 باجماعهم زعماً منه انهم يقولون بغير النص بكثير من الاحكام وهذا خلط فاحش وجهل واضح لان

الذي يشير اليهم ليس من تقدمهم خيراً منهم في معرفة ولا ورع وغنى ولا اشتغالاً عما على احوال
 التراجع والنفادة للتميز من الغيث لانهم قد جمعوا الى علومهم علوم من تقدمهم ولا يمكن
 بذلك الكلام الا ما يدعيه هو واثاله من ان من تقدم حسن اطلاقاً على القرائن والامارات كما
 هو المعروف عند كثيرين وليست شعري آية قرينة كفضل المتقدم يتوقف عليها معرفة الحق لا كفضل
 المتأخر او خير منها بهيات بهيات وان هو من قوله ثم ما من من آية او منها ما
 يخبر بها او ثلها لم تعلم ان الله على كل شيء قدير الا ان كان المفروض حوازي
 الحق عن مستقرة لان المتأخر من الفرق الحقة كالتالي في كل ما استقر عليه الدين
 ويزيد عليه بما يتجدد فان كان الاولون عرفوا من الاخبار ما كان مكرراً في الاصول
 لقربهم وما كان من اصل عرض على الامام ع او قبلته الطائفة شيئاً حتى اعتمدوا على ما لا
 يحصل لمن هو بعدهم فلا ريب ان من بعدهم ممن ادركهم ادركوا منهم ما كان مصفى من
 الكدورة لان الاولين اخذوا من الرواة ما ليس بمصطفى فصنفوه بحسب مجهولهم ونفسوا
 عليه الدلائل واخذوا عنهم من لغيرهم بدلالة ففتشوا فيه على ما كان عليه من النقصية و
 انما سوا عليه البراهين واتى من بعدهم ونفرياً ففتش غيره حتى وصل اليها بهذا اكل
 ورث لا حقة فهم وعلمه فكان ذلك عند اللاحق ويزيد على سائر ما يتجدد له من
 مزاي الاضالات ولا يخفى عليك انه لو رقى من قبلك في مسألة فوصل اليك
 ما اسداه لعثرت على ندقيقة والملت له سبل كصيفة وقد صرح الشيخ الحر في الوسائل
 عند قول العلماء بان سبب عدول المتأخرين عن طريقة القدامى الى الاصطلاح الجديد

اندر اصل اصول و فناء القرائن قال رة و ذلك ممنوع ان ارادوا حصوله في زمن الصلوة
 الكتب الاربعة بل ممنوع مطلقا الى آخره و هو دال على ان حصول القرائن لكل واحد
 للاطلاق فاذا ثبت عنده ان اجماع او كنت حجة كان هذا للثبوت في حق من يعلم
 الذين وصل اليهم ما استقر من احكام او كنت وليس لهم اتم الا تحقق ما استقر
 عند الاولين اولى و احيى بالثبوت الا ان يقول ان المتأخرين انما يعلمون بالرأي
 والتمسك والاستحسان كما هو مفاد المقرض فلا يعتبر ما اعتبروه بخلاف الاولين فلم يسل
 جواب عندهما لكننا نقول هو بعد هم و ابعد منهم عن او كنت فان اخطأ الاثر فالبعد
 اولى بالخطأ البعد وان اصاب فالقرينة اولى لقربه و استشهاده بهذه الروايات
 الدالة على الرجوع الى من روى الحديث فنعم ولكنه قال روى حديثنا ونظر في حالنا و حاشا
 و عرف احكامنا فعمل ملائمة نائبه معرفة احكامهم لا مجرد رواية حديثهم فربما قل فقه
 ليس بفقيه و عنهم عليهم السلام والله انما لانعد احدا من شيعتنا فقهيا حتى يلحق له برف
 لكن و روى محمد بن سعيد الكشي رفعه قال قال الصادق ع اعرفوا منازل شيعتنا بقدر
 ما يكون من روايتهم عنا فانما لانعد الفقيه منهم فقهيا حتى يكون محدثا فقل له او يكون
 المؤمن محدثا يكون مقهرا و المفهم المحدث هو المحدث و المفهم اسما مفعول والمراد
 ذو اللطيفة الربانية التي يعرف بها الحكم و هي جزء من سبعين من الولاية و قال المجلسي في البحار
 في بيان قول علي ع في بيان احوال شيوخ العلماء يذري الرواية و ذوالرعي لم يسميها انما كان
 فان هذا الرجل المصنف للروايات ليس له بصيرة بها ولا شعور برصد العمل بها بل هو غير جلي و رايه

بعدا فري وشمسي عليها من غير فائدة كما ان الزيج تدرى انهم لا شعور لها بفعلها ولا يعرفونها
 من ذلك نفع ائتمروا بالتي اشر اليهم من المناقوس اوسع احاطة واشد نقادة وادق
 فهما والطف حشا وليس فيهم من يدرى الروايات ذروا الزيج البشيم ولا من ليس بمحدثا ولا من
 يلحق له فليدور في الحزن ولا حامل فقه وليس بعقيدة وانما هم علماء، علماء، ائقياء، اذكياء، يدرلوا
 جهدهم في نفق ائتمروا بالمبطلين ومرضوعات ائتمروا بالشيء طين عن الدين ولا يذم عليك
 ما ورد عن اهل العصمة في حق بعض من تقدم من الثناء فان من هؤلاء من لو كانوا في
 عصر الانتمية لو رد في شأنهم على الخصوص لم يرد فيمن سبق اليهم هم الذين يؤمنون بالغيب
 ويعتيمدون الصلوة وتمازرتهم ربهم يعيقون وقوله ربه وانما ذلك من تافري اعراضها
 سكا برة صرفة سوء ظن وادب فان العلماء المتأخرين لا يطعنون فيمن تقدمهم وانما
 يفتنون عليهم كمال الثناء وانما ينكرون حصر الاقضاء بائمة الهدى عليهم سلم فيمن عني
 رحمه الله بحيث يكون من بعد الشيخ لا يعتد باجاءهم لانهم لا يقتضون في احكامهم
 على الكتاب والسنة بل في كثير من احكامهم يستندون الى الراي والقياس والاختصاص
 ولقد شئت فيمن بعض شباه الناس بركت حتى قلت له فاذا هم ضالون قال نعم
 وعلى مثل ذلك وعند مثل هذا يكون من كمثل جميع علماء الشيعة وان اختلفوا في ائتمروا
 وفي الطرق الى الحق كلهم اهل الزا الى الكتاب والسنة لا يخرجون عنها طريقة عين واما
 بعدلون عن بعضها الى بعض منها ارجح عندهم من ذلك البعض المعدول عنه وان كان
 من عموم الى خصوص وبالعكس لا يقع الترجيح بين الجزين الماصين بكابر او هذا من

يشبه العلماء ولكنهم معذرون لأنهم لا يعرفون ما اراد العلماء والمرء عدو ما جهله وإنما
 قوله في آراء عن الشيخ وعلم الهدى فجار فيمن بعدهما وإنما دعواه أنها من أهل الخبر
 كما ذكر في تحفته فحاشيته عن صحيح الاعتبار فان شاء فليرجع إلى العدة للشيخ والذخيرة للمعنى
 ولا تبصر نظره على التهذيب وبالجملة ذكر النقوض التي على كلامه يطول فيه الكلام وعلى حقهم
 السلم قال ربه بعد ان ذكر يوسف بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان وموتيه بن حكيم و
 جميل بن دراج وغيرهم قال فاذا حصل العلم بغتوى جاقه منهم حصل العلم بقول الامام في كل
 قال الشيخ في العدة قد لا يتعين لنا قول الامام في كثير من الاوقات فنحتاج حينئذ الى
 اعتبار الاجماع فنعلم باجماعهم ان قول المعصوم في داخل فهم ومع تسليم اقتضائهم على
 الروايات فذا هم تعلم من رواياتهم قطعاً ان الراوى عن الامام مستأنف يعل بما
 روى اليه ولا يتصور من الراوى ان يدون في صفة ما رواه عن ابيه ولا يعل به
 فيكون الحكم بمجموع روايته وفتوى وهو اقوى من الاول بمشراة انتهى اقول لا يخفى
 على من نظر ان عبارة الشيخ في العدة صريحة في ان الاجماع كاشف عن تحول قول
 المعصوم في لائنه مطابق لقوله كما زعمه ربه فيما ياتي من نقل كلامه في ذكر من قال
 بحجية الاجماع على ان المطابقة لو فهمها على خلاف مراده وان الكشف انبى مراده
 لانه يذهب الى ان حجية اجماع اصحاب الائمة فيكون اجماعهم مطابقاً لقول المعصوم
 ويلزم من هذا ان قوله ليس اطلاقاً في قولهم ويلزم من قول ادلتك ليس من قوله وإنما
 يكون قولهم مطابقاً لقوله وهذا خلاف ما يريد ويلزم مما نقاه ورده من ان الاجماع

كما شئت عن دخول قول المعصوم أن قولهم نفس قوله ثم وهذا معنى لكشف وهو يريد ككتبة رده وبه
 إلى الأصحاب وما ملأ أول كلامه سابق ولو اعتبرنا المطابقة كما ذكر لفتح عنده إجماع المتأخرين
 على خطئه فيهم بقول ترى لانه مطابق لقول المعصوم ثم وان لم يأخذوا بقوله فاذا طابق تحقق
 الإجماع فان قيل انه لم ينبأ هذا منهم إلى القول بالرأي والاستحسان قلنا ان لم يقل بذلك
 فما الفرق اذا بينهم وبين من قبلهم فان قيل الفرق فيهم الذي تحصل به قرائن لا توجد مع البعد
 قلنا ليس المراد بهذا اناسمعا عن علماء اهل الاخبار الذين عليهم المدار في زماننا ان تقليد الميت
 اذا كان من اهل الاخبار جائز وان كان من اهل الاصول لا يجوز تعليقه حيا كما لا يجوز تعليقه
 حيا وهذا الشيخ ايضا يقول بذلك ولو كان ذلك من جهة القرب والبعد لما جازوا تقليد
 بعد موتهم ومنعوا من تقليد من تقدمهم بشأه سنة فصا عدا وليس الا لما قلنا على انهم يصحرون
 بذلك من غير نكير وايضا قد بينا فيما قبل ان القرب قد لا يكبدى نفعا ورتب بعيدا فربما
 قريب والى مثل هذا المعنى اشار عليه السلام في الدعاء ما احسن ما صنعت لي يا رب اذ بدتني
 للاسلام ولقبر نبي ما جهله غيري وعرفتني ما انكره غيري والاهتني ما ذهلوا عنه وفهمتني قبيح ما
 فعلوا وصنعوا حتى شهدت من الامر ما لم يشهدوا وانا غائب فما نفعهم فربهم ولا ضرر في ابدي
 واما من نحو ذلك اياي عن الهدى وجل وما تنجو نفسي ان بخت الاكتب ولن يهلك من يملك
 الا عن تبينة الخ رواه الشيخ في المباح بعد صلوة الظهر وقوله ومع تسليم اقتضاهم الخ فيه
 إشارة إلى ما صرح به من ان المراد من الإجماع وحجية الخبر وحجتيه ولهذا نص على ان الإجماع
 اذا عارض العمل وجب العمل على الخبر وما ملأ كلامه سابق وقوله لان الراوي عن الامام مشافهة يمل

بما روى الباقين ولا يتصور أن لا غير متجلا لنا وهذا كثير من الرواة يروون المبرين المتأخرين
 المتناقضين للذين لا يمكن الجمع بينهما إلا بالطرح وإن عندى نحو من خمسة عشر
 أصلاً من أصولهم مستمدة على المتناقض كثيراً وليس كل ما يروى يعمل به وهذا الصدوق قد
 قد صرح في أول كتاب الفقيه بهذا فقال ولم اعتد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما روى
 بل قصدت إلى إيراد ما اختلف به وأحكم بصحته واعتد فيه أنه حجة وأنه لا يقول بالبرهان
 فيما بيني وبين الله ربي توسل به انتهى وكلامه أنه صرح في أن من تقدمه يوردون
 جميع ما روى وإن لم يفتوا به ويحكموا بصحته وهذا نص ممن يعزله بقوله ويعتقد أن
 قوله حجة وأنه لا يقول بالبرهان ومع هذا كله فإن المتقدمين الذين عناهم كثيراً ما يفترون
 في المسائل الاجتهادية الاستنباطية ويبحثون فيها على طريقة المتأخرين وهذا كله يخلو
 بذلك وقد نقل الصدوق في كتاب الميراث من الفقيه عن الفضل بن شاذان
 النيسابوري وهو من أعاظم أصحابنا المتقدمين من أصحاب الرضا والمواد الهادي
 عليهم السلام مذاهب غريبة وأقوالاً نادرة ويستدلالات اجتهادية وكثيرة هو معهما
 ونقل عنه الكليني في كتاب الطلاق كلاماً طويلاً على طريقة الاجتهاد والاستنباط
 بما يشعر بدقة نظره ولطافة حسه وحسنه بل هو بعد غوراً من كثير من استنباطاتهم
 ذكر ذلك في باب الفرق بين من طلق على غير سنة وبين المطلقة إذا خرجت وهي
 في عدتها أو أخرجها زوجها في جواب الباب به أبا عبيد في كلام طويل مشتمل على ما لا
 مزيد عليه من النقض والابرام والمجمل والاستنباط وفيه ذكر دعوى بن حكيم الذي

اشار اليه هذا الشيخ في جملة من يعتبر قولهم جواب عن سؤال العبد من هذا النحو في الاستنباط
 وحكي الاصاب عن يونس بن عبد الرحمن وهو ممن اجمعت المصابة على تصحيح ما يقع عنه اقوالاً
 غريبة جداً مثل وجوب الاكثا في جميع الجيوب مما يدخلها الكيل والوزن كما في الاستبصار
 وان ابي ابي اولي بن ابن ابن الابن في الميراث كالم في الدروس وكلامه كما في الفرق بين
 ولد الزنا والولد السليح وكلام ابن ابي عمير وهو من عرفت في وجوب العدة بالملوة في الجمع
 بين الاخبار كتحقيقا مثل ما ويلات المتأخرين كما في الاستبصار ووقع بينه وبين هشام
 بن الحكم منازعة في الارض انها كلها للامام ثم وهبها له فقال بالخمس حتى هجره ولم يكلمه
 حتى مات وهبها له ناظر بعض المتأخرين في الملكين بصفتين فقال للمالك كان عمرو بن
 العاص وابو موسى الاشعري مريدان للاصلاح بين الطائفتين فقال هشام بل كانا غير مريدان
 للاصلاح بينهما فقال للمالك من اين قلت هذا قال هشام من قول الله في الملكين ان
 يريدوا اصلاحاً يوفق الله بينهما فلما اختلفا ولم يكن اتفاقاً على امر واحد ولم يوفق الله
 بينهما علمنا انها لم يريدوا الاصلاح ونقل السعيد بن طاووس في كتاب كشف الحجة لثمة الهبة
 عن الشيخ قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي انه صنف رسالة جمع فيها الاختلافات
 التي بين السعيد المرتضى والشيخ المفيد رده وانها نزلت الى جنس وتعين مسئلة قال الشيخ
 الاواه الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني المازنري في حاشيته لثمة الهبة رسالة لثمة الهبة
 بال عشرة الكاملة عند نقل هذا الكلام قال رده وقفت عليه في اصونها وطلالعة
 من اوله الى آخره وربما ظهر منه ان المراد بمثل الاصول ما مثل اصول الدين وهو عجب

لا اعتبار بهم اليقين ايضا ومن ثم حملنا الاكثر على اصول الحق وفيه ان اليقين يعتبر عندهم
 فيها فليبقى التامل في عبارة الكتاب وفي ذلك انهم وبالمجمله قالوا صلايات التي وقعت
 بين الاصحاب المتقدمين في الاستنباطات والاجتهادات اكثر من ان تصفى من تتبع
 كتبهم او كتب من عمل عنهم وعبد ذلك واما حجية الاجماع فقد اختلف فيها من الطرفين
 فقول بعضهم حجية آما من منع من اهل السنة كالنظام والموازع فلا كلام لنا معهم ولا فائدة
 فيه واما من منع من الشيعة فقال بعضهم لا حجة الا في الكتاب والسنة واما الاجماع
 فليس وصحة العامة للمعارض للكتاب والسنة في الحقيقة وان شهدوا على ائمتنا
 وحجيتهم بها وقالوا كقولنا فائدة في الاجماع لانهم لم يعتبروا قول المعصوم
 كان اجماع اهل الخلاف وان اعتبرناه فان علم قوله بخصوصه كان هو الحق لا الاصل
 وان لم يعلم قوله لم يكبر القول للآيات النافية للقول بغير علم وللخصوص واخما في قول
 قوله في حجة اقوال الجميع معارض باصل عدم وقالوا فزون ان الاجماع ان كان
 واردا في مادة خالية من الخصوص وفي مادة تنافيها للخصوص فلا حجة فيه آما في الاول
 فلو لم يمسكوا عما كتبه الله وقال تعالى وان تقولوا على الله ما لا تعلمون واما
 في الثاني فلان العامل به راد لكم الله لانه راد السنة بغير حجة تنافيها وان كان
 واردا في مادة نوافقها للخصوص فالعمل على الخصوص لا على الاجماع وان كان في
 مادة تنافيت فيها للخصوص فهذا هو الاجماع الذي يجوز فيه بعدم وجود المماثل اذا
 كانت للخصوص الطرفين مشهورة ويسمى الاجماع المشهور وهذا هو الذي يجوز كالفئة

لانه عبارة عن اتفاقهم على عدم رد الكلمة مستفاد من النصين المتضادين وان خالفوا في قبوله
 الى غير ذلك من الاقوال المشاهدة المخرفة واما من قال بحجية فمنهم من قال بحجية عند اصحابنا
 لكشفه عن دخول قول المعصوم وينبغي الاكتفاء باتفاق جماعة يعلم انهم لا يعتنون الا بقول المعصوم
 لان العدة بقول المعصوم ليس بهذا وان لم يكن اجماعا حقيقيا لكنه في حكم الابعاع فالاجماع
 الراجح لا يتبع عبارة عن اتفاق جماعة من خواص الائمة على علم افتوايه وبغية روايته
 وحجتيه لكونه مطابقا لقول المعصوم لا لكشفه عن دخول قوله في جملة اقوال المجتهدين ثم نفى قولنا
 الابعاع حجة بكشفه عن دخول قول المعصوم بما رأت ثلثه ارادة المشهور من لفظ الابعاع واردة
 الدليل الظن من لفظ حجة واردة مطابقة لقول المعصوم من لفظ كشفه عن دخول المعصوم في
 المجتهدين والغرض من اثبات الشهرة بين المتقدين الاستدلال بها في مادة عالمة من النصوص
 الى ان قال فالكلم ان لم يرد به نص في الكتب الاربعة وقد نقل عليه الابعاع احد ثقاتنا المتقنين
 كالشيخ وليست بحسب العمل به لان ذلك الابعاع لا بد له من مستند من الحديث فيقطع به
 التلبس الذي لا يشك في عفته ارباب النصوص نعم مع وجود النص يعمل به وان خالفه
 الابعاع لا يقولوا الابعاع بالمرّة بل للشرح بذكر الامام عم في الرواية فلا يعارضهم مع صحتها
 الابعاع الذي لم يصرح فيه بذكر الامام عم كاهوش ان اهل التفرع الى ان قال وقد يقال
 ان معارضة كثير من اجماعاتهم للنصوص الصحيحة لا يدل على ضعفها اعتمادا عليها بل ذلك مما
 يتقوى لا اعتمادا عليها لانه اذا علم عدم غفلتهم عن تلك النصوص الصحيحة الصريحة في خلافها اصعبوا
 عليه بل علم استغاضتها عندهم كحصول من هذا الابعاع المتألف العلم بوصول دليل اليهم تطيع العذر

هذا هو الوجه في كون
 الابعاع حجة في
 النصوص الصحيحة

التبعة فمبطل من هذا وما تقدم التوقف في العمل بهذا ذكره الشيخ المجدد الشيخ محمد بن الشيخ عبد النبي
 المعالي البراني في كتاب له سماه نخبة مختصرة من كتاب الاصول الفقهية زعموا مناه قد اختار
 فيها الجمع بين الاصوليين والاصحابيين وهو صليح بدون رضا الخصمين وقال الاكثر بحجية
 لكشف عن حقيقة مذهب الحجة ثم قال انما اعتمدناه اذا تحققنا ان الحجة ثم قال يقول المنقضي في
 ذلك لكم فاذا كان قوله في حجة اقوالهم من دون ان يتعين وتميز بعينه لم يحمل قوله شيئا
 من الاحتمالات الصارقة عن تعين الحجة كما مر فبتعين في الحجة لوجوب المقضى وعدم المانع
 بخلاف ما لو تميز قوله بعينه فانه يحمل الاحتمالات الصارقة عن الحجة بحيث لا يكاد يخلص لذلك الا
 بالقرائن والامارات كمردياتي فاذا كان كذلك وجبت الحجة والا اعتفت الحجة وسط
 التكليف وبيانه انه اذا علم قول الحجة ثم حيث لا يحمل غيرا يظهر منه فان لم تعزم به الحجة والال
 هذه لم تعزم به حيث يحمل الاحتمالات الكثيرة غير ما يفهم منه في حالة تميز كلامه عن غيره لما
 ذكره وسط التكليف لوسط الحجة فلما ثبت قيام الحجة بقوله العاقل للاختلافات كان قيامها بقوله
 الغير العاقل اولى واحق وهذا القول هو المتيقن بالتحقيق والاقرب الى سواء الطريق وقد ذكر
 الشيخ المذكور الشيخ محمد المعالي البراني في كتابه النخبة قال بره الثالث في بيان ما كد حجية
 البصاع ولا ريب ان اعتدنا سيدنا علم الهدى وشيخنا شيخ الطائفة وبشيدما بهذه الاجماع
 التي دونها في كتبهم واكثرها منها في تصانيفهم هذا الاعتناء العظيم يدل على اعتناء مشايخهم
 الاولين بها وشدة اعتمادهم عليها تبعاً لامر الله تعالى بذلك في احاديث عديدة منها قوله
 في مروج الذهب في حكاية ما اشتهر بين اصحابك وروى الثالث ان ابا رفاقا قال الجمع عليه لا ريب فيه

وذكر ما في مقبوله عمر بن الخطاب و خبر الاصحاب و لهبائرو الاصحاب ايضا الى ان قال و الا حادثة الامة
 على حجة الاصحاب كثيرة و لو لم يكن حجة في الواقع لوقع التي منهم عن الاخذ به كانهوا عن الاخذ
 بالتراي و القول بالقياس و اشألهما مما هو معلوم فلا وجه لقول المعاصرين فخر بن شافعي اصحابنا كيف
 و انما يشتمل على حجة و الامر بالاضد بل هم جعلوه كالمعيار عند تعارض الاخبار و نسبة
 البدعة و الاختراع الى اولئك الشيوخ ابدال مما لا يليق باشأله عند تعصبه في جداله و كيف يجوز
 لهم ان يخرعوا من لقاء انفسهم هذه البدعة الرذيلة التي رددوا بها اكثر الاحاديث العلوية في اكثر
 المسائل الشرعية و انما هذه الاجماع المنقولة عن ارباب الروايات كانت محمولةا بها عندهم
 في ازمان حضور انفسهم ثم تعلقيت منهم بالقبول عند شيخ ائمة تصري فاجعوا على ما هموا
 عليه الى ان قال و الاطلاع على مطابقة قولهم لقوله ع يعرف بالقرائن المعلومة من التبع انتهى
 اقول اراد بالمعاصر الشيخ يوسف بن الشيخ احمد البراني و اقول ايضا ان اجري الحكم في المناقير
 كلائمة في المنقذين ثبت عليه حجة اجماعا فانهم لا يثبتون كوايها كالمسند لمعتدمون
 باجماعهم و الا فثبت نسبة البدعة و الاختراع الى هؤلاء الا عدم يقال له ما قال المعاصرون
 ثم قال رة ما هو في صورة الاصحاب في ثلاث صور الاولى ان يرى فتوى لفتوى و اثنين و اثنين و اثنين
 و السيد و اضراهم في حكم لم نرى نقلا لما بينا من طريقهم فاتفقوا لم لا يكون الا عن نص فاطح
 الثانية ان يرد الحديث و يستلزم في الاصول و لا معارض له فيجب العمل به لان مجمع على قبوله
 الثالثة ان يرد حديثان و يعمل باحد هما القدام دون الثاني فيجب العمل به لان علمهم كاشف عن
 كون الثاني و رد مورد الثقة اقول هل اخبر الامام ع بان هذا الخبر كخصوصه و رد مورد الثقة

فان كان عندهم نعت حاقص في بيان ما ورد في مورد التفتيش فكيف قالوا وان كان عرفوه بغيره على غيره
 شئاً وانما يعملون به على جهة ما الفرق بين الكالين نعم لا فرق بينهما لذي عيبين قال فلبتين
 من هذا ان لاجاعات اصحاب الائمة واجاعات الغيبة يصغرى تبليغ بكونها مطابقة لنقص انتمهم
 وان الاجاعات التي يغفلها السيد والشيخ انما هي اجاعاتهم واما اجاعات مشايخ الغيبة الكبرى
 فلا يغيبها القطع بوصول نقص اليهم لانهم رضوا بقدر ما فعلوا بدلالة ظنيته ويعتقدون ليس
 به ليل ولا نهار وقد يغفلون عن المعارض وعن المرجح وعن وجه الجمع فاجاعاتهم لا يوجب القطع
 لموافقة نقص مثل اجماع خواص الائمة الذين عازروا شرف المشاهدة وعلوا عرف انتمهم
 بالشافعة او اصحاب الغيبة يصغرى شهادتهم من هذا الامام ثم وجعله وكلاً من ذلك التوسعة
 فهم ايضا يعرفون عرف انتمهم وهم العبد من الظالمين المتأخرين كبشر اقول وقوله واما اجاعات
 مشايخ الغيبة الكبرى اكل آفوه كونه السابق في التهاوت وفيما يلزمه لان قوله فلا يغيبها القطع
 بوصول نقص اليهم غفلة عما فعلوا لانهم لا يستدلون بالاجماع الا عن المنقذين او عن السيد
 والشيخ الناقلين عن المنقذين فلم يكن له على اجاعاتهم طعن الا بعدم توثيق مشايخ
 الغيبة الكبرى وان شئت فقل بل هذا ان كانت اجاعاتهم مقبولة واما ان كانت غير مقبولة
 فلا يكتف انهم لا يدعون الاجماع في مخالفة اتفاق المنقذين بل انما ان يكون في ذواتهم الا
 انهم لم يصحروا بالاجماع وهو لا يلدت لهم القرائن على دخول قول الامام في ضمن ما حصل
 اليهم من المعروف من قديم المنقذين صرحوا بالاجماع وادعوه او فيما خلفوا فيه ويعلم
 انهم لا يتكفون الا لصلوات الاخبار وتكمل نقص فانيا ظهر للمتأخرين بالقرائن التي وصلت

إليهم كما نقرأ من احدى الطائفتين او عدولها الى قول الآخر او هجران قولها حتى تركت من بعدهم
 ذلك القول او نظروا في الدليلين حتى ظهر لهم القطع بقضية احدى ما كبت علموا ان قول الامام
 الذي هو مذهبهم هو هذا لا ذلك ادعوا الاجماع ولا يقال ان الطائفتين من المتقدمين انما
 استند كل منهما الى نص صحيح عنده بحيث لا يثبت في انه الحق فمن اين ظهر لمن تأخر
 عنهم بيقين انه مذهب الامام نعم والذين ثبت بدوه لم يظهر لهم لاننا نقول ان من لم يعلم
 ان حكم الله واحد وان احدى الطائفتين محظنة والائمة عامة الهباء النعوس بما ارادهم الله
 ففعل ذلك الوقت الذي وقع فيه الخلاف كان لمصلحتهم فيه ذلك ولا يفسد الاجماع لاحد
 الاسباب التي اشترنا اليها سببا لانه كما هو الذي خالف بينهم ليسلوا ثم يجمع بينهم اذا زال
 العذر وفي وقت المتأخرين لما علمتم زوال العذر سبب لهم الاجماع كله هو الواقع لانه كما
 كان غائبا عن اعينهم فانه نوره في قلوبهم وقد وردت النصوص عنهم عليهم السلام انهم يمتنعون
 بغيبة كل يمتنع الناس بالشمس اذا غيبتها السحاب فكيف لا يمتنعون اذا كانت موجودة الا
 انها منيعة تحت السحاب يمتنع الناس بصيائها ويسعون في امور معاشهم كذلك عليه السلام
 وجوده وان كان مستترا فانه نور وجوده وبركة دعائه وشديده في قلوب اوليائه في كل
 حين يهجم بهم على الصواب لئلا يرتفع الحق عن اهلها فاذا حكم ربه على ان المتقدمين لا يقولون
 الا بالنص لزمه على ما قررناه ان المتأخرين يكون اجماعهم مستندا الى النص لان المتأخرين
 كما ذكرنا لا يجمعون في مخالفة اتفاق المتقدمين بل اتما في وفاقهم او عند تضللهم ومن تذكر
 تنبيهي هذا ونظر في كتبهم ونراهم فظهر ما قلت وانما قلت من تذكر تنبيهي لان من الناظرين

من تقع في نفسه النسبة فينظر لها فيتمسك على الطريق ويفوته جلستها نور الحقين ويلزمه ايضا ان اقام
في ذلك لا يكون ظنية بل هي قطعية ولا يلزمنا ما حكمنا به من حجية الاجماع المنقول خبر الواحد فانه ظني
لما ذكرنا سابقا من ان الظن انما هو في ثبوت نفس الاجماع لا في حجيته ولانه اذا لم يكن اربع
منه تعين الحصر اليه فانهم اليقين لا انا قد منا انه لا يثبت نفس الاجماع الا بما ثبت به حجة
خبر الواحد واذا حصل في نقل الاجماع ما ثبت به حجة خبر الواحد لا ماص عن قبول نعم من لم
يعتبر حجة خبر الواحد لم يثبت عنده الاجماع المنقول خبر الواحد وايضا الظن لم يعتبر جعله
الشارع في احكام الفقه اما رة لكمدنا كما لتكليفه اذا لم يحصل اليقين كما في باب السهو
والدعوى لمظنونة واللوث والشهادة وغير ذلك ولهذا كثيرا ما يقولون الفقهاء ضرر الله
عليهم المرء متعبه لظنه ولقد اخبرني من الثوب به ونجده عن بعض العلماء المجلدين على
الاخبار انه من حديث عن النبي ص وانه رواة ابن ابي جمهور الاحصاني في عوالي اللئالي
الا ان غلبت كثيرا منه فلم اقف عليه وبالجملة فالعمل بالظن اذا لم يحصل اليقين مما لا ينبغي
ان يتوقف فيه وقوله وعلموا عرف انهم مثل ما قبله فان المتأخرين عرفوا ذلك بتعريف
من تقدمهم وبما وصل اليهم منهم من البيان فقد حازوا علم من قبلهم وزيادة كما قلنا
سابقا وقوله واصحاب الغيبة يصغرون في هذا من حيث هو الامام هم كذلك لانه ان كان
لقاء من لقي كافيا فلا فراق بينهم والا فلا الا ان يقال ان اصحاب الغيبة الكبرى ليسوا ممن
يعتبر قولهم لعدم معرفتهم وعدم ثبوتهم فيقطع الكلام قال رة والاصل ان الاجماع
المنقولة في كتب المتأخرين ان ذلك القرائن على ثبوتها بان كانت على حكم ضروري الثبوت

كوجوب الخمس الصلوات او وافقت احدى الثلاث المذكورة اقول يريد بالثلاث ما قرئ في كلامه وهو
 اجماع المسلمين واجماع الفرق والاجماع الموالف للنصوص الموصولة قال فهو حق وان كانت نقلًا
 عن القدماء ولم يكن هناك مخالف فهي حجة ايضاً ومع وجود المماثل في نظريتها وكثيراً ما ترى
 المتأخرين من خطي بعضهم بعضاً في نقل الاجماع ونقلون خلافه ومن غفلاتهم انهم يعارضون
 الخبر باجماعهم الذي يدعون من ان نسبة الاجماع الى قول المعصوم اجمالية ونسبة الخبر الى قول
 المعصوم تفصيلية وبغيرها يؤن بعيداً فان قيل نسبة الخبر اليه في ضمن الاجماع قطعية ولا في ضمنه
 ظنية اجيب بان هذا التمايز لو قطع بشمال الاجماع على قول المعصوم وقد عرفت ان
 اجماعاتهم مجرد دعاوى ولم تثبت مع المماثل نصاً او فتوى ولو استندت الى نص لظهر
 لشوقنا الى ادعاء نقله ولو صحت لزم نفسياً المماثل وهم لا يقولون به فبين من يدان ان
 اجماعات المتأخرين غير ثابتة على الوجه المعبر عنه بالجماع فينبغي الا يعارضها لم تثبت منها
 والعمل بالنقل ثابت اقول ما ذكره في اجماعات المتأخرين جاز في اجماعات المتقدمين لا سيما
 نقول وهو ايضاً يقول به ان كانت اجماعات المتقدمين على حكم ضروري الثبوت كوجوب
 الخمس الصلوات او وافقت احدى الثلاث المذكورة فهو حق وان كانت نقلاً عن قبلهم كما في
 حق اصى بالغيبة الصغرى او السيد الشيخ اللذين قبل منهما ولم يكن هناك مخالف فهي حجة
 ايضاً ومع وجود المماثل في نظريتها ايضاً ضد النقل بالنقل والفتنة بالفتنة واما قوله وكثيراً ما ترى
 من المتأخرين انهم جازمين سبق فهذا الشيخ والسيد ومن عاصرها يفعلون كذلك حرفاً
 بحرف بل ذكر هو قد ذكر ان السيد قد نقل الاجماع في تسع مسائل ولا تأبل بها غيره واعتذاره من

الشد بان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود جاز في المتأخرين بالخلق الاول ووجه الاول
 ان من يعتبر قوله في المتعديين لا يكاد ينفي لغتهم بخلاف المتأخرين لكثرة قولهم ومن فعلاتهم المأخوذة
 غلط لان هذا في الحقيقة من اعتبارهم وكل من ذكرهم لان الخبر ان كان خبراً عاماً فليس فيه
 لا يصادق الاجماع بتوهم مطلق لطعية الاجماع وخصية الخبر اذا قابل اليقين بالثبوت والظن
 اذا قابل اليقين كان شكاً كما في صحة زارة عن الصادق عليه السلام في باب رجل صلى في ثوب فيه نجاسة
 قبل ان يعلم من كتاب الاستبصار نعم لو عارض الاجماع لم نقول خبر الواحد خبر الواحد واعتدلت فيها
 الشروط قيل انه كحكم خبر الواحد والحق انهم متعدي على خبر الواحد لطعية دلالة وظنية دلالة خبر
 الواحد لم يكن مستقراً لمقتضى الاصل كلامه والآفة خبر الواحد لا مكان قيام الاصل الغير المقتضى
 كبر الصادق ولا حظاً سابق وقوله ان نسبة الاجماع الى قول المعصوم اجمالية ونسبة الخبر الى قول المعصوم
 تفصيلية ليس بشئ واي اجمال مع التلخيص بان هذا قول المعصوم وان هذا المعنى هو مراده واي
 تفصيل بالنسبة الى الخبر من عدم التلخيص بان هذا قوله نعم ولو فرض ثبوت القطع لم يثبت التلخيص
 المراد منه لا قتال ارادة احد المعاني المحتملة المتساوية بها سواء وقوله في الجواب انما يقع لو قطع
 باشتغال الاجماع على قول المعصوم كما مرود بان لم يتحقق الاجماع الا بذلك ولا يدعوى الاجماع
 الا اذا قطع بدخول قول المعصوم والا فلا اجماعاً كما يطلق بعضهم الاجماع على مجرد الشهادة بما راوا
 بقوة الدليل لا لكونه اجماعاً حقيقة الا على التواتر الذي قررنا سابقاً وليس اجماعاً لهم مجرد عاوي
 كما زعم بل هي جارية على ما ينبغي وعدم معرفة بعض المرادهم ليس اراداً علينا وقد هتكت اللفظ
 بخبر ولكنه لا يعرف ولا يعرف فلو كان من اهل الاستنباط والاستيفاء وقد ثبتت وجوه

المخالف طرقت على قوله هو في السيد في الشئ لم يسل مع عدم الموافق ولا يلزم من صحتها تنسيق
 المخالف لها كما كان في المتقدمين ما لم يكن المخالف بعد استقرار المذهب على قول أو قولين بحيث
 دل الدليل على انحصار الحق فيه أو فيها ولو بعدم وجود مخالف على الحقيقة في أن من الأناست فإن
 الإجماع عندهم كذلك ينبغي مع وجود المخالف ولا يلزم تضييقه عنده كما في بائيهما اخذت من باب
 التسليم وسكت قوله فثبت لا كسر ودرجاً غير مرة فاقول فثبت من هذا الذي ذكرناه
 وسبقنا أن كل إجماعات المتأخرين على الوجه المعتبر في الإجماع عند الشيعة من أنه كاشف عن دخول
 قول المعصوم لا أنه عبارة عن الاتفاق كما هو مذهب الماليتين وقوله ليليني كما جواره فيليني
 الناظر والانتباه والانتصاف قال رة الرابع في بيان أن السيد والشئ رة إنما يتناول
 إجماعات من تقدم عليها من أصحاب الأئمة أو من أصحاب الغيبة الصغرى وذلك كما أن يكون بطريق
 العمل لهم عن مشايخهم خلفاً عن سلف أو بطريق الاستقراء لمصنفاتهم وذلك أمر متيسر في زمانها
 لأن كانت الأصول التي عليها القول في الزمن الأول أكثر موجودة في زمانها مشهور في وقتها
 استهانت فقامت في زماننا وهذا سبباً بها تعرف من رواياتهم فيها أن لم تكن قنا وإهم
 مؤرعة في كتبهم ومستند إجماعاتهم ومشهوراتهم موجودة في تلك الأصول والإطلاع السيد الشئ
 عليها سهل لما خذ فذمورها الإجماع من نقله الأخبار على الحكم بذلك لكم لا ريب في وجوب العمل
 به لشزهم عن الفتوى بغير ما يكتم به الإمام على أصولهم لا توحد فيها قنا وإهم على ما قيل وإنما هي
 أخبار مفضة على الظاهر وغاية الأمر أن مذايهم تعرف من أخبارهم فإذا كنا نعمل بحبر الواحد منهم
 فكيف لا نعمل بحبر الجميع عليه عندهم أو المشهور بينهم ولو فرض أن الاستقراء الذي أفاد الإجماع

حصل لهما من تتبع كتب الأصول والفروع لم يزد إلا جماع الآقوة أقول إنما دعهما على نقل الشيخ
لإجماعات أصحاب الأئمة وأصحاب الغيبة الصغرى لنقلها عن مشايخها خلفا عن سلف ولا تفراء
كتبهم وذلك تيسر لوجود الأصول التي عليها المقول ومذاهيب ربا بها معروفة من ردا عليهم حسب
عليه يعتمد على نقل المتأخرين إلا أن يكلم نسبهم فيثبت لنباهم أو يكلم كهلهم وعدم معرفتهم وذلك
لأن ما نقله الشيخ واستيدوا ودعاه في كتبها أن كان حقا فإنا المتأخرون عنها حتى لا نأمنها
لم نقل عن المتقدمين إلا ما صح لديها ولم نقل المتأخرون عنها إلا ذلك لأن كتبها ونماذجها
معروفة عندهم وإن كان هؤلاء بالوسطه فها أيضا بالوسطه وإن كان ما نقله المتأخرون
بالطل فإنا نقلوا أحكامها ومذاهيبها وما صح عندهما فلا فرق بينهما في كل حال إلا أن يطمئن
على المتأخرين كما هو شأنه عفى الله عنه في التعريض بهم حيث يقول في حق نقله الأخبار لترتهم
عن المتنوى بغير ما يكلم به الإمام وبالجملة فالغارق مكابرة إلا أن يثبتها إلى الوضعية قال ربه
نعم لو فرض أنها سئلان الإجماع من تتبع كتب الفروع مثل كتاب ابن الجبيرة وكتاب ابن أبي عمير
وغيرهما أن وجد لهما ثالث قبل الشينين لزم أن يكونا متعلقين لغيرهما من أصحاب كتب التناوي
وهما مبغزل من ذلك فان الشيخ إنما يعني بالرواية وإن صنف في الأصول للفوائد ذكرناه و
السيد إنما يعمل بالروايات القطعية دون غيرها أقول أما قوله في ابن أبي عمير وابن الجبيرة فمخالف
ما عليه فإن من تتبع كتب الأصحاب كتبها وجد أنها غالبا إنما تقولان بالرواية حتى لا يكاد يوجد
لها قول إلا والنص في الظاهر ساعد عليه فلم كان كل يقول من أن المدار على مجرد اللفظ عن الرواية
لكان عنده أن أخذ بقولها والنقل لمذاهيبها أول من مذاهيب الفضل بن شاذان ويونس بن عبد الرحمن

ولكن لما كان طريقهما في نقد الاخبار غير طريقة المتأخرين خلفت اقوالهما وكانا في كثير من النعمي
 كذا هب العامة لمجودهما على الروايات وان كانا لا يوردان مشون الاخبار الا ترى انهم
 ان عيقل في كتابه يقول ان حكم المسئلة الغلانية مثل عند آل الرسول هم كذا وان البنية كذا
 تجد قولاه الماعن نص واما السيد المرتضى فانه هو صاحب التغيرات التي لا يكاد في كثير
 منها تدل على الاخبار ولا تشير اليه الا على النوالذي ذكره المتأخرون وابتعد مثل مسألة
 الورود في حكم البجاسة فانه قال ما مر لا عرف نصا لا صريحا ولا قولاً صريحاً واما ما
 يفرق بين ورود الماء على البجاسة ووروده عليه ان قال ويتوى في نفسى على ايمان
 يقع المائل لذلك صفة ما ذهب اليه ايشان في الشجرة في المسبوط بل في غير النهاية من كتبه
 ذكر فروعاً لا يكاد يوجد عليها دليل بعبارة ولا اشارة ولا عموم ولا اطلاق الا على النوالذي
 قرره المتأخرون شكر الله سعيهم الذين وقع فيهم هذا الشئ فان من سكت حكمهم لا يكاد بل
 لا توجد مشكلة من فروعهم الا ولها دليل في الكتاب واثبت من عموم شملها او اطلاقها فيها ولها
 لا يقال ان الشجرة انا وضع المسبوط بهذا الما قيل له ان الجمهور لهم فروع في المسائل وانتم
 معاشرة الشيعة لم تترك تلك الفروع وليس عندكم كتاب مسبوط وانا اختلف عندكم رسائل
 او مثلها فخصت كتاب المسبوط بمجاعة العامة واغلب فروعهم تبعاً لهم لا انه وقع منه على
 سبيل العلم والنعمي لانا نقول ان كلامه في قول المسبوط يابى ذلك لانه قال في اوله
 ان اعمل كتاباً في الفروع حاشية يضاف الى كتاب النهاية ويجمع معه يكون كاملاً كافياً
 في جميع ما يحتاج اليه الى ان قال فعدت الى عمل كتابي شتميل على عدد جميع كتب الفقه

وقد ذهب الشيخ في كتابه الى عدم صحة

التي فضلها الفقهاء الى ان قالوا واقول اعني فيه على ما ينبغي عليها البيان وتوجيه اصولنا
بعد ان اذكر جميع اصول المسائل واذ كانت المسئلة او الفرع ظاهرة اقمع فيه بمورد فقهاء الى ان
قالوا واذا كانت المسئلة او الفرع مما فيها قول المسئلة العمل بالزتها وتبذت عليها وتصحيحها
والا قوى وانته على وجه دليلها لا على وجه التماس البيان وهذا الكلام دليل على عقاده على فيه
مع ان الكفر فوجه لا دليل عليها ظاهر او قوله فان الشيخ انما يفتي بالرواية وان صحت
في الاظهر ان يردده قول الشيخ وفعله في كتبه خصوصا في الميسر وكلامه في اوله وليس بالحق
الاولى كما سمعت وما في هذا من ما جلا بما لم يرد فيه نص مقبولا لانه راجع الى النص
فما لا يخرون كذلك وان كان ليس الحق فيهما بانها لا يمكن الا بالنص ولكن لم يصل
اليها فكذا لا يخرون على ان ليس صريح في مسئلة الورد وعدم النص ولكن الاول لقد الشيخ
ان يقول بانقبل من المتأخرين حقا ولا باطلا وتسلم قال ربه والعجب من بعض معاصرينا
يزعم انها انما يمثلان اجماعات علماء زمانها وهو شبه ظاهر وكيف يمكنها معرفة اجماع
واحد على مسئلة واحدة بل شهور واحد بينهم وهم متفرقون شرق الارض وغربها بل الارادوا
مشهورات بلدة واحدة لم تيات لها ذلك ثم يمكنها الاطلاع على اجماعات من قبلها
بطريق النقل او بطريق الاستقراء وكلا الطريقين مفقوران في اجماعات اهل زماننا هذا
اقول الحق التوسط لا افراط ولا تفريط لان ليس والشيخ يمثلان اجماعات من قبلها كل
يقول بالطريقين ويمثلان اجماعات اهل زمانها بالاستقراء وبالتسامع كقوله القول عن
العلامة اعل الله مقامه اما الاستقراء فكما مر في كتب اجماع المحصل ويكون اجماع مفصلة

عاتاً وخصاً كما فصل سابقاً وكذا ما بالت مع ولا امتناع فيه ولا بعد انهم يرونه بعيداً ويزعمون
 وراجع ما تر واما حكمه بالامتناع فبناء على انه لا يمكن معرفته دخول قول المجتهع الا بالاطاعة
 على الجميع وهذا ما شبهه بقول الجمهور الذين لا يثبت عندهم الابعاع الا بالاتفاق واما معصية
 الشيعة الذين يقولون انه يمكن اثباته في اثنين اذا علم ان احدهما الامام نعم فلا يصعب عليهم
 ولا امتناع فيه واما المدار على العلوية بذهب المجتهع ثم تزييفك اعلم ان هذا الشيخ لم يأت
 ذكر في تكملة حجج المتألف في حجة الابعاع واجاب عنها صاحبان مختصراً واصيف اليها كسج
 بالبال مما يكون حجة على من طعن في الابعاع قال ربه وكلما لم في حجة الابعاع عتراضات
 لا بأس بايرادها والجواب عنها منها ان السيد نقل الابعاع في تسع مسائل ولا قائل بها غير
 والجواب ان عدم وجدان الثائل بها من قدامنا لا يدل على عدم وجود الثائل بها منهم
 واما عدم وجود قائل بها من المتأخرين فغير مضر بالابعاع لان المتأخرين عن الشيخ لم تكن لهم
 تمتة في العمل بغير قول الشيخ لانهم اما مقلدون له او ناقلون عنه على ما قيل فاقتوال السيد التي
 لم نقل بها الشيخ صارت مهوراة وان كانت من قبله مشهورة ولعل هذه المسائل التي فيها
 وربما اتفق المتأخرون على حكم لم نقل به احد من المتقدمين كما قيل به ايضا ومن ثم كانت
 اجاباتهم تجوز مخالفتها اقول قد قدسنا بنيتها ينبغي لمن كتب الاطلاع على سرار التكليف
 التي بها قام النظام ان يراجعها ويتفهمها ولنذكر من مثل كلمات فنقول اعلم ان العلم
 هو الذي يقوم به النظام وعليه دارت الافلاك وهو الماء الذي جعل الله منه كل شيء
 حي وهذا ظاهر لكنه لا يقوم ويتحقق الا بالعمل قال عمر العمل يستف بالعمل فان اجابه وآلا

ارتمل ولا جيل ذكر قال سمعنا لانا لاطاعة من اتقى على الحق حتى تقوم الساعة فانا كان قولنا في هذه
المحنة ولم يكن له مخالف علم انه حكم الله ولا يجوز ان يكون باطلا الا ويوجد في مخالفة قائل
مصيب للحق لئلا يجمع الفرقة المحقة على الباطل ويرتفع الحق فينبطل النظام لارتجاع العلم الذي
هو حيوة كل شيء واذا كان قولهم انقطع وارتنع دل التطاع على بطلانه وعلى وجود قائل بالحق
لانا وجدناه القطع والنظام قائم والافلاك تدور فعرفنا وجود حيوة النظام وهو العلم
هذه افرض لمهلة والا فلا يكون قول سكوت عن خلافه لا بجارته ولا بآثاره لا على ولا على
الا وهو حق فان كان باطلا في نفس الامر فلا يكت عنه ولا حظ بيان بها في بحث الاجماع
السكوتي فنقول السكوت في هذه المسألة ان كان حقا فلا بد من قائل بها قبله الا ان يكون
في واقعة مستبعدة لم تقع قبل ولا بد من قائل بعد لئلا يرتفع الحق الا ان يرد عليها نسخ
ولا نسخ ظاهر في سلطان الولاية لان النسخ فمقتضى سلطان النبوة ومن النسخ المدعى
عليها الاجماع ولم تغل بها قائل حكمه بوجوب رفع اليدين عند التكبير على ما ذكره في الانتصار
وعبارته هكذا ومما انفردت به الامامية القول بوجوب رفع اليدين في كل تكبيرات الصلوة
وتكامل ارادة المعنى للتعوي من الوجوب وهو الثبوت وتكمل عدم ارادة الاجماع بل فهم قال
بذلك وان كان واحدا ولم تغل بذلك احد من الجماعة ونذا لا يدل على الاجماع ولا على
المعية وبالمجمل فالتول المنقوض باطل وقوله ربه واما عدم وجود العاقل بها من المتأخرين
فغير منصر بالاجماع يريد به انه لم تغل بذلك احد من المتأخرين وظاهره الجرم بعدم العاقل فمن
نقول له ما قصة من اين امكنك العلم بعدم العاقل مع ان انتشار العلم في زمكانه

من انشاؤهم في زمن العلامة وشيخه الاول فاذا كان امكنه العلم بعدم القائل الذي هو من قبل
 شهادة الشئ امكن من قبله العلم بقول القائل والاطلاع على ما يتحقق به الاجماع بالطريق الاول
 وما قولهم غير مختص بالاجماع فغير مختص بالاجماع لا تافرنما انه اذا قطع القول بتبين فساد
 تجاوزا لم يقل به قائل من المتأخرين ولم يكن الحكم منسوخا بتبين بطلانه لان الحق لا يرتفع عن
 الغرقة المحقة وقوله معللا لان المتأخرين عن الشيخ آخا عليل وهو شيرازي ما ذكره الشهيد
 الثاني في رايته العمل بخبر الواحد كالعمل بمضمون الخبر الضعيف على وجه كبر ضعفه ليس
 بمتحقق ولا على الشيخ مضمونه في كتبه الفقهية جاء من بعده من الفقهاء واتباعهم عليه
 الاكثر تقليدا الا من شذ منهم ولم يكن منهم من يفسر الاحاديث وينتقب عن الادلة بنفسه سوى
 الشيخ المحقق ابن ادریس وقد كان لا يميز العمل بخبر الواحد مطلقا في المتأخرين بعد ذلك ووجدوا
 الشيخ ومن تبعه قد عملوا بمضمون ذلك الخبر الضعيف لا مرارا واه في ذلك لعل الله تعالى يعزيم
 فيه فشر العمل به مشهورا وجعلوا هذه الشهادة حاضرة لضعفه ولتأمل النصف وحرر المنقبت
 لو بعد مرجع ذلك كله الى الشيخ ومثل هذه الشهادة لا تكفي في جبر الخبر الضعيف ومن هنا يظهر الفرق
 بينه وبين ثبوت فتوى الحائرين باخبار اصحابهم فانهم كانوا منتسرين في قطار الارض من اول
 زمانهم ولم يزلوا في ازدياد ومن اطلع على اصل هذه القاعدة التي تبليتها وتحققها من غير
 تلبس الشيخ الفاضل المحقق سديد الدين محمد المصطفى السيد رضي الدين بن طائوس وجماعة
 قال السيد في كتابه البهجة الملهمة اخبرني قاضي الصالح ورايم بن ابي فراس قدس الله روحه
 ان المصنف هذه انه لم يبق للامامية منبذ على التحقيق بل كلهم حاكف وقال السيد عقيبها

فقد ظهر ان الذي يقين به ويجاب عنه على سبيل ما حفظ من كلام العلما المتقنين انتهى وقد
 كشفت لك بذلك بعض المال وبقى الباقي في الخيال وانا متنبه لهذا المقال من عرف الرجال
 بالحق وسكره من عرف الحق بالرجال انتهى اقول انما نقلت هذا تمامه وليس هذه الرسالة
 موضوعة بانما لاشارة الشيخ اليه في كخبته ولا شير بعده في كلمات الى عدم صحة هذا الكلام
 وهي ان الذي دلت عليه الاخبار المتواترة معنى ان الارض لا تخلو من حجة ما دام التكليف قائم
 مستد للفرقة المحقة كما ذكرنا آنفا وانا مكلفون بطلب العلم ولا سبيل لنا اليه من غير الحق
 الا انما راهل العصمة وهي سواد في قرطاس واما روس نظم سواد في بياض في كتبهم واما راهم
 واخبار روس نظا لائمة وروس نظم سوادهم فاذا انزال الكلف بمعرفة احكام شريعة جده
 واستخرج وسع ونظر في انما راهل العصمة واما روس نظم يعرف ما اتفقوا على صحة اولى
 بقوله اذا اختلفوا فيه اذا اتفقوا على رده والمحنة من ظهر ان سبعة بالشد يد وان غاب عنه
 فهو حاضر بنوره وببركة فلا بد ان يصيب ما يخرج به عن التفسير فالكلف به لغته ولعله به
 وليس عليه اكثر من هذا بان يثبتى نفقا في الارض او سما في ابيات و ليس ان يخرج
 عما اتفق عليه الفرقة المحقة ويشغزو بالقول فان من شذشت الى النار وفيما اختلفوا فيه
 لا بد ان يكون قوله موافقا لقول احد منهم في كل مسألة جرى كتبهم فيها لما قلنا سابقا
 فلا يفتر من اني بعد الشيخ ان يوافقه او يخالفا ذلك سبيل ربه كما قلنا فاعرفوا الشهيد
 ربه وتعلم لهذا الكلام مدخل لا وجه له وان ابني ان يكون له وجه فهذا الشرح للغة
 له ولسالك مشهورة بعبارات الدروس والنواعيد وغيرها تفصيل المسطرة ولقد تتبع كثيرًا

من كلامه ومن كلام غيره أيضا ولم اعترض عليه كذا اعترض على غيره ولقد اعترض عليه وعلى غيره بعض التكا
 حال المباحثة فاجبت عنه وعنهم مثل هذا الجواب فجوابه عن نفسه جوابا عما اعترض عليه من
 لوقيل بأنه أكثر ملائمة لم يكن بعيدا لأن غيره لم يعترض بما يلزمه وهو مع دقة نظره وسعة
 دائرته وسعة تنقيح لاسيما في شرح الملحة فإنه افق في مواضع نفى فيها وجود النقص مع
 وجوده كذا في حكاية الاذان وكذا في من عقد على ذات البعل هل تخرم أم لا فإنه نفى وجود النقص
 فيها والشيخ زهري عقد لها بأباني لا يستصار قال باب أن الرجل يتزوج بامرأة ثم علم بعد ما دخل
 بها أن لها زوجا قاتل لقاتل ان يقول لولا أنه يقتصر على كلام بعض المصنفين أو نقلهم
 غير مريحة لادلة المسئلة في مظاهرها فإن مظاهرها الكتاب والسنة والحجة منها من دليل عقل
 أو إجماع لم ينكر وجود النقص في عدة مواضع كلها موجود فيها المعتبر المعمول به حتى منه فإنه في
 الكتاب المذكور ذكر فيها وجهين واختار أنها كذات العقدة الرجعية والنقص موجود ونفاه
 ولكن لا كذلة على ما عمل عليه الأصحاب بل تقول لعله لم يعتمد على الدليل لضعفه وبالمجمل فالأشكال
 يجرى على الأكثر من كل من نظر إلا من عرف ما سمعت من النظر إلى ستر التكاليف
 والاول بكل أحد أنه كلام يخاف أن يلام لا يلوم كذا في قوله تعالى ولنحش الذين لو تركوا من
 خلقهم ذرية صغارنا فافوا عليهم فليستوا الله وليقولوا قولنا سدينا فالله أعلم الله بهم
 وهو منهم أجل شأننا من أن يكونوا مثلهم فيما تكلموا ولكن ورد في الحديث عنهم عليهم السلام
 لو علم الناس كيف خلق الله هذا الملق لم يلم أحد أحدا ولقد درشأ عر حيث يقول
 اذ كنت تعلم كل ما علم الوري طرأ كنت صديقي كل العالم لكن جهلت ففرت فحسب

كل من يهوى بغير هواك غير العالم اللهم اغفر لي ولا تؤاخذني بأسوء علي اللهم
اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا
انك رؤوف رحيم ونقول قول سيدنا الذين احمقوا انهم لم يبق الا ما تبت عليه منيت على
التحقيق الى آخره كلام ليس بشيء بل كل العلماء المعروفين مغتوبون على التحقيق وان حكموا
الفاظ من قبلهم فما شابههم ان يكونوا قدوة لهم في شيء ولكن العبارة الفاظ اهل
الاصطلاح فيسهل التفهم بها والتفهم والتأليف ولا بأس بذلك ولو كانوا حاكين
عن قبلهم لما جاز تقليدهم والاخذ عنهم لا يتم ليسوا باهل ولا تعلمهم عن قبلهم لانهم
اموات واذا مات العالم مات علمه لقوله عم انظروا الى رجل فهذا التكليف جاز
لكل مكلف ان ينظر الى رجل في عصره يمكنه لنا فوه ونقول على ذلك بموت
العلم بموت صاحبه فاذا كان المال هذه وجب على المتجهي ان يخرج والآية تنفع
التكليف لئلا يلزم الممال فلما لم يغير والتكليف باق اثباتا عرفنا انه قد اقرتهم
على ذلك فهم مغتوبون على الحقيقة فلا يقع ان ينسب اليه تقصير فيما يراهم من جهل
في الارض خليفة كي ما ان زار المؤمنون ردهم وان نقصوا انتمهم على ان من بعد
الشيخ وجدناهم ما بين قائل بقوله حيث ساعده الدليل ومن مخالف له ما قيل
لكلامه وفي الحقيقة لم يتبع الشيخ منهم احد ولم يوافقهم احد ولم يخالفوا انما
قولهم دائر مدار الدليل اذ ليس الحق محصورا في خلاف ولا في وفاقه ونرجع الى كلام
الشيخ محمد في تحفته بقوله فاقوال السيد التي لم يعل بها الشيخ صارت بهجورا

وان كانت من قبل مشهوره ولعل هذه لما للشيء منها مثل اقواله السابقة في عدم الاستقامة
 لان التي مجرت فلم قيل بها احدا قطعت و قد دل الدليل على بطلان المنتزع فيكون
 العامل بها وليس على بطلان ذلك الاجماع فيكون السيد انما ادعى الاجماع المحصل اليه
 وهو كما مر ليس بواجب المجتبه على غير محصله ولا بلازم الدوام فدعوى السيد في الاجماع
 حتى في حقه وان كان باطلا في نفس الامر بمعنى ان دخول قول المصوم في حمله من غير
 قولهم السيد انما ان يكون دخولا حكميا في واقعة او انه عاقل باقر للاحكام الى
 الحكم الواقعي حتى زال اوانه لا يقال ان هذا الوجه قول بالشيء وليس بما رجع
 انقطاع الوحي وارتفاع حكم ظاهر النبوة لاننا نقول ان ذلك لا يجري على ما يعرف
 لان اخبارهم وانما لهم متويزة لما استقر من السنة النبوية على سائرنا افضل لصلوة
 والتسليم وانما يجري على ما يكفي ولا يظهر اثره الا في خلافات الفرق المختلفة في مشهوراتهم
 واجماعهم المتبدلة والمتعاقبة على خلاف لازلان فقد يكون مشهورا في العصر الاول
 غير مشهور في العصر الثاني بان تنعكس شهرة او تنقرض احدهما اذا لم يدل الدليل
 على مجتبهما كما مر وقد تكون في الاول والثاني سواء او شهرتان في وقت بحيث
 يحصل من كل منهما قوة الظن ويعيد ان التوقف ثم يحصل الترجيح وربما كانت
 واحدة وربما كانتا اجماعا مركبا كما اذا دل الدليل على انحصار الحق فيهما وربما
 كانتا اجماعا بسيطا وبالجمله فالاصل في التكليف في جميع الاحكام الحكم الوحي
 هذا في القدر اللاهوتي ثم الاقتضاء في حكم القضاء الالهى على نحو ما قيل في ان الوضع

عام والموضوع له خاض لان السبب فعل الفعل مقدم على الانفعال الذي هو الاقتضاء
 نعم قد يتأخر ظاهر اثر السبب من اثر السبب لتوقف الاعراض عليه وبالجملة فيكون
 التسخ فيما ينبغي بحيث لا تناط به احكام وانما تناط بما يظهر لان فرضنا في معرفة
 الاحكام ويستنبطها ان تجري كما امرنا به على ما جرى على الفرق والعدول عنه
 قد دل الالباطل لما قلنا من استقامة النظام عليه وعدم ارتجاع الحق عن اهله ولو كان
 ما عليه العلم اشكر الله سبحانه بالجل لبطل النظام لا ارتجاع العلم او كيب على المستتر
 المزوج واما ما كفى فليس علينا تدبيره وليس لنا الاثبات اليه بمعنى مبنى بعض الاحكام
 عليه لا بمعنى معرفة لان الاطلاع على معرفة مثل ذلك نور وشفا لما في البصيرة ولهذا
 كان هذا الشيخ المذكور لما لم يكن له ميل الى معرفة ذلك ولم يكن طريفة العلماء
 قال ما قال زعمانه ثم هذا الله برحمته انه عرف لال وهو مقرون بالتميز ليس كمن
 لا يقال وكل يدعى وصلاً بليلاً، وليل لا تقر لهم براكا، لاننا نقول اذا انجنت
 زبوع من غيول، شين من بكي ممن تباكاً قولاً وربما اتفق المأخرون على
 حكم لم يقل به احد من المتقدمين الى آخره مردود ممنوع لاننا لانسلم ذلك الا في مسألة
 لم يجر لها حكم في المتقدمين او لم يستقر فيها قول منهم فان ذلك جائز بل اشكال
 واما ان يكونوا متفقين على خلاف ما اتفق عليه المتقدمون فدون تسليمه ومبنيته
 خطأ العباد ولهذا قلنا ان اجاعات المتأخرين لا يجوز مخالفتها ولو كان الامر
 كما توهم لما زعمنا كما يقول كونه ممنوع قال ربه ومنها ان يستيد لا يعتمد على المرسل

في حدوده

واجماعه لا يخرج عنها لان مستند اجماعه اما المصروا استقرارا لا قايلا للعلماء وهذا مستند
 كتحليله او النقل من الغير فيدخل في المرسل فكيف يجوز له العمل بها مع اشتراطها اطلاقا
 الاخبار والجواب انها انما تكون من المرسل اذا كانت على سبيل النقل لمقتدين بسند
 منقطع والظاهر خلافه فانه يدعى قطعيتها بل يدعى ان معظم النفقة عنده معلوم بالضرورة
 فيكون طريق معرفة اجماع عنده انما هو العقل لا النقل كرجوع المملوكة والركوة وكذا
 وجزمه بها مثل فزم الصدوق بالخبر حيث يقول قال الامام قد كذا فيدخل في المسألة
 لزمها بذلك اقول في الاعتراض في قوله واجماعه لا يخرج عنها منع اذ لا نسلم ذلك
 ولا سيما على رأي من يشترط في النقل الاطلاع الابتدائي كمال ان الظاهر ان الواقع
 كذلك وان توهم خلافه فلا ارسال في شيء من اجماعه والمصروا استقرارا بالتدريج
 الذي تبارى به المطلوب غير مستعذر كما مر والنقل يعتبر فيه الاطلاع الابتدائي بمعنى انه
 ينتهي اليه فلا يكون شيء من مستندات اجماعه مرسل بل جرى في ذلك على صله
 من عدم جواز العمل بخبر الآحاد وفي الجواب ان تحليله بقوله فانه يدعى قطعيتها على
 اذ ليس كل من ادعى شيئا سلمه لاجل انه يدعى ذلك وقوله بل يدعى ان معظم النفقة
 عنده معلوم بالضرورة فيكون طريق معرفة اجماع عنده العقل لا النقل الى مثل بقوله
 فان كان دعواه قطعيتها اجماعات مقبولة فزعوى المتأخرين قطعيتها اجماعات مقبولة
 اذ لا فرق وان كان لانه لا يقبل الا المتواتر ولا يعمل باخبار الآحاد فلهذا قبلت اجماعاته
 فتمتن تأخر من الشيخ كابن ادریس لا يعمل باخبار الآحاد ويدعى قطعيتها اجماعات بل معظم النفقة

كالسيد هرفا بحرف فهل يكون اجماعيات ابن اريس حجة فان قبلها هذا الشيخ فمن ترضى بكل تحليل
 لكنه لا يقبلها قال ردونها ان اجماعاتهم مخالفت صحاح الاخبار بالاصطلاح الجديد والجواب انه
 لا يرجع في ذلك بعد ما عرفت ان مثل اجماعاتهم انما هي صحاح الاخبار بالاصطلاح الاول وهم
 اعرف من غيرهم والضعيف ما صححوه وان كان صنيفا بالاصطلاح الحادث والضعيف ما ضغفوه
 وان كان صحيحا بالاصطلاح الحادث اقول مراد المعترض ان الاجماعيات اذا اعتبرت انما كانت
 حجة اذا تضمنت الخبر الصحيح واذا عارضها الخبر لم تكن حجة لان دلالة الاجماع على قول الامام حكمه
 اجمالية ودلالة الخبر على ذلك تفصيلية ولا ريب في تقديم المفصل على الجمل ونرى اكثر الاجماعيات
 تعارضها الاخبار الصحيحة على اصطلاح علماء المتأخرين فكون الاجماعيات بالكلية وهذا الكلام
 مبني على طريقتي اهل الاخبار والجواب بحجة على ظاهر ذلك ولا يبعد انه اوردته واجاب عنه
 واما على ما قررناه فانها ان كانت حجة لاشتمالها على قول الحجة نعم الضمير الصحيح الذي لا يتصل
 غير ما يظهر منه اشتمالا قطعيا لا كتحليل النقيض فاذا عارضها الخبر الصحيح كانت اولى بالعمل بمقتضاها
 لان الاجماع خبر ضخم صريح واجب الاتباع لازم العمل بمقتضاه بخلاف الخبر فانه وان كان صحيحا
 باعتبار سنده لكنه لا يمنع النقيض لافي صحة الورد ولا العمل ولا في الدلالة فلا يعارض الاجماع
 وراجع ما مر و قوله في الجواب وهم اعرف من غيرهم بكثرة الضمير ما صححوه بناء على طريقتي لانه عرض
 عن الجواب بنحو ما قلنا من ان الاجماع انقضوا وخصوا وصرحوا بالخبر لانه لا يرى ذلك الى ما قرر
 من ان الضمير ما صححوه المتقدمون واما الضمير بالاصطلاح الجديد فليس بشي ولا يعتمد وهو
 غلط وعدم معرفته بطريقتي المتقدمين على الحقيقة وان ثبوتهم ما ثبوتهم كثير من العلماء وبيان ما نشرنا

اليه من ان الاصطلاح الجديد معمول به عند المتقدمين في اكثر المسائل الالهية غير مدون فلما دون المتأخر
 شكر الله سبحانه عابوا عليهم وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ومعنى البيان ان جهات الترجيح للاخبار كثيرة
 ليست بنحو واحد وذلك انهم مرة يترجحون عند التعارض بمطابقة الخبر لعمل الفرقة المكاتب او
 لثقة او لحلف العامة او لتكرره في الكتب لاصول او لشهرته او لصحة روايته وثقةهم فانهم كانوا
 يعتمدون على رواية مثل زرارة ومحمد بن مسلم وليث المرادي وبريد وباقي من اجعت العصابت
 على تصحيح ما يسمع عنهم ومن معان ما يسمع عنهم ان ما صحت روايته عنهم فتعمل البعثة فاعلموا
 على تصحيح وروده او العمل به ونظير ذلك البخاري فان عنده القدر والمبرور والمطهرة
 وفي غالب عمله يستعمل القدر والمبرور ولا يستعمل المبرور الا اذا اراد ان يستعمل القدر والمبرور
 واذا اراد ان يعمل بابا او سفينة احتاج الى استعمال المطهرة كثيرا فكما انه في غالب عمله لا يستعمل
 المطهرة الا اذا اخذ يعمل في سفينة فانه لا يبدل منها لاجل رقي السائر لا يخرج المطهرة على غيرها
 الا لا يستغنى عنها كذا كذا المتقدمون لما كانت الاصول معهم والائمة عنهم ظهر انهم
 كانت غلب حاجتهم اليهم ثم والى الاصول المعروضة عليهم ثم واذا احتاجوا الى تصحيح الاخبار
 بثبوت الرواية استعملوه ولهذا ترى اكثر التوثيق بالنسخ عنهم عليهم السلام لانهم يسئلون عن احوال
 الرواية ليعتمدوا على روايتهم فيوثق الائمة عنهم لانهم رجالا ومدحون آخرون ويندبون آخرون
 ويعتبرون اقوالا ولا يراون ذلك الا تصحيح روايتهم وهذا ظاهر وفي رواية زرارة خذ ما تقول
 اعد لها عندك واوثقها في نفسك وشكها رواية عمر بن حنظلة لم يثبتوا غيرها فالمتقدمون
 كما يستعملون القرآن يستعملون هذا وهو من القرآن القوية التي لا شك فيها وكيف يعترضون

على الشافريين في ذلك استقدمون يعاون به قال الصدوق رة في كتاب الفصال لا يسجل الى رة
الاخبار متى صح طرقها وقال في باب الرصية من رة فدور الاخبار العتيقة بالاسانيد التوت
وقال في آخر باب صوم التطوع من رة واما خبر صوم الغدير والشرب المذكور فيه لمن حصل فان
شئنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد كان لا يحكي ويقول انه من طريق محمد بن موسى الهادي وكان
غير ثقة وكلامه لا يحكي ذلك الشيخ قدس الله روحه ولم يكلم بحجة من الاخبار فهو عندنا مشرؤك غير صحيح
وفي رة ايضا في باب جبال الوضوء بعد ان اورد حديثا في المسح على العين الى ان قال على ان الحديث
في ذلك غير صحيح الاشارة وكلامه رة في خبر صوم الغدير يحل ان جميع الاخبار التي يرواها عنه في
ذلك الكتاب الذي هو كذا وقد صحها شيخنا ان تصحها وانما هو خبر جده شيخنا في رة العلماء
المتقدمين مما يطول به الكلام فان اجاز للصدوق هذه الطريقة لزم ان يكون الصحيح من جهة
صحيح معتد او لا عتب على من رونه وان شئنا من طريقة الصدوق رة ومن قبله فانهم كلهم هكذا
اذا احتاجوا الى الترجيح تصحيح السند وكلام شيخنا رة في الحجة ظاهرة في هذا المعنى فان منع
في هذه الطريقة سقط البحث قال رة ومنها ان الشيخ قد يدعى بالاجماع على حكم ونما لعل قد
يدعى بالاجماع على خلافه والجواب ان اجماعات الشيخ على الشيء وضده انما يكون في
قولين مختلفين يستندان الى خبرين مشهورين متعارضين حكمت الطائفة بصحتها وجرأ العمل بها
من باب التسليم فنصح اذعاء الاجماع على كل من القولين المستندين الى الخبرين المتعارضين
فيعني بالاجماع من المشهورين جماعة عملت باحد الخبرين وراى بالاجماع ان المشهورين
جماعة عملت بالخبر الآخر ولا غرو في ذلك ولا تضاد ويدل على ذلك انك لا تراهم يدعى

لاجماع على شئ وضده الا وهناك خبران منها فان والآن على القولين وقد استشهدا في بعض
 مسائل الى جواز دعوى لاجماع على شئ وضده ولا تناقض في ذلك لان اصد الخبرين يجوز العمل
 بهن حيث انه حكم الله في الواقع والا فربما يجوز العمل بهما بل خاصة وان لم يوافقا كل الواتقي وانما
 يكون تناقضا لو اردنا العلم والظن ان مدلول كل من الخبرين هو الحكم الواقعي ونحن لاندعي ذلك
 بل ننزل انه كيفينا في جواز العمل بهما بخلاف على ما يفهم من كلامهم ثم اما الحكم بكون مدلول الخبر موافقا
 لحكم الله في الواقع او العلم بكونه ورده عنهم ثم سواء علم كونه موافقا للحكم الواقعي ام لا ولعلم موافقة
 للحكم الواقعي كونه مجعاً عليه او مخالفا لما عليه العامة وما عدا ذلك كتحليل الامر من اقول مخالفته
 الشيخ لما يدعي من اجماع في موضع آخر حكيم او باجماع انما تكون اذا كان اجماع منقولاً ولم
 يظهر الدليل الجازم على انحصار الحق فيه فظهر له في وقت رجحان دليل حكم مطابق للاجماع المنقول
 فائدة دليله بنقل اجماع لان اجماع المنقول لا ينقض عن سواد خبر الواحد ان لم يرد عليه كما قرأناه
 سابقاً ولم يكن عنده مانعاً من التقيض وفي وقت آخر يظهر له رجحان دليل عكس ما قال سابقاً
 وهو مطابق لاجماع منقول غير الاول فيؤثر به بتعلل ذلك لاجماع وليس عنده مانعاً من التقيض وقد
 يكون مانعاً من التقيض اذا كان اخيراً او ان المنع من التقيض في اليقين والاعتقاد لا في
 الواقع وان كان اخيراً لا يقال ان تعلل اجماعين غلط لانكم قلتم ان النقل يشترط فيه اطلاع
 الابتدائي واذا كان المال بهذه اثناع نقلان او احدهما لا تنافي اتفاقين مختلفين لا ما تقول
 لا يكون اتفاقان مختلفان الا انما تقول بجواز النقلين المختلفين لا محال المحصل الا في كل
 منهما او في احدهما والاجماع المحتمل الاخر لا يشترط في تحققها الاتفاق ليقع التذافع فيجوز ان

١
١١
تكون تلك الاجماعات محملة فاحصة بمحصلها وهي تختلف باختلاف اوقات فيلها بل
المتعددة بل في مسئلة واحدة في وقتين فلا حاجة الى ما ذكره مرة في الجواب فبيان الاجماعات المختلفة
انما يتحقق اذا وجد خبران مشهوران ليس لاهل احداهما راجحة على الاخرى الى ان يؤول الحال الى التخيير
ذكره لان ذلك فرض بعيد لا يكاد يتحقق وكيف يوجد خبران مشهوران مختلفا الكلم شيان
في العرض على الكتاب الستة ونداهب العامة وعمل الفرقة وفي ضمة السند وفي الرواية في جميع
ما يعتبر في باب التراجع وفي الدلالة على المراد وفي تكررها في الكتب الى غير ذلك من اعتبارات
حتى يبلغ الحال الى التخيير هذا بشئ لا يكاد يقع وعلى مقتضى كلامه انه ان كل الاجماعات
المختلفة مستندة الى روايات من هذا القبيل فيلزم ان يكون ذلك كثير الوقوع ولو كان
كثيرا لعثرنا على خبرين فضلا عن كثير حتى ان بعضهم منع من وقوع خبرين كل فرض ومنهم
حكم بوقوعه ولكنه قليل واما ورود حكمه في الاخبار فلا يدل على وقوعه وانما يدل على امكان
الوقوع وما يترأى من وقوعه كافي مكانة الحميرى المتقدمة الدالة على التخيير من العمل بالعام
والعمل بالخاص فالتفتية لان الماصح حاكم على العام وما يظهر من بعض انظار البعض فلو علم ان
في النظر والتفاداة والترجيح كما يحصل فيه التوقف لبعض فانه في الحقيقة للقصور او للتقصير
ففي الحقيقة ليس الا حكم واحد كما للتوقف والتخيير من باب التسليم ليس منه بل كل حكم غير جائز
ليس منه ايضا واما التخيير الجازم كتخيير الكفارات فممنه وليس حديث الثليلث نافي لما قلنا
حيث يقول حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك الى اخره لان شبهة حكمها في ظاهر
الشرع ظاهري واما حكم بكونه شبهة فلا يقال لما في القرائن وعلى خطتها طريق الاحتياط لكنه لا ينافي

بان الحكم ففى الحقيقة ليس الحكم الا عرايا او صلايا وليس بعزير على من له اهلوية الاستنباط كتحصيله نعم قد
 يكون الباحث عن حكم قاصدا او مقصدا فى استطلاع الواقع فيحصل له التوقف والتردد لا قال ان
 العلماء الاعلام كثيرا ما يتوقفون ويترددون وثبت لهم اجل من التحصيل والعصر لا تانا بقول هذا حق
 ولكن لا يلزم من كونه كذلك انه لا يحل فى حال او قيل انه قد يعجز على ثبوت عنده ولم يراجع اوانه
 سلك فى قوله بالتوقف طريقة الاصياط فى الاتفا اذا لم يكن محتملا للعلل لا هو ولا غيره
 الى غير ذلك من الامتالات فظهر مما فرغنا ان الاجامعات المختلفة ليس اذكرة سببا لها
 ولا خلافا وتعدنا وانما السبب كونها مخصصة خاصة على كونا مرسبا بقوله وانما يكون تناقضا
 الى كلام طبع معناه المقصود فى الجملة الا ان العبارة عنه فيها ما فيها ولا فائدة فى البحث فيها لخصه
 مراده قوله ويعلم كونه موافقا للحكم الواقعى بكونه محتملا عليه او مخالفا لما عليه العامة الى ان تفصيل
 يعلم مما سبق لان معرفة موافقة الحكم الواقعى اذا اجمع عليه المسلمون كافة والفرقة بالحقة كافة
 لا شكالى فيها اما باقى اقسام الاجماع ففى تماثيل وانما مخالفة للعامة فغنية تفصيل وهو انه
 ان اريد بالمخالفة لما علم من مذاهيب العامة فهو تماثيل الامر ان اذ يوجب خبر مخالفا علم
 من مذاهيبهم ومذاهيب الخاصة وان اريد بما علم وما تحيل بما على ما هو الظاهر ان ما يكون للفقهاء اعم مما
 علم من مذاهيب العامة لان مذاهيبهم منبثبة على التماس والراى والاستحسان وعلى ما تشتمل به
 والاغراض والاغراض ومتنص ذلك لا ينضبط فيما علم ولا تانا كبدى الاخبار ما يخالف الحق ولم
 قيل به احد منهم فيما علم ولا يوجب حكم لا حق ولا باطل مع انهم انما فعلوا ذلك وخالفوا بيننا لنسلكم
 وذلك خلاف الحكم الواقعى ولما ازان يتجدد لهم قول لم قيل به احد منهم لان احكامهم منوطه بالاعراض

والشهوت فان اريد به في لغة لما سوى الحق فهو مما يعلم من لغة الحكم الواقعي والآفة كما قيل
ولا ترتب بقولي لما سوى الحق فان الحق لا يستتب باسواه قال زه ومثله ان اتفاق
الفرقة الحقية كلاً على حكم من الاحكام متعذر في نفس غير معلوم واتفاق جماعة من خواص
الائمة على حكم لا يكون حجة الا اذا علم انهم لا يعتقون الا بسمع من الامام هم والمعلوم
من تتبع انما هم شتاتهم في الاحكام الشرعية الى الطواهي القرآنية فيجوز خلافهم
في ذلك لسوء فهمهم ثم يثبتوا ذلك بان وزارة خالف الامام عم في مسئلتين الاولى
ان وزارة يعتقد انه لا واسطة بين الايمان والكفر لقوله فممن كفر ومن كفر ومن كفر
مصرح بعبودية الواسطة بينهما لقوله ثم طموا عهداً فاهلوا واخرتينا الثانية ان وزارة
يعتقد ان الامم بحجها الاخوة عما زاد على الهدس وان لم يكونوا الابل لقوله كم وان كان
له اخوة فلا مة لهدس ولم يعرف انه يشترط في الاخوة الحاجين ان يكونوا الابل ثم اردوا
ذلك بخبر صحيحه الفرائض التي ادعى وزارة انها باللة وانها ليست بشي وانها خلاف
ما الناس عليه مع انها اطوار رسول الله وخط علي و الجواب عن الاول الراجع الى نفى
الاجماع الصيقي ان اجماع الفرقة الحقية على حكم غير متعذر اذا كان مثله هذه الاحاديث
المتواترة او المنقولة بقرائن القطع على ما تقدم وسياتي فيه مزيد بحث ايضا ان شاء الله
وعن الثاني الراجع الى نفى الاجماع المشهورى ان وزارة واساله كابن صمران والطيبار
ونحوهم كانوا قبل صحتهم لائمهم فلا ملة الحكم بن عتيبة وغيره من نقباء العامة وقيل عرافة
صحتهم لائمهم كانت لهم مذاهب فاسدة مستفادة من علوم اهل السنة والجماعة فاعلم

لذا هي المعتبرة عند عتبة النبي صلى الله عليه وآله الذين امر بالتمسك بهم بل كانت لهم مذاهب مكررة
في الجبر والتشبيه والتجسيم ومنهم الهشامان ولعميتون بأسرهم سوى الصدوق كانوا أكملهم غلظة
وبعد ان استنصرنا رجعوا الى الحق واستدار فما ذكره لا يكون طعنا في وزارة حتى يكون صارفا
عن انه يعني بشي الا وهو مطابق لقول امامه كيف لا وقد ورد في حقه وحتى غيره من
سائر الخواص الامر باتباعهم واخذ معالم الدين عنهم خصوصا وعموما ولا سيما وزارة فانه
وردت فيه كصوصه ثمانية ومع غيره اخرى اخبار كثيرة تدل على الامر باتباعه وانه من الاربعة
الذين هم اوثار الارض وانهم كت العصمة وفوق العدالة فان كانت الاخبار المتكررة في حقه
يعارضها خبر الحقيقة الذي لو ابقى على ظاهره دل على كفر وزارة لزم ان لا يقبل منه خبرها
عن امامه بالمرّة لعدم جواز قبول خبر الناس في احكام الدين فلا بد من عمله على ان ذلك يقع
منه في بابي مروه بل بها صريح وان الامر باتباعه وقع من الامام بعد تكامل وتام صليته بامامه
عليه السلام قطعاً ورسوخ علمه المستفاد من امامه وبيان عفته وسداده وديانته فهو لا يخرج في
فتواه عن مذهب امامه قطعاً غير انه مبتلى بمنازعة العامة كثيرا لكونه كان منهم فاحترق
عنهم فهم لا يلبون منه ما يتعلم من امامه ويكتبون عليه بالقرآن فتقع المما وضعت بينهم في ذلك
فاذا اعيان عن رد الالباب رجع الى امامه وخلصه في لاية القرآنية على مذاق العامة
ليثبتين الفتى من التمين ويكون وسيلة الى دفع حجة المبكرين اقول كلامه في الاعتراض
مبني على طريقة من اثناء التطلع على الامام الا في زمن اصحاب الائمة ع وقد مر جواب
مرارا وقوله رة واتفاق جماعة من خواص الائمة ع الخ متجوز من جهة عدم تحقق الامام

بمجرد اتفاق جماعة الآان قوله آا اذا علم انهم لا يثبتون الابحار من الامام ع ليس بمتمتة وقدر
جوابه وتحقيقه وقوله ولمعلوم من تتبع آثارهم تمتة في كثير من الاحوال وفي جوابه بعض المناقشة
لا يفي طائلها بطولها وليس لنا فيه فيما نحن بصدره فائدة قوله ومنها ان صحة الغرض
صريحة في ان ابحار قد لا يكون مطابقا لقول الامام فان قول زرارة فيها نص في مخالفتها
فيما عليه الناس كافة عامة وخاصة والجواب الى المراد بالناس في الخبر انما هم المالكون فقط لا طلاق
الناس عليهم في جابر الاثمة ولا ريب ان ابحارهم ليس بحجة قطعا لعدم مطابقتها لقول الامام ع سبل
في الحديث دلالة على ان ابحار حجة فان زرارة انما جزم بطلان الحقيقة لما جزم بذلك عاتلا
ان هذا ابحار الذي تطع بمخالفة لقول الامام ع ليس بحجة ولكن زرارة لم يثبت له بعد لكونه
صديقا لاسم اقول جوابه ركه طبع وان كان انما صنع قبل الاعتراض قاله ومها ان
فصل كلامهم على استماع من سلمه غير كاف في المطلوب لجواز سهوهم في استماع وخطاهم في فهم المراد
من السمع كل هو مشاهد في كثير من المواضع والجواب الى هذا اولا تشكيك في مخالفة
المقصود لدالة على الامر باتباعهم واخذ معالم الدين منهم فلا يجوز الالتفات اليه وثانيا ان
تجوز خطأ جماعة في الواضحات الموثوق بصحتها وشدة تحزيمهم عن الغلط في امر سمعوه من امامهم
في غاية البعد عدا كيف لا ونحن نقبل رواية الواحد منهم ونعمل بها ولا يجوز تعديها مع تجوزنا
سهوا وادبها مع ان تطرق الاضاللات على رواية لم يروها الا واحد منهم اكثر من تطرق الاضاللات
الى فتوى جماعة بشئ سمعوه من امامهم ع وامعوا عليه بكثير وكذا ايضا جواز خطاهم
فهم عن المراد لا امامهم يدخل في الروايات لان اكثر ما مروية بالمعنى فلو كان مجرد تجوز خطاهم

في فهم المعنى مانعاً من قبول فتوهم المسموع من انتمهم فكان ذلك مانعاً من قبول رواياتهم
 المسموعة من انتمهم المنقولة بالمعنى وقع هذا الباب يوجب عدم جواز العمل بالروايات التي لم يبق
 للشيعة أصل يعتمد عليه سواء انتم انتم هتدوا على تلويز خطاهم في فهم المعنى المراد بان الشيخ
 وجماعته وقع لهم اللطاف في فهم المراد من حديث التميمي الذي هتدوا به على انه يجب القربان للفصل
 ومعلوم انه مجرد دعوى ومن اين ثبت خطاهم في الواقع بل جاز ان يكون الماخذ عليهم من غيرهم
 من عصمة الله على ان الكلام انما هو في خواص لائمه من الذين حازوا اخطا المشافهة وعلوموا
 عرف انتمهم فكانوا هم اعرف من غيرهم من الماخذ من بوجه الادلة من احوال انتمهم وديانهم
 وتزير انهم فالحق بهم في حسن الفهم فوثق وان جاز عليهم اللطاف انما لا نقول بعصمتهم بل نقول
 انهم ابعد من الظاهر من غيرهم اقول قول المعارض غير كاف في المطلوب لجواز سهوهم انهم ليس
 بصحيح لان هذا الاحتمال اذا وزن باصابتهم لا يعادله والاحتمال انما يجل الاستدلال
 اذا كان مساوياً اما اذا كان مرجوحاً فلا يفرق لان الظن والظاهر حجة مع ان السهو
 خلاف اصل ثمة انما اذا وثقنا على التحقيق قلنا ان المعروف من مذهب الشيعة ومن اخبار
 انتمهم لا غبار على رواياتهم وعلى كتبهم التي رويها وانما اعتمدوا عليها لاسيما انتمهم
 بذلك وهذا لا شك فيه وليس ذلك الا لعلم انتمهم بانهم لا يتبع منهم سوء كفى لانه
 لو ضل في مسألة لا خبروا عليهم انهم بها لما تقدم من قوله انهم انما ان زار المؤمنون ردهم
 وان نقضوا انتمهم لهم وطريق اخبارهم عن شيعتهم في بيان ما يتبع سهواً انما لا للصواب
 او عدا ان ينصروا لكل طريق الى الحق والى الحكم او ما يكون مكن من نصر او اجماع او تسديد

بحيث يستحيل في الكلمة ان يكون اهل الحق على باطل او يكون سيج اتبع علمهم سلم في ارضه يملكون
 ما امروا باصلا صرح علمهم به ولا يجوز ان يجهلوا شيئا من دين الله الذي جعلهم قوياً عليه قال
 كان سهو من اصدار الرواة في مسألة حفظها آخر ولا يجمعون على سهو ولا الغفلة وعدم فهم
 المراد ولهذا قلنا ان الاجماع دليل قطعي حتماً تحقق لكل خلاف الخبر نعم الخبر المتواتر كذلك
 ولهذا قيل ان الاجماع ناطق بخبر متواتر ولا بأس بهذا القول الا انه قيل ان مفاد الاجماع
 والخبر المتواتر سواء الا ان بينهما عموم وخصوص مطلق اذ كل خبر متواتر اجماع وبعض الاجماع
 خبر متواتر كما اذا كان في جملة كثيرين وبعضه ليس بخبر متواتر كما اذا كان ممن لم يبلغوا
 جملة مضاعفاً عند من يشترط في التواتر الزيادة في الرواة على اربعة اما من لم
 يشترط فعنده الاجماع خبر متواتر والخبر المتواتر اجماع ففي كل مادة يتحقق الاجماع بمقتضى
 السهو والغفلة وعدم فهم المراد وقد مر كثير مما يؤيد هذا المراجع وهذا القطع في الجواب كل
 الوجه لمن عرف وقوله في الاعتراض كل جهل بهد في كثير من المواضع ليس في محل النزاع
 اذ محل النزاع تحقق الاجماع لا تحقق الاجماع اذ لا نقول انه لا يكون من احدهم سهواً غلط
 ولا نقول اذا احتمل السهو بطل الاجماع ولا نقول اذا احتمل السهو امتنع حجته وانما نقول
 اذ ادل الدليل على البطلان الذي قرأه من انما يتحقق الاجماع امتنع احتمال السهو والغلط
 وعدم فهم المراد فانهم لا يظهر من هذا ان قولنا في الجواب ثانياً ان كونه خطأ جماعية
 من الخواص الموثوق بصحتهم الا بعيد من الصواب وما بعد هذا من كلامه وان كان
 مناسباً للاعتراض لانه مخصص عليه على الظاهر الا انه فشرقي مبني على شرقي

وقوله في الجواب ثم اتهم استدلوا على جواز خطاهم في فهم المعنى المراد بأن الشيخ وجاعته وقع في
 الخطأ في فهم المراد من حديث التميمي الذي استدلوا به على أنه كذب الضربان للفعل معلوم أنه محذور
 دعوى ومن أين ثبت خطاهم في الواقع بل جاز أن يكون اللاحق غيرهم ألا ليس علماً
 ينبغي لأنه جعل أصابة الشيخ اقتصاراً والحق أنه في فهم هذا المعنى مصيب وهو اختيار المفيد
 في غير الرسالة المغيرة ولقد وقى وسار وأبو القلاع وابن ادریس قالوا لاخبار وردت
 بضربة وبضربتين وهي مطلقة وخصوا الضربتين بالفعل فان قيل هلا حكموا بوجوب الوجدة
 واستعمالها في أو بالتحسين فيها مطلقاً قلنا قد علم بالدليل استماله تناقض اخبارهم وان
 اختلفت ظاهراً وعلم ان الجبابة حدث اكبر ولهذا لما يرفع الالف والفعل والحدث لا يصغر رفعه
 الوضوء وهو طهارة صغرى كذا ان الفعل طهارة كبرى ولا يربط الضربتين بالرفع من الضربة
 لأنها كمالان من الظهور وهو الرابع كثر ولان مع اليدين بالضربة الثانية المبدئية اولى
 لذلك وكثرة الفعل الدال على المبالغة المناسب لكبر الحدث والاستلزامه تقرر بقدر الذي
 هو الجانب لا قوى في رفع الحدث لا يقال ان منهم من لم يشترط العلوق فلا فائدة في كثرة
 ما يحل من الرابع بل يستحب التفضيل لا كما تقول ان الحق يشترط العلوق اذا كان وان كان
 لطيفاً ولا ينافيه جواز التميمي بالجرح لا مكان ما يصل به العلوق فيه من غايته وكونه ولو قيل لو كان
 كذلك لما جاز التميمي بالجرح اذا كان معسولاً او وقع عليه مطر قلنا ان اللفظ العام ينافي طلب
 افراد متعلقاته ولا يضر تكلف بعض الرابطة في بعض الافراد ظاهراً لجواز وجودها وخفائها
 او وجودها يتوهم تمامها مثل حصول فراء الطيعة متيثة في الماء بل لا يكاد تفقد من الماء الا

انتهى في مثل الدجاجة والفرات أكثر: أظهر بل لولا وجود الماء لما عاشر في الماء الموت على ما يرهن عليه في قوله
 أو ما يحجب فكذلك من ذروا الزناح ولا يكره في الحكمة توفيق جميع المكلفين على ذلك حيث
 يقال لهم ما وجدتم الرابطة فتمتوا والآلة فلا لحافها وعدم قابلية كل مكلف للأشياء الدنيئة
 التي لا تهدي غلب الخواص فسهل أهل العصمة مدارك الدين والتكاليف بتعليقها على ما هو
 وعلى الغالب كان في الواقع أنها التعليق على الرابطة ولا ينافي ذلك أيضا بشيائ التفتض
 لأن التفتض إنما يذهب به ما يشوه البشارة مما غلط من الراسب بالمالط وكفى مما لطف حصول
 مشاه في نفس الأمر وكشفه على نحو ما ذكرنا من الفناء ولا ينافي فيه أيضا قوله تعالى في سورة البقرة فتمتوا
 صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم لعدم ذكر منه لأنه لو أريد به ذلك لما حذفه ولأنما تقول
 أن هذه نزلت لبيان كيفية التيمم لا لبيان التيمم به والآية التي في سورة المائدة نزلت بعد
 سورة البقرة فلهذا كانت آيتها لبيان التيمم به فأثبتت فيها منه فيكون الضربان للغسل
 النسب على أن الشيخ تاج مع هذا جمع بين الأخبار بالاجازة لمختصة كسنة وزارة عن أبي جعفر
 قال ضرب واحد للوضوء والغسل من البائة بضرب بيدك مرتين ثم تنفضها نفضة للوجه
 ومرة لليدين وصحة قوله بن مسلم عن أبي عبد الله أن التيمم من الوضوء مرة واحدة من البائة
 مرتين وقد صرح في سبب بوجه الجمع بنحو ما ذكرنا وربما فهم من كلامه في سبب حيث قال وما ورد
 من الأخبار التي تضمنت أن الغرض مرة على جهة الإطلاق خبر ابن بكير عن وزارة أنه قال قال بال
 الضربة الثانية مستحبة في الغسل إذا قيل بالمشهور أو مطلقا على القول الآخر فإن ثبت ذلك
 قول له فهو جمع بين الأخبار حسن متوجه والشيخ إبراهيم بن سليمان التطيفي في شرح الغيبة الشهيد قال

في رد دليل المشهور مع امكن على الزائد على الاستصحاب و استوصيه هذا الحمل المحقق في المعبر عنه
 صاحب الكفاية وصاحب الدلائل بعد ذكر امكن الحمل على الاستصحاب جعل الا حوط عدم ترك المتيقن
 مطلقا وكذا صاحب ذخيرة فلا يكون على كل حال ما وقع منه عن عدم فهم المراد ولا خطأ بل صواب
 وقوله على ان الكلام انما هو في خواص الائمة الذين عارضوا خطا المشافهة بياض كلامه
 ينافيه لانه ممن حكم له بصحة ما يدعيه الاجماع وبها فرق بينه وبين المتقدمين في صحة ما يدعون من
 الاجماع لسنن الظن فيهم بعدم الغلط ففيل المفهوم قال ومنها انه مع العلم بانهم لا يتكلمون الا بقول
 الامام ثم ولا يفتنون بشئ الا بعد السماع منه اى حاجته الى الاتفاق ولم لا يكفي اصداء
 الاطلاق والجواب انه قد بينت سابقا ان هذا العلم انما يحصل من تتبع احوالهم والاطلاع على
 توهم وديانهم وهو مختلف باختلاف احوالهم فقد يحصل باثنين بل بواحد وقد يحصل بعشرة بل
 بعشرين اقول وهذا مثل ما سبق ولكن كلام المعارض متجه على ما قرر هو وليس له جواب جواب
 ولا مطابقة فان قوله ان هذا العلم يحصل الا لا يمتشي على معرفته بالاجماع فان لفاعل ان يقول
 ثبت عندنا العلم بالتبعية فلا يحتاج الى الاتفاق بل الواحد يكفي واما على ما قررناه فان الواحد لا
 على كل فرض على خبر الواحد الصحيح الصحيح الدلالة فلا يثبت به عندنا ما ثبت بالاجماع للاصالة
 السابقة فراجع ولا عبرة بمجرد الاتفاق على ان قوله وقد يحصل بعشرة بل بعشرين ينافي قوله
 بان العبرة بالنقص لا بغيره ولهذا قال لو تعارض الاجماع والخبر قدم الخبر لان دلالة على قول الامام
 تفصيلية بخلاف الاجماع وظاهر كلامه ان الواحد قد لا يحصل بالعلم وهذا خلاف ما قالوا بانهم لا يقولون
 الا بالنقص ويلزم مع ذلك ان الواحد كاف لانه لا يقول الا على سماع الامام عما قال ومنها انهم

ليست فتاوى مجردة عن الاسناد الى الامام ثم لان من عاديهم انهم اذا سمعوا من الامام ثم سئلوا هذه
 والجواب ان هذا فيرسل بل كثيرا ما يفتون بالكلم ولا يترحمون باسناده الى الامام ثم تغنيه عليه ولا يبل
 غرض آخر وكثير من الاحاديث ناطقة بذلك والاستبعاد بان النسخة تنقضي الاشارة بقول العامة لا
 بتول الامام ثم من غير نقل عنه غير موقفة فان النسخة كما تكون بالوجه الاول تكون بالوجه الثاني وما
 يستند به على صحة الوجه الاول تنقضي الوجه الثاني وعلى تقدير تسليم الدعوى تيم المطلوب ايضا فان نقل
 الشيخ مثلا اجماعهم ياربه اجماعهم على الرواية ومن رويها عنهم تعرف مذاهبهم وهذا يجب ان يحتمل قوله
 فلا يجوز له رد اجماعات الشيخ واظهاره وهذا حالها اقول مراد المعترض انهم اذا قلتم انهم لا يفتون بغير قول
 الامام ما كانت لهم فتاوى حتى يحصل باتفاقها اجماع وانما فتاؤهم متون الاخبار فلا يلزم من دعوتهم
 الاجماع حجية الاجماع وان كان كلامهم حجة لان حجته حجة النص وهو متجه على رتبة هذا الشيخ قال
 ومنها ان دعوى وجود كتب اصحاب الائمة افضل عن معلوميتها في عصر من تقدم على الشيخ كالكليني
 والصدوق بعيدة عن الانصاف الى ما جاب بانه ان لم يحصل الكل فلا ريب في حصول البعض
 وهو كاف الى ان قال ومنها ان الاطلاع على مذاهب هؤلاء لا يدل على الاطلاع على سائر
 مذاهبهم فضلا عن مذاهب غيرهم والجواب انه لا يحتاج الى ان يطلع على سائر مذاهبهم الا لمن يطلع
 اثبات الاجماع القاطن المدون في اصول الفقه وتخصيل اصعب من صيد الغنم واما من حاول
 اثبات اتفاق مجامع من خواص الائمة على حكم رواية وفتوى فلا يحتاج الى ذلك بل هو سهل من كتاب
 بارد الماء على السيد والشيخ ومن قبلهما اقول وايضا كلام المعترض متجه عليه وعلى ما رتب ويلزمه
 من جوابه بالاكفاء بتخصيل البعض المتقدمين الاكفاء بتخصيل البعض المتأخرين فان كان

انما قبل من المتقدمين لسن التلقين فيهم كما ذكر سابقا في فهم مراد الامام عند نقل الحديث بالمعنى وعدم استهوا
 في النقل فكذا كانت المتأخرون فانهم اهل لذلك لان فيهم من لا يكاد يوجد مثله في المتقدمين في التذكريات
 الا ان يقول بانهم يعملون بالآراء والقياس والاحتسان والآن يلزم ما يلزم للمتقدمين قال ربه تمتة في الاماكن
 وفيها امور الاول ان الجماعات التي يتبعها علماء الامامية في مصنفاتهم الاتفاقية ان ارادوا بها الاجماع
 الحقيقي في جميع الموارد فهو كذب بحت لا يجوز نسبة اليهم رضوان الله عليهم وان ارادوا بمعنى غير هذا
 فله هو رادعا ما يكون مستعقدا وقت ظهور الامامة ثم ويراد به المشهور بين خواصهم رواية او فتوى او رواية
 وفتوى او عدم الظفر بالمخالفة حين دعوى الاجماع فدعوى الاجماع من المتأخرين كالخاضعين لشيوخهم
 واضرابهم من غير نقل من المتقدمين غير مستقيم لعدم امكان اطلاعهم وانما نقل السيد والشيخ ومن تعظم بها
 يمكن اطلاعهم عليه من غير جهة النقل لمعرفتهم بكتب الاجماعات ومشيروا ذلك عليهم لوجود اصول الاسماء
 كلها او حلقها عندهم فيكون غاية الاجماع عندهم الشهرة او عدم وجود المخالف ولرب في محجة هذا
 الاجماع اقول قوله ان ارادوا بها الاجماع الحقيقي لا ليس بمتى وقد مترجوا به في عدة مواضع وكيف
 يكون كذبا وكثير من السائل ادعى فيها الاجماع الحقيقي وهو كذب كقولهم لو كان المخالف موجودا في المصدر
 الاول بحيث يمنع على طريقتهم دعوى الاجماع كقولهم صدق باق ماء الورر يرفع الحديث مطلقا وان لم نهم
 ليس بناقض بنسبه لانه ليس كدش الى غير ذلك ثم ان فرض الخلاف فان الاصحاب لا دعوا فيها ولا
 نظائرهما الاجماع وهو اجماع حقيقي وان وجد بقاء المخالف لانقرضوا القراض قوله فتوله ربه كذب بحت
 كذب بحت لا يجوز نسبة اليهم رضوان الله عليهم وقوله ويراد به المشهور بين خواصهم الا ان اراد به مجرد
 الشهرة فعدوا الكلام عليها وانها لا تحجة فيها الا على النور الذي قررناه فانها اجماع ومحة سواء كان رواية

او فتویٰ اور روایت و فتویٰ یا ما عدم الخبر بالمخالفین دعویٰ بالجماع فان ذلك الدلیل القاطع علی خطأ المألف
 لو فرض وجوده کما اذا دل علی دخول قول الامام ثم فهو اجماع لا فرق بین المتفדיین و غیرهم والفارق
 مطالب بدلیل الفرق المعبر واما مثل فرقة من استيدوا الشيخ من قبلها و من بعدها فليس بشئ لان شذوذه
 علی الفرق باتن هو لا، ثبت علیهم لوجو والاصول عندهم لا ينقض بالجملة لانهم ان كان استنباطهم
 واعتبارهم وانتشارهم معتبرا یمول علیه فلا ريب ان المتأخرين وان لم نقل اليهم الاصول فقد
 وصل اليهم كتبهم وصلت اليهم الاصول و هي معتبرة كالاصول بل حسن منها لان الاصول ليس كل
 تعتبر وكتب هؤلاء كلها معتبرة انتخبها من الاصول المعتمدة من يعتبر انما بهم كالتيد والشيخ
 ومن قبلها فما عند المتأخرين الا على ما هو معتد فلا فرق مع ان عند المتأخرين ما عند المتفديين
 من القرائن غالباً من شهرة البر و كثرته في كثير من الاصول يعرفونها بوجوده في كتبهم وان لم توجد
 عندهم الاصول لان العلماء في التاليل اذ اردوا حديثاً ابتدوا في استنباط صاحب الأصول
 ويعرف وجرد الخبر في اصل ذلك الا ولى المبتدئين في استنباط كان يقول الشيخ في كتابي اخبار
 ثلث الحسين بن سعيد وهو لم يلقه واما صفة ربه استند للدلالة على انه اخذه من صلبه و كذا كذا اذا
 اخذه من جامع البرز نظي قال في اول استند احمد بن محمد بن ابي نصر بل قد عرفت عادة نقل الاخبار
 بذلك و كذا كذا يعرفون عمل الاصحاب بذلك الخبر من استند لاهم به علی حکامهم وعدم علمهم به
 بحکمهم لم علی المال البعيدة والطعن في روايته ودلالته وبما الغرض عن الكتاب التسهل وعلى مذاهب الجمهور
 وبالجملة فجل القرائن بل كلها لا تكاد تخفى على المتأخرين وعندهم زيادات قرائن لا تكاد تحصل
 للمتفديين كالفراض احد القائلين وكما استقر اراكم بعد الخلاف علی قول او قولين و هذا المشهور

وبالعكس انتطاع حكم تفتية سلف موجهاد وقوع حكم تفتية جديدة لم تكن قبل وكأله حال المعتز عند النظر
 في توجيهات بنى الوارات الالهية التي سمت بنظر المجتهدين الا فط للشريعة لتلا شريع التي عن اهل
 وهذا اعظم كل شيء الى غير ذلك فمن عرف ما قررناه ظهر له يقين ان المتأخرين الذين اهتموا
 من المتقدمين بكل اعتبار وادلة هذه المروءات الشريعة من الاخبار وصحح الاعتبار ليس عليها غبار ولكن
 اقول كما قال محمد كاظم الا زرى ربه كما يحبني للقبالة واداء كل آية خاصة بواجب قال ربه اني يكون
 منعقد في زمان النبوة الصغرى على طبق قول واحد من الائمة ثم قال لم يكن صاحب الزمان مع والاطلاع
 على موافقة قوله لولهم حاصل بالقرائن المعلومة بالتتابع بل احاديث الامم باتباعهم شيئا بل ربما يقال
 انهم المعشوقون بخصومتهم بوضع العالم ثم كلمة اقول قوله بالقرائن المعلومة لا يريد بان المتأخرين
 لا يكون اجماعهم حجة عنده لانهم لا يطلعون على قوله لم يكون قولهم موافقا لقوله الذي هو شرط اعتبار حجة
 الاجماع وقد مر ما ينشئ عن جوابه وقوله بل احاديث الامم باتباعهم الى ليس بصحيح لانه ان كان الامر
 باتباعهم فخصوصا بالوكف وجب الاخذ عنهم ولم يحز الاجتهاد في مخالفة اقوالهم واقوالهم متعلقة ولا
 يجوز الترجيح فيها لان غيرهم لم يؤمر باتباعه فلا يعتبر نظره فوجب على من بعدهم العمل بكل ما علم منهم الحق
 او اختلف وهذا لا يقول به هو في ائمة الهدى ثم بل قول لا بد من النظر وال ترجيح ومن كان له تلك المرتبة
 كان مأمورا باتباعه والا فهو اول من يعرض عنه ليس في حال التول فحمة ولا في المسئلة عنه جوابا كما قال
 الرضا ثم قال ربه الثالث ما يكون منعقد في زمان النبوة الكبرى بين اصحابنا المتأخرين وليس بها
 بحجة عندي وغايتها الشهرة بينهم ولعل فيها من الشيع على ما عرفت والاحتجاج بالعدالة المانعة من
 الافتاء بغير علم مردودا بما كان استنادهم الى ما يظن دليلا وليس به دليل بعد الاطلاع عليه فان لفظون

من جهة الخطأ أقول قوله وليس في الجحيم عندي ليس تحت عندي ولكنكم ينبغي من يعرف الرجال بالتمثال
 لأن يعرف الممثل بالرجال وقد مر البيان في عدة مواضع من هذه الرسالة وحصره لا جاعلهم في
 الشهرة غلط لما تكرر على أنه قد مر أن الشهرة تكون تحت في حال ثم نقول كيف تكون شهرة
 المنفعة من تحت ولا تكون هذه تحت وهم على منسوب واحد لا يجوز أن يكون المتأخرون على خلاف
 المنفذين والآ كان الخطأ عند المنفذين لا لقراض طريقهم ومنه بهم ولا يجوز أن يكون في كل وقت
 قائم بها على سبيل الاتصال لأنه لو كان كذلك لكانت الشهرة وأما من يدعي ذلك فأنما كبده يعمل في أكثر
 مسالكه بطريقه المتأخرين فيقول على الظنون لصيغة فيك أضعف طرق المتأخرين إذا اعوزهم الأمر
 لأنه لما يكن من أهل الفن ويدبره انكار طريقهم ولم يسمع منهم كان محجوباً عما لباع من مرفق الظن الذي
 به رضى الشارع لأنه يكلم ويعتقد بطلان الظن بأنواعه ويدعي في جميع أحكامه اليقين أما صريحاً أو ضارفاً
 وإذا قال بالظن ادعى أنه يقين حتى أتاه خبراً من يقول بالظن في المسئلة ويكلف التأمل فيها مثل
 ظنه ويقول بأن ظنه مطابق للحكم الواقعي وكلم بطلان قول مخالف في نفس الأمر وإذا قيل ما الفرق
 بينكما قال نحن لسنا من أصحاب الظنون وإنما نحنا يقين وسلكم بما لا يعلم ولا شك أنه مطابق
 باليقين فكل مسألة حكم بها لا عن يقين من أوجبها حكمه على نفسه بذلك لأنه راد لرخص الله وشدة
 على نفسه والكلم بالظن إذا اعتذر اليقين رخصة معتولة بمن آمن بها مردودة ممن انكرها ولو كان
 بها ثابته لا يثبت على زعمه فان كان الأولون عاقلين بالظن إذا اعوز اليقين كالمعلم هو
 فانهم كالمؤخرين لأن المتأخرين إنما يصيرون إلى العمل بالظن إذا لم يكن لهم طريق إلى اليقين وهذا
 تراهم يتركون أخباراً لا حاد إذا قام الإجماع لذلك وهذه طريقهم لا يكتفون فيها ولا يتساهلون فيها

بل لو كان عند احد سم طنان اجتهد في ترجيح احدهما فيعمل بالاقوى ليقول بلطف مدبرهم وحيثهم
 في وزن ذلك الشكر شكر الله سبحانه وعظم اجرهم وان لم يكن الاولون عالمين بالظن في حال لم يكن
 احد ممن بعدهم قائما بطريقتهم فتكون طريقتهم منقرضة والمنقرض باطل لان الحق شجرة اصلها ثابت
 وقوله ولعل اصلها من الشجر قد مر جوابها وبوزان يكون ما نقلوه من الشهادة انما هو مستفاد من كتب الشيخ
 والسيد والمفيد وابن زهرة وابن خزيمة وسائر واضرابهم فما المانع منها وقوله والاضحاج بالعدالة
 الخ مردود بما سبق من اعتبار الظن حيث يعقد اليقين وبما اجاب به من اعترض في نفى حجية
 الاجماع في قوله ومنها ان قصر كلامهم على السماع فراجع وقوله فان الظنون مظنة الخطا خطأ
 ان عظم لان الشارع اعتبره في موضع من الاحكام لا تضبط وان خصص فهو حق لكنه ليس بمكمل
 النزاع قال ربه ان الظاهر من دليل سكر حجية سكر الاجماع بجميع انواعه نفى حجية القطعية فلا يقل
 من ان تبقى حجية الظنية فلا وجه للاعراض عنه واظهاره بالكلمة واول من رد اجاعات السيد الشيخ
 لورود المماثل في صورة النزاع الشهيد الثاني طنا من ان الشيخ يريد الاجماع على العمل بالخبر والمال
 انه يريد الاجماع على عدم رد الخبر او طنا منه انه يريد الاجماع الحقيقي فانه يبطله وجود المماثل
 الاول قوله ربه الظاهر لا لعل الظاهر منه ارادة بطلانه بالكلمة لا انه لا يكون حجة قطعية لان
 القائل بالحجة يريد بها القطعية ولا اشكال في هذا وما قيل في الاجماع المنقول فالمراد به في نفس شجرة
 لا في حجية وما قيل انه يكلم خبر الآحاد وهو لا يعيد الا الظن فقد قدنا انما ذلك في المنقول عن المحصل
 او المحصل الراض فانه عند من لم يوصله الاشكال في انه لا يعيد النطق وقد مر بان ذلك وبرهانه
 وقوله طنا منه ان الشيخ لا ليس بظاهر الا قال ان يكون الشهيد ربه انما فعل ذلك لانه ظهر له الدليل

على عدم انحصار الحق في المنقول فيه الاجماع فجاز عنده رده لعدم ثبوته لاحتمال المحصل او عدم صحة العقل المدلل
وبالمجمل فليس رده لذلك رتبة الاجماع وكيف لا واكثر سند لاهب الاثرى انه في كثير من الموارد يستدل
على المسئلة ويورد الدليل ويؤيده بتعلل الاجماع عن شهيد والشيخ واثباتهما لا انه يلحق ان الشيخ
يريد الاجماع الحقيقي لانه لو كان كذلك لكان المماثل له كان معلوم التنبه لم يرد الاجماع بذلك
الشهيد وان كان مجهول التنبه يتبع الشيخ في الاجماع الحقيقي وان ادعى المحصل لم يضر ذلك
رد الشهيد لعدم حصول ذلك له والشهيد رده لا يجهل بده المسئلة وهو من اهل الحق ولا ينافي
ذلك انه قد جمع منه ما ينافي في هذا الكلام لانه لا يستلزم عن الغفلة هو ولا غيره الا من عصم الله عنهم
قال رحمه حتى سرى الوهم في عصرنا هذا الى ابطال اجماعات فقهاءنا الاولين والافرن حتى في معرفة
عدم وجود المماثل لعدم تحقق الاجماع في نفسه وعدم الاطلاع عليه لتوقعه على معرفة قضاوى علماء الحكماء
المنتشرين في الاقطار ومثل هذا الاجماع مستعذر حصوله ومدعيه كاذب فكذلك يوهى في نقل تلك
الاجماع وطعنوا فيهم ونسبوا اليهم الجهل وان سبب ذلك مخالفتهم لعلماء العامة فاقبلنا
من اصولهم وهو قديم في علماء الشريعة اذ ما منهم احد الا وهو يعيل بالاجماع سيما الشهيد والشيخ
والمفيد ونقطة الاسلام وغير المحدثين واثباتهم متن هو في زمانهم او قبلهم والعجب انهم بصيرة قوتهم
في نقلهم اقوال العامة ولا بصيرة قوتهم في نقلهم مذاهب الخاصة مع انهم بصيرة قوتهم في نقلهم الروايات
وكان الانسب انهم لما راوا ان الاجماع المدعى لا يمكن حمله على حقيقة ان كملوه على اقرب مجازاته
وهو الشهادة او عدم وجود المماثل والاجماع على عدم رده الحكم او الاجماع على رواية الحكم بمعنى تدوينها
في كتبهم الى الائمة كما اعتذر لهم الشهيد الاول في الذكرى بنحو ذلك اقول انما سرى الوهم من

بعدم التوزيع ومن التبر في الاقدام على ما لا يعلم فكانت النصوص تدعو الى رتبة بمعنى ان من شأنها ان لا تكون
 الدخول تحت المحرلة انتهت وعظم دعوتها فلا تقبل الدخول تحت طاعة غير الآفة فلهذا تقدم على
 القول بغير علم وعلى النكار ما لم تعلم لا بل اغراضها الباصرة فان كانت في مسئلة ضرورية محسوسة وادلتها
 كذلك انما رتب لها غالباً وان لم توافقها كراية الغضبية من اثباتها ولو ان الناس طلبوا الحق
 بدون ملحق الاغراض الباصرة لم يتلفوا وان كانوا مختلفين حين النظر لآتهم متفقون حين لفظة
 التي فطرت الله عليها لان الذي يراى من الناس ان يتعلموا وطريق التعلم طلب ما لا يعلم ممن يعلم
 غير مستنكف ولا مستكبر ولا متبرئ من الجهل فلو انهم سألوا من يقول بحجة الاجماع من العارفين
 وبقوتهم منه واذا عرض عليه دليل ولم يعرفه قال اغد على ولا يستنكف كراية ان يقال انه بليد
 فان ذلك خير من ان يكون حنيداً فلو كانوا كذلك لا تفقوا على الحق ولهذا الداء العضال في
 النزاع فيما هو متحقق لا ينبغي النزاع فيه ومن ذلك انكروا الاجماع وحجيتهم على طهارة الشيعة بالعدم كقصة
 في نفسه ولا لعدم امكان الاطلاع عليه لتوقفه على معرفة قوادى علماء الامصار المنتشرين في الافلاك
 لما ثبتناك عليه اثر من ان الاطلاع لا يتوقف على ذلك وقوله رة ونمل هذا الاجماع تحذر
 حصوله ومدعي كاذب بالطل لانه لا يكر وجود مسائل متحقق عليها بحيث يكره ان جميع العلماء
 المنتشرين في افطار الارض متفقون عليها كوجوب المسح في الوضوء وتعيين متعة الحج على
 الآفاق بالاستطاعة وكلامه هذا وان كان في مقام الرد على منكري حجة الاجماع الا انها تن
 يقول به قال رة الثالث لا ريب ان اجماع الامامية ان تحقق فهو حجة قطعاً للتقطع بدخول قول
 المعصوم في حجة افعالهم كقصة قل ان يتحقق في غير ضرورات الدين او ضرورات المذهب

واللطف في غيرهما أشهر من ان يذكر فلا ينبغي الالتفات الى اجماعات الساقطين لعدم القطع بدخول
 قول المعصوم عليه السلام بل هذا مما يقطع في زمن ابن ادريس وباشا كل الى يومنا هذا ولو اراد به المشهور منهم
 لم يكن حجة قال في العالم ان كل اجماع يدعى في كلهم الاطحاب مما يقرب من عطر الشيخ الى انما
 هذا وليس مستندا الى قبل متواترا واحدا حيث نعبر الا خاذ فلهذا ان يراد به الشهرة ثم ذكر ان يمكن ان يقع
 على الابعاد في الزمن المتعارف لعصر ظهور الائمة ثم لا مكان العلم باقوالهم فممكن فيه حصول الابعاد والعلوم به
 لم يثنى التسليم اقول قوله واللطف فيه شهر من ان يذكر قد تقدم بالصلح جوابا له ونقضا وقوله
 الثالث انما بالكل اما اوله فقد استبنا الالتفات فنفية غير مسموعة وراجع ماضى وانما ثانيا
 فلان نفية الالتفات اليه جعله متفرعا على وقوع الالتفات ليس حليلا وليس كليا وقع فيه اللطف
 لا يلتفت اليه لان وقوع اللطف ليس حليلا وباقي الكلام قد مر الكلام فيه قال وعلى هذا
 لا يحتاج الى عند الشهيد الاول مع انه احسن الالاب مع مشاغلنا المتعدين واما الشهيد الثاني
 فقد بينا ان ادب معهم كثيرا قال بعد ان اورد ما يقرب من اربعين مسئلة ادعى الشيخ فيها الابعاد
 وليس كذلك قال وافردنا هذه المسائل للتبني على ان لا يغتر الفقيه بدعوى الابعاد فقد وقع
 فيه الخطا والمجازة كثيرا من كل واحد من الفقهاء سيما من الشيخ والمير تقى وفيه تفرع بمخيلة السيد
 والشيخ وغيرهما وسببهم الى المجازة مع انه ناقض نفسه في مواضع كثيرة منها ما فعله عنه في
 المدارك في وجوب غسل التلعة اذا كان فيها عظم قال بهذا الكلام ذكره الشبان واتباعها واحتج
 عليه في اللطف باجماع الفرقة وعترف جميع الاصحاب بعدم الوقوف على نص في ذلك لكن
 قال قدي ان قبل الابعاد من الشيخ كاف في ثبوت الكلام بل ربما كان اقوى من النص هو ما

اماكن

ما صرح به الشيخ على الشيخ وغيره في عوى الاجماع والمبالغة في انكاره اقول ان مقام شهيد
 ارفع من ان يجهل كل الجبل بان يكثر الاجماع ويتبع في الشيخ وغيره ولكن له مقاصد وكلامه مما مل
 وان كنا نتميز عليه الغفلة والمطأ ولكن بين كذا ان الاجماع المنقولة ليست من قبيل الاخبار
 بحيث يكفي فيها مجرد النقل وتكون بمجرد ذلك ثابتة وان افادت مفارقات بل هي من قبيل المسائل
 الاجتهادية فيجري فيها الترجيح للكتاب في شرائط المجتبه من جهة معرفة دخول قول المصنف بالقرائن
 الدالة على ذلك واما وقوع المطأ واحتماله المانع من التقليد فيه فلهذا لعدم الصحة واما احتمال الجارة
 فلا مكان الاقمار على نقل الثقة لانه قريبه دالة وذلك راجع الى حصول الظن للمعتمد فكيف
 في حقه وان كان لا يكفي ذلك في حق غيره بل لا بد من الاطلاع الابتدائي في النقل حيث
 يمكن لعلم هل المنقول ضروري او مركب ومشهور او غير ذلك ولا يكفي بالنقل بدون
 النظر فيه وقوله انه ساء الادب مهم كثيرا عجيب لانه انكر على شهيد في ساءة الادب
 مع الشيخ والتشديد ولم ينكر على نفسه في ساءة الادب مع الفقيه مثل شهيد والشيخ
 مثل الشيخ وقوله مع انه ناقض نفسه في ما كن كثيرة منها ما نقله عنه في المدارك الخ لا يلزم
 المناقضة بل معنى كلام شهيد كما قلنا انه حصل له الظن بنقل الشيخ في هذه المسئلة فاعتمد على طمته
 لا يتأهل كيف يحصل له الظن بنقل الشيخ في موضع وفي آخر لا يحصل لانا نقول ان مرادنا حصول
 الظن حصوله عن رجحان الكلم في اللطيفة الربانية التي شأ رايها الصادق ع في متبوءة عمر بن حفص
 بقوله وعرف الحكماء فان العالم ينظر بنور الله ويكون الدليل متقارنا للنظره ومطابقا ولو كان
 في الحقيقة نظره تابعا للدليل اذ البكان اذا تعارض له دليلان يتعزز عليه الترجيح لعدم المرجح الا

فضل

ترى انه لا يقبل كل دليل وانما يقبل ما يوافقه وتعمل الشيخ للاجماع كغيره من الادلة يتقبل منه العالم بما
 يكون الموافقة عنده دليلاً على وقوع ذلك الفعل الخاص لا عن خطأ ولا عن مجازفة وعدم
 الموافقة عنده دليلاً على قتال الخطأ والمجازفة بحيث لا يعتمد على مجرد الفعل بدون النظر فيه
 الى ان كصل الموافقة فافهم الاشارة قال رة وقد تبين مما مر ان مثل هذا التشنيع العظيم
 مبني على ان طريق المتهتمين والمتأخرين واحدة وليس كذلك فلما ان نقول ان المتهتمين
 انما يعملون بهذه الاصول التي احدثتها العامة لاجل الازاهم بما لا يكرونه لاجل ان ذلك
 دليل عندهم كدالة كذلك عند المتأخرين والاجماع من شهرادتهم فلا ينبغي نسبهم الى الجهل
 وان ذلك بسبب مخالفتهم والطبع سراق لكن لا بد وان يراد به الاجماع الناشئ عن
 اتفاق الآراء فانه من مخترعات العامة قطعاً يدل على ذلك ما رواه في الكافي من علمه
 رسالته كتبها الصادق ع الى اصحابه يقول فيها وقد عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته فقالوا نحن بعد
 ما قبض الله نبيته ع ليسعنا ان نأخذ بما اجمع عليه راي الناس ثم قال هم في اجد اجري
 على الله ولا ائتين ضلالة من اخذ بذلك فاجامعات شهيد والشيخ واضرا بها ان ارادوا
 الناشئ عن اتفاق الآراء فمرادهم الزام العامة القائلين بذلك وان ارادوا به الناشئ
 عن اتفاق الروايات فهذا هو الحق التي لا يجوز ردة اقول قوله رة ليس كذلك يعني
 ان طريقة المتهتمين ليس مثل طريقة المتأخرين ليس بشئ لما بيننا بقا ان الطريقة
 واحدة والالزام القطع الحق وارتفاعه في وقت من زمان التكليف عن الفرق الممتعة
 وقوله فلما ان نقول انما يعملون بهذه الاصول الخ ممنوع في حق المتأخرين لتصريحهم

بأن الإجماع عندهم لا يكون حجة - إلا إذا كان كاشفاً عن قول المعصوم ^{عليه السلام} وهو ممن نعتك
 عنهم وكتبهم مشيئة بذلك فدعواهم على المتأخرين بقوله كذا أنه كذلك بالخطبة وقوله فيهم مثلاً
 وقوله فلا ينبغي نسبهم إلى الجهل يعني المتقدمين معارضاً بقول الحق أنه لا يجوز نسبة المتأخرين إلى
 الجهل ولو قلت بالطريق الأولي لم أكن محطاً لما ثبتت سابقاً من اختصاص المتأخرين بمزايا
 الصفات المنجزة مع أن ما استقر من المذهب مع أدلته وكواجبه ما اتفق عليه وما اختلف
 فيه قد صار إليهم وإن كان من جهة المما للفرع العامة فالمتقدمون أشد وإن كان من جهة
 أن الصريح سرائر فلا رسالتهم المتقدمين كما في عليهم من ذلك ثم من المتأخرين لا ضابط
 الأحكام والمقام في عصر المتقدمين كلف المتأخرين وليس في الحديث طعن على المتأخرين بوصفها
 وما حكم السيد والشيوخ واضراً بها من الإرادة لم يشبه بأنهم إن أرادوا النأش عن اتفاق الآراء
 إلى آخر كلامه فهو في حق المتأخرين بالطريق الأولي لأن المتأخرين لا يكادون يريدون النأش
 عن الآراء قط وما يتوهم من عبارات بعضهم فهو آفة لانه قد ظهر له تحقق دخول قول المعصوم ^{عليه السلام}
 ولم يظهر لغيره الناظر في عبارته أو أنه غلط في التعبير عن هذا المعنى أو أنه راد على غيره ولله
 بكل إجماع ذلك لغيره على ذلك ليبطله أو أنه اخطأ في الإرادة لذلك سهواً ومن ذهب
 منهم إلى اعتبار حجة مجرد الشهادة كما سبق إنما يزعم أن ذلك كصل من قوة الحق بدخول
 كلام المعصوم ^{عليه السلام} وعلى كل تقدير فالشيعة لا يعتبرون الآراء ولا اتفاقها في الدين ما لم تدخل
 قول الحجة ^{عليه السلام} والمدعى عليهم بامتناعهم قال الرابع سبب اختلاف علماءنا في مسائل التوهم
 اختلاف النظر بينهم ومبادئها كل هو جاري بين سائر الأئمة وسبب اختلافهم في المسائل المخصوصة

فببطلان الروايات كما هو اقل ما وجد في المناقض بجميع شروطه وقد كانت الامم
 في زمان تفتية وشتاء لقوة مخالفتهم وكثيرا ما يكيدون لئلا نل على وفق معتقد بعض من
 عصاه يصل اليه المعاندون او يكون الجواب عما مضوراً على سببه او قضيتهم في واثقة
 مخصوصية او اشتباه على بعض النقلة عنهم او عن الرب لئلا يبينوا ويهينهم كما وقع في زمن النبي
 مع ان زمان الامم كما كان الطول من الزمان الذي تشر فيه الاسلام ووقع فيه النقل عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وكانت الرواية اكثر عدداً فهم بالخلاف اولى لا يرب ان الاشتباه مع الاصحاب
 اقرب من الاشتباه مع الجماعة خصوصاً اذا كانوا من العلماء المحققين ولم يوجد لهم مخالف
 وقد دل العقل والنقل على قبح العمل بالمرجوح الضعيف وترك العمل بالراجح القوي نعم في بعض
 الصور قد حصل الظن القوي في خلاف المشهور فوجب العمل به لرجحانه على الظن الاصل من
 المشهور سيما اذا كانت الشهرة بين المتأخرين دون غيرهم وما قيل المناكب اهل
 الورع ان يراعى في العمل بالاحكام الشرعية ما امكن من الاحتياط في المنازل الخلافية فبخار
 فيها طريقاً لا تعارضه رواية ولا تروية دراية شتى في حسنة الاراء والآثار وتشهد على
 صحة الفتاوى والاخبار فانه مسلك لا يرب فيه وسبيل واضح لا يعيب بعتره انتهى
 كلامه الذي اردنا نقله والكلام عليه عفي الله عنه وعنا وعن جميع المؤمنين اقول اول
 كلامه هذا لا بأس فيه الى قوله فهم بالخلاف اولى وقوله لا يرب ان الاشتباه مع الاصحاب
 اقرب من الاشتباه مع الجماعة الى يؤول الكلام فيه الا انه لا فائدة فيه فيما نحن بصدد
 قوله سيما اذا كانت الشهرة بين المتأخرين الا مردوداً بما تقدم وقوله وما حسن ما قيل

الى آخر كلامه فيه انه يلزم منه ان لم يصبر الى لا خيار بدون ملاحظة كلام العلما، ولو كان الجمع بينهما
ليس فيه احتياط وانما الاحتياط في الفتوى سلوك طريق الجمع بينهما فانه الذي لا ريب فيه
ولا عيب بحريه وما سواه ففيه ذلك وهو كما ترى وانما اوردت كلامه على الله مقامه
لما في الكلام عليه من الفوائد المستقلة بمسئلة الاجماع مما ثبتت ونفيه واعلم ان فيما
كنت بعض المسائل المستغنية ولولا خوف اللطالة وقوله عم ما كل ما يعلم يقال ولا كلما
يقال حال وقته ولا كلما حال وقته حضراهم لا ووردت في ذلك من الاخبار
وصحح الاعتبار ما يجعلها انسية بعد ما كانت وحشية ولكن لاحاجة الى ذلك فان
اكملها يعرفونها والاخبار غير مما طين بها واسلم على من اتبع الهدى، وفرغ منها
مؤلفها العبد المسكين احمد بن زين الدين بن ابراهيم الاحمدي في قبل الزوال فربما عشرة
من شهر رمضان سنة خمس عشرة بعد المائتين والالف من الهجرة النبوية على مهاجرة
افضل القلوة واسلم حامدا مستغفرا مصليا مستمرا والمحمد تدرت العالمين هم
ولقد فرغت من كتاب هذا الكتاب المستطاب

في ليلة الاربعاء الرابع عشر من شهر

ذي القعدة الحرام

من شهر

١٢٢٢

والحمد لله

٢

الملك لله
صاحب دوائه

